









باب ٢٥ ثواب من كثر الخير جاب ٢٥ فضل اسمع الاصم من غير تخير وقال  
 باب ٢٦ ثواب من مال اهل بيت من المؤمنين باب ٢٧ ثواب من سكن مؤنسا وقلب من مؤمن  
 باب ٢٨ ثواب المزمع والعاقل والاردو البر والصلو والاشارة والمواساة واحياء المؤمن  
 باب ٢٩ ثواب من يمتدح ان يمتدح باب ٣٠ فضل الاختار الفضل والمروءة ومن هو اهل لها  
 باب ٣١ ثواب العشرة مع الناصي واكل موالهم وثواب موالاتهم والتمتع عليهم وعقاب ايذاءهم  
 باب ٣٢ ثواب اداب معاشره الدين والرفق والحب العاطف المبررة باب ٣٣ نصر الضعاف  
 والمظلومين والفاقة وتفرغ كرم المؤمنين ورد العار بغيرهم وستر عيوبهم باب ٣٤  
 من ينفع الناس وفضل الاصلاح بينهم باب ٣٥ الانصاف والعدل باب ٣٦  
 المكافات على الصنيع ودم مكافات الاحسان بالاساءة وان المؤمن محسب  
 باب ٣٧ ثواب من اتى من كثر لا يشكره من باب ٣٨ في الهدية باب ٣٩  
 المتاعون باب ٤٠ الاغصاء عن عيوب الناس وثواب من مقت نفسه ودين الناس  
 باب ٤١ ثواب ثواب الحاتم الاذي عن الطريق واصلاصه والذلة على الطريق باب ٤٢  
 الدين والرفق وكف الاذي والمعاونة على البر والتقوى باب ٤٣ الضحك للسليم ونبذ  
 النصح لم وقول النصح من ينفع باب ٤٤ الادب ومن عرف ندره ولم يقدر طوره  
 باب ٤٥ ثواب كتمان السر ودم الادلة باب ٤٦ ثواب من موانع التهم وبجائته اهلها باب ٤٧  
 لزوم الوفاء بالوعد والعهد ودم خلع باب ٤٨ الشورة وقبولها ومن ينبغي استئذنه  
 ونصح المستشير باب ٤٩ نهي النفس والاستغناء عن الناس واليأس عنهم باب ٥٠ اداء الاما  
 ث باب ٥١ النواضع باب ٥٢ دم الصغير وتوبة الكبير وابلال ذي التوبة باب ٥٣ النهي  
 عن قبح الرجل من طعامه او حاجته باب ٥٤ ثواب ما طهر القذى عن وجه المؤمن والبشر  
 في وجهه باب ٥٥ الكرامة باب ٥٦ فان من اذل مؤنسا باب ٥٧ من اخاف مؤنسا او ضربه او اذاه  
 باب ٥٨ ثوابه باب ٥٩ من منع مؤنسا باب ٦٠ الجحان باب ٦١ من حجب مؤنسا باب ٦٢ التهم

وسوا العين باب ٦٣ ذي السائق وذي الوجه من باب ٦٤ العقد بالفضائل باب ٦٥ تنوع  
 والتمناه باب ٦٦ الغيبة باب ٦٧ التهمة والسائبة باب ٦٨ المكافاة في الشكر باب ٦٩ المعافاة على التهم  
 باب ٧٠ ثواب البني والصفيا باب ٧١ المحضر باب ٧٢ المكر والخذلة باب ٧٣ الغزو والفرار والفرار  
 باب ٧٤ ثواب الغيرة والغيرة باب ٧٥ الجبن باب ٧٦ من يجدد باب ٧٧ الاسراف باب ٧٨ الاسراف  
 باب ٧٩ الظلم والنوازع ومظالم العباد باب ٨٠ اداب الذنوب على السائلين والامر بالمعروف  
 احوال الملوك والامراء والرؤساء باب ٨١ الكرم في الظالمين باب ٨٢ النهي عن موائد الكفار  
 معاشرتهم باب ٨٣ الذنوب في بلاد الكافرين والكفار والكفر معهم باب ٨٤ التقصير للدار  
 باب ٨٥ من شئ الطعام لم يدع اليه ومن يجوز الاكل من يذبحه غيره باب ٨٦ الحب على اجابة  
 المؤمن والحب على الاكل من طعامه باب ٨٧ جوارحه لا يمكنه مثل الاغنى المؤمن باب ٨٨  
 الضيف وصاحب المنهل ومن ينبغي زيادة باب ٨٩ الغرض على الصلح باب ٩٠ فضل اقر الضيف  
 باب ٩١ ان الرجل اذا دخل بلدة فهو صيف على اخوانه ووجد الضيف باب ٩٢ اداب الما إلى الموضع  
 التي ينبغي للموسر فيها ولا ينبغي وحد التواضع لمن يدخل باب ٩٣ الشرف في الجلوس وانوار  
 ابواب المحبة والضيافة والعطاس وما يتعلق باب ٩٤ فشاء السلام والابتداء  
 به وفضل ادايه واتواعه واحكامه والقول عند الاذن باب ٩٥ الاذن في الجلوس  
 سلام الاذن باب ٩٦ نادى بها فبذل في جواب كيف اصبحت باب ٩٧ المصافحة والفا  
 والقبول باب ٩٨ الاصلاح بين الناس باب ٩٩ التكلم واداب والافتتاح بالقبلة في  
 الكاينة ومن غيرهما من الامور باب ١٠٠ العطاس والقبلة باب ١٠١ اداب الجلوس والمطاف  
 باب ١٠٢ ما يقال عند شرب الماء باب ١٠٣ الدعاء بالبر والترح والخطب  
 باب ١٠٤ ابواب التي ينبغي الاختلاف فيها وبين  
 النوادر باب ١٠٥ ما يجوز ومنه  
 الحاق وما لا يجوز

٢٥  
 ٦٩  
 ٧٧/١٢/٣  
 ٧٧/١٢/٣







































ما ستر الوالد والابن والاولاد وحقوق بعضهم على بعض

فقد برز معراج الحكماء ان ذلك اعظم من امارت صلتهما بغيره لفظه من يمكن قيل الميثاق  
على هذا التفسير ان يقال قوله عليه السلام تلك اشارة الى ما بينه وبين اسرائيل ويكون الكلام مستوفيا  
سبيل الاستدلال انما يكون انما امارا ما في سورة ق و اسرائيل اعطوه اه دعه المراد من ان امار  
بصلتهما على كل حال واما ان حال الكفر كذلك ليرفع حق يكون مقصود ذلك ثم قال لا يملك الله  
الاستعداد من ان كان السابق على بل يار بصلتهما وان خاصا على الشرع ما في حقهما اولا على  
كما هو المستفاد من آية لقول اعظم ما لم يرد من الغيبة على عدا حقهما مروج على ايرفاعه راد  
مكون حاصل الكلام ان اير بصلتهما وان خاصا على الشرع كما هو المستفاد من آية لقول اعظم ما  
الا عظم يكون عند الكلام اي المذكورة سورة لقول اعظم كانه امرين في الكلام صديقان و  
على هذا الاحتمال كما جاز لا يرد الحديث على ان الله حق الوالدين في حاله كفر ويحكم احوال هذين  
العينين على التمسك لان في الرابع ما ذكره بعض المشايخ الكار على طه قال لا يحيط بالمال اربعة  
خديما في حيز في بعض كل واحد في بعضها من التسامح ولا ان قوله وانما الله وحده  
معد فوارا لا تصدق الاية ولا اصل ذلك علم وانما على هذا الواحد لا يصح ان يكون في ر الوالدين في  
قوله الله عز وجل بطاسمه الا انه في حق اسرائيل وقوله لا تصدق الاية وانما الله وحده  
مسلا ومثل هذا الشبهة كان في اخر سطر من السطر الاول في كتابه في ذلك والجد بينهما  
قد يحيط نظر وحاصل المعنى على ذلك ان ذكر احد الوالدين في قوله الله عز وجل لم يسن  
في اي موضع نظر ان مراده عليه السلام من قوله اسرائيل ويستعمل فيكون يقال ان ذلك صلتا ذلك  
مقرنة قوله صلتا ولا يحيط على هذا في قوله عليه السلام انهما عظيم وهو امر كبير ما يصلحهما  
وحيث صلتا في حاله وان حصلت في هذه مهلة على الشرع والحقا في حكمه ليس له ان ينفذ  
عليه السلام لا في ليس بظلم كالمقتدر في هذه مهلة على الشرع تمنع من صلتهما وحيثما مل بمقتدر  
بالمسألة وان حصلت منهما في هذه لا تسقط حقهما وصلتهما بل يرد عن حق الو  
الوالدين اذ لم يقطع مع المهادنة على الشرع كرا عظم مع عدم في هذه والظاهر من التبيان  
بهم هذا كون من في ان خاصا له وصلته في كلام الرازي واما ما في كلامه في قوله في كلامه  
عليه السلام فيجمل ان تكون صلته فوقه فلا ينضم كلامه مستقلا متفرع عن اثاره في كل من  
وتحق الشرع ولا ينضم مع ما احاط المحقق من لا يبعد الوصل واعتنا كونه في صفة

میں نے

ما جاء في السير والاولاد وحقوق بعضكم لبعض

[illegible]

حبل الوافدين على ذلك، انتم والحكيم وقال ذلك في قوله اريد عظماء في قوله تعالى



والله اعلم بالصواب

[illegible]

علمی و ادبی

五

[illegible][illegible]















[illegible][illegible]



































[illegible]

بعضل الصيغ وحل الصناديق وادب الحرف والادب

[illegible]

کتابخانه عمومی  
مکتبہ



























[illegible]

اعلم يا رسول الله ان قولا واحدا ومن اراد ان يقرر الامام عاظمكم واسماكم ومنازكم  
وايدكم وارسلكم وجمع حوائجكم وجمع حقوقكم التي تلحق بالحق في الدنيا والاخرة  
لا تهاجروهم ولا تعاقبهم ولا تنسوا يوم ولا تدنسوا صيرتهم ولا معادتهم ولا يذلوا نفوسهم  
والاموال ودمهم والاقتبال على الله تعالى باللعن لم يؤمنوا بهم وما اقيم في كل ما يجوز في الدنيا  
والاوساخ ومصرتهم ظالمين ومطلوبين مالدفع عنهم وروى انه لما قال العالم عزرا بن ربع  
منهم ما لا يدري سبهم فقالوا له انما هو منكم وكنتم تعلمون ذلك انما هو منكم وكنتم تعلمون ذلك انما هو منكم  
سبوا حيا اخرج ما الله لتنعير على حقوق الاخوة والامح الذي يحل هذا الحق الذي لا ينفك  
بنيان وينبغي له حجة الدين وتفصله ثم ما يحل بالحق على حسب قرب ما بين الاخوة  
بحسب الله الذي من العالمين وقديما انك كفت ثم ان ما اعظم خلقك يا كفته والله ان  
حق مؤمن لا يظلم من حقا وروى ان من طالب بالبيت سبوا حيا اخرج ما الله لتنعير على حقوق  
وحمي له سر الامم حيتروا مع له سبوا حيا اخرج ما الله لتنعير على حقوق  
حتى صا عشره قوله تعالى الذين اخرجت عليهم اي قوتوا اعداء صراط الذين عظم  
بالقوة ليدرك بها اصل وهم الذين قال الله تعالى ومن مع الله والرسول فليكن مع الله  
انهم الله عليهم من النبيين والتائدين والشهداء وانما الجحيم حسن او ثقل ريقا  
ثم قال ليس هؤلاء المستقيمون بل هؤلاء الذين كان كل واحد منهم من الله صفة الاثرون  
هؤلاء يقوم قد يكونون كذا وقضاة فدايتهم بان يملكون ان يرشدوا الى صراطهم وانما  
ليرسم بالثغرة لان يرشدوا الى صراط الذين انهم عليهم بالايته بالله وتصدق رسول الله صلى  
الله عليه واله وبالحديث لخدموا لهما الظنير وبالحقيقة الحقة اتقى ما يسلم من شرهما وانما  
من الزيادة في انما عدله الله وكفرهم بان تدارهم ولا تفريقهم بانزاله في مؤمنين وملتزم  
بحقوق الاخوة من المؤمنين ما سر عيده ولا شتر الى محمد وال محمد وعادى من عاداهم  
كان قد انهم من عدا الله حضا ابعاد حصة حصيته وما من يجد ولا انه راي عباد الله  
ما حسن المداواة ولم يدخل بها في حلقه ولم يخرج بها من حق الاصل الله بصفة تسميها وكنى  
علا واعطاه لغيره على كتمان سترها وحقها ليعلم ما بينهم من اعدائهم اتوا بالمشقة بغير  
سب سبيل الله تعالى وما من عدله بغير بحق اخوة حق حقوقهم جملوا اعطاهم بمكسود



























باب شصت از حقوق و مرعاتی که در طلب آداب

[illegible]

حاضر

34

[illegible]

چند























[illegible]

بانی و خزان و زینت و مجسمه

١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١  
 ٤٧٢  
 ٤٧٣  
 ٤٧٤  
 ٤٧٥  
 ٤٧٦  
 ٤٧٧  
 ٤٧٨  
 ٤٧٩  
 ٤٨٠  
 ٤٨١  
 ٤٨٢  
 ٤٨٣  
 ٤٨٤  
 ٤٨٥  
 ٤٨٦  
 ٤٨٧  
 ٤٨٨  
 ٤٨٩  
 ٤٩٠  
 ٤٩١  
 ٤٩٢  
 ٤٩٣  
 ٤٩٤  
 ٤٩٥  
 ٤٩٦  
 ٤٩٧  
 ٤٩٨  
 ٤٩٩  
 ٥٠٠  
 ٥٠١  
 ٥٠٢  
 ٥٠٣  
 ٥٠٤  
 ٥٠٥  
 ٥٠٦  
 ٥٠٧  
 ٥٠٨  
 ٥٠٩  
 ٥١٠  
 ٥١١  
 ٥١٢  
 ٥١٣  
 ٥١٤  
 ٥١٥  
 ٥١٦  
 ٥١٧















باب بیست و نهم - فی التفضل و التبرع - راجع علی ما

[illegible]

باب خمس احدث في فضل المغرب وانه افضل

[illegible]



































[illegible][illegible]























ایمیر خانووا اوغلی و اوردو امان علیزاده شیخ میرزا علی محمد

[illegible]

154

[illegible]









باب الفجر

[illegible][illegible]









باب العشرة

[illegible]

وَأَمَّا مَنْ دَعَا حَتَّى كَبُرَ دَعَاؤُهُ مِنْ غَيْرِ حَقٍّ لَيْسَ لَا يَمُوتُ حَتَّى يَرْكَبَ خُصَّصَ فَإِنْ خَلَّاهُ قَبْلَ الْمَلِجِ  
 مِنْ مَوَدَّ عَلَى حَسْبِ دَعَاؤِهِ يَتَوَقَّعُ فِي الْمَلَكُوتِ وَبِكَيْفِهِ يَدْعُو لِيَسْتَعْمَلَ قَبْلَهُ كَأَنَّ عِدَّةً كَمَا مَلَأَهُ  
 عَبْدُ اللَّهِ ذَلِكَ الَّذِي يَدْعُو عَلَيْهِ وَكُلَّ مَعْرُوفٍ خَاصًّا وَكَانَ دَعَاؤُهُ مَا فِيهِ عَيْنُهُ الدُّعَاءُ عَلَيْهِ  
 فِي الْأَوَّلِ ثُمَّ خَلَّاهُ مَتَا كَرَّمَ مِنْ دَعَاؤِهِ عَلَى عَمَلِهِ فِي الْأَوَّلِ وَفِي خَلِّهِ كَيْفَ مَزُودٍ مِنْ دَعَاؤِهِ  
 بِرَبِّهِ نَسَبَهُ وَهَدَمَ مَرَّةً لِيَقْبُطَ مِنْ حَقِّ تَأْتِيهِ أَرْحَمُهُ لَهَا مِنْ دَعَاؤِهِ إِلَى دَعَاؤِهِ الشَّيْطَانِ  
 مَعْلُومُ الشَّيْطَانِ خُصَّصَ لَا سَهْوَةً عَنْ دَعَاؤِهِ لِقَوْلِ الشَّاهِدِ قَطْبِي كَيْفَ رَأَيْتُهُ مَارًا وَقَدْ كَانَ عَلَى صُورِ  
 أَرْحَمِهِ حَتَّى جَمَعَ ذَلِكَ دَعَاؤُهُ كَيْفَ رَأَيْتُهُ مَارًا وَكَانَ عَلَى صُورِ  
 حَتَّى دَعَاؤُهُ مِنْ دَعَاؤِهِ فَاسْتَأْذَنَ لِيَسْتَعْمَلَ قَبْلَهُ كَأَنَّ عِدَّةً كَمَا مَلَأَهُ  
 دَعَاؤُهُ كَرَّمَ وَبِقَبْلِهِ لِيَقْبُطَ مِنْ حَقِّ تَأْتِيهِ أَرْحَمُهُ لَهَا مِنْ دَعَاؤِهِ إِلَى دَعَاؤِهِ الشَّيْطَانِ  
 مَعْلُومُ الشَّيْطَانِ خُصَّصَ لَا سَهْوَةً عَنْ دَعَاؤِهِ لِقَوْلِ الشَّاهِدِ قَطْبِي كَيْفَ رَأَيْتُهُ مَارًا وَقَدْ كَانَ عَلَى صُورِ  
 أَرْحَمِهِ حَتَّى جَمَعَ ذَلِكَ دَعَاؤُهُ كَيْفَ رَأَيْتُهُ مَارًا وَكَانَ عَلَى صُورِ  
 حَتَّى دَعَاؤُهُ مِنْ دَعَاؤِهِ فَاسْتَأْذَنَ لِيَسْتَعْمَلَ قَبْلَهُ كَأَنَّ عِدَّةً كَمَا مَلَأَهُ  
 دَعَاؤُهُ كَرَّمَ وَبِقَبْلِهِ لِيَقْبُطَ مِنْ حَقِّ تَأْتِيهِ أَرْحَمُهُ لَهَا مِنْ دَعَاؤِهِ إِلَى دَعَاؤِهِ الشَّيْطَانِ











[illegible]

خبر

مفهومها أن هذا المذهب المنسوب على منتهى مقتول من استقرده لم يصح المردود والحمد لله  
أن قد يكون باعث ذلك على ما هو المحذور على تلك الملة وليس علينا الشك في ذلك فلهذا التفت  
على الحل وكذا الخديت نكاحاً بشرى معلوماً قد عرفت الملوكة بعد من مفسد طار من ذلك بما  
للشري فان في مكوّن حقّ الشري وحقّ كذا صوّغاً لمحمد لكن الشري أولى بأمرنا ونفهم على  
الصبي الموطوع ذلك الأمر في ذكره في عيباً في دفع ما يحل بالشري أو المصنوع أو المصنوع لا يذكره  
في كل أمرنا فيقول هذا الأمر لا يقدّمه صحتاً مع المنع من الوقت ولو علم أنه سؤال في دفع  
مؤلاً لا يصلح لك وهو الواجب من علم أن الأمر لا بأس في بعضه بل في صريحه - قوله في موطوع  
بأنه أمره ووزنه في ذلك العا جرح في غير ما قال من أنه كرهه عما فيه محذور من الناس وإن عطف الله عليه وإن  
لما لم يمت قنبر حين شاورته في خطبها لعمارة في رجل مملوك لا مال له وبوعم ولا يصح  
المصاحف فاعتاد الحسن المحرم وشغل المثل في هذا الرأي ومن ثم وضع العلم في كتاب الميراث -  
إلى الثقات والمحرمين وذكره السبأ في المخرج قالوا فينبغي أن لا يصح في ذلك الأمر بعد  
في ذلك حفظ الموالا المسلمين في ضبط السنن وما منها من الكتب والمكون حاملاً على ذلك والله  
والشريعة لا ذكر ما يحل في الشهادة والرتبة مسؤولاً يتقرر لصلواتك مثل كونه من ملاءمة وتبنيه لأن يكون  
مظهر الصبيته كما في التخليص أن يكون العوض فيه مسجوداً لذلك لظاهره ليس كما هو سؤال  
بضيق بحيث لا يستكشف من أن يذكر في ذلك العقل الذي يرتكبه في ذكره بما هو لا يصح وقال في  
على الله عليه وآله من القضاة بما أتي من وجهه فلهذا في ظاهره غير جواز عيبه وإن استكشف  
عن ذكر ذلك الكتاب في حوزة اعتبار منقولاً من احتمال ما من قوله على الله عليه وآله  
وقد منع أصل الحديث أو بحيلة على وسوء من يجوز على من كان صورة الجرد وهو كذا  
ألا أن يتلقا بذلك عرض من سوء قصد صحيح يعود على امتثال ما يجوز من عيبه من باب  
فيلحق به ما اتفقوا على أن يكون آتياً من موقوفه من عيبه كالأعرج والعمس  
فلا ثم علم من يقول ذلك كل يقول دوى أو شرب الأعرج وسليم كالحسن وما شرب البحر بعد  
فقل الله ذلك في صورة التعريف كما هو في حديث لا يذكره صاحبها في بعض صوابه  
الحق ما ذكره العلم في الحديث من أنه يجوز أن يكون في حكمهم وهو ما ذكره من أن يكون في  
وهذا المستوفى في قوله في شرح من في حديثه وذكره كان في بعضه بعداً في ذكره في بعضه

...

باب العیبت

[illegible]

三

باب الغيبة

[illegible]









تصانیف و کتب

۱۲۱

五

[illegible][illegible]









[illegible]

المعنى

پہلے لڑائی عروضا کیے و قراحتہ سال عزیز جا چکا ہے عید و الشہاد  
سے الازھیر

[illegible]

قصه

















































الحمد لله الذي جعل العلم

العلم في الاجتهاد والتقليد...  
العلم في الاجتهاد والتقليد...  
العلم في الاجتهاد والتقليد...  
العلم في الاجتهاد والتقليد...  
العلم في الاجتهاد والتقليد...  
العلم في الاجتهاد والتقليد...  
العلم في الاجتهاد والتقليد...  
العلم في الاجتهاد والتقليد...  
العلم في الاجتهاد والتقليد...  
العلم في الاجتهاد والتقليد...

العلم

الحمد لله الذي جعل العلم



العلم في الاجتهاد والتقليد...  
العلم في الاجتهاد والتقليد...  
العلم في الاجتهاد والتقليد...  
العلم في الاجتهاد والتقليد...  
العلم في الاجتهاد والتقليد...  
العلم في الاجتهاد والتقليد...  
العلم في الاجتهاد والتقليد...  
العلم في الاجتهاد والتقليد...  
العلم في الاجتهاد والتقليد...  
العلم في الاجتهاد والتقليد...

العلم

العلم



## فان التقليد لا يؤيد على

شرعية في حوالا لا يخفى اننا نعارض اننا نرى ان المذاهب المذكورة في القول بان التقليد  
 طريق للعمل وليس طريقا اعتباريا حتى يثبت عليه جميع الانوار المترتبة على العلم مدعوع باننا  
 لا نجد فينا من لا يدعي الفاضلة بحجة الطريق المفضلة لمعرفة الاحكام والوصوعا  
 وبين التقليد مكان ان مقتضى الادلة الفاضلة بحجة تلك الطريق فاضلة بموازنة  
 لا يار عليها وليس بها وحصول المرونة لاحكام المساهمة معها كلك الادلة  
 الفاضلة بحجة منوى المجتهد فاضلة بموازنة اننا نرى عليه بعد ملاحظة مشاركتها  
 في الحجة التي هي عن رغب وحصول العمل بل يقول بان المجتهد الذي كره ذلك دليل شامل  
 ما يمتد الى منوى المجتهد وحرارة الانوار المرونة عليه عمل مقتضى الدليل الشرعي  
 فلا يحد دور يقول ايضا اني قد بين محكم الصادق من الحكماء ان كان مستندا الى  
 الاستصحاب والى غيره من الاصول العينية كصالة الصحة في فعل المسلم وعواذ  
 الحكم الصادق من التقليد اذ كان مستندا الى منوى المجتهد عامع للشرائط والقول  
 ما لا يفرق بينهما سطر الى الاستصحاب حجة شرعية على جميع المتكلمين بخلاف  
 المنوى به حجة شرعية على خصوص العوام مدعوع او لا بان التفرقة المذكورة غير  
 سديد اذ كما يكون حجة الاستصحاب مشروطة بامور مفرقة كالانقاء المعارض عدم  
 العلم بالاعراف وبحوما ويمكن ريثاق بعده بحجة بالنسبة الى من كان عالما بحالمة  
 مدلوله لمقتضى الواقع كذلك يقول بان حجة منوى جما مشروطة بامور مفرقة  
 منها عدم كونه مجتهدا وعدم كونه عالما بحالمة التوانع الثاني ان الادامات الواردة  
 في التعليم والتعليم شاملة لجميع المتكلمين من المجتهدين والمقلدين ومقتضاها وحو  
 غصبل العلم على نحو انما في المعارض عند العلماء والامة بمعنى ملوك العظماء

والشرعية اذ لو ورد من الشارع بيان مخصوص في كنهه يحصل عدم  
 التقليد ورجوع الجاهل الى ما يرى من طرق معتدلة مفرقة عنه فمقتضى عدم  
 فيكون ذلك لا وامر شاملا لعدم انه وهو ينسلكه القول يكون مقتضى  
 بالاحكام الشرعية فيخرج عليه جميع الانوار المترتبة على العلم الشرعي ومنه  
 لا يرب في ان رجوع الجاهل الى العالم من اطراف العظماء فان مقتضى يكون  
 يثبت لا نرى يقول ايضا ان عاين مقام الاشارة والاشارة ومعقول  
 ان كفى الشارع بذلك في مقام امتثال التكليف الشرعية فهو لا وجه عليه  
 الردع لعدم الردع دليل على الامضاء الثالث ان منوى المجتهد هو مقتضى  
 في الاحكام الشرعية على ما ذهب اليه جماعة وان كانت مقتضى مقتضى الاستصحاب  
 الجاهل في الموضوعات الضرورية الذي هو مقتضى مقتضى ولو لم يكن منوى  
 عينا او ممر له فلا وجه لمقتضى على الاستصحاب الذي لا يقتضيه العلم ولا  
 هو بمقتضى فادعت كونه ممر له العلم لم يحكم بحجاب جمع ما لم يعلم عليه لا ما  
 قام الدليل على جلاله بل يقول ما لو لا ذلك فلا وجه لمقتضى مقتضى على مقتضى  
 الاشتغال والاستصحاب بقاء تكليف بحكم من الامور المفرقة كالحال  
 مقام لم يحصل التكليف العلم الشرعي بخلافها لان عاين بها بسبب حجة  
 واما من حجة شرعية للمجتهد لا يفتقد لا يفتقد على المعصية مقتضى حجة  
 العلم بالانقاء المعارض مما يحصل للفتل ايضا بسبب التوانع وحيث  
 وبحوما ومع ذلك منى في الاجماع على لزوم تقديم المنوى على ما هو مقتضى  
 الرابع ان ذلك مستند من الادلة من استدلوا بها على حوالا تقليد كقوله

## في التقليد طريق علمي على

فاسئلوا أهل الذكر ان كنتم لا تعلمون بناء على القول بان المراد من أهل الذكر هو  
العلماء من دليل على كون قولهم دليلا ومبدا للعلم الشرعي ادبشعادهما ان  
السؤال مهم لاحل تحصيل العلم الشرعي وحمله على العلم الفطري غير سديد كما سبانه  
مع انه لو كان ذلك ما رة شرعية علمية لزم التسلسل اد مقصده وجوب السؤال ما  
لم يحصل العلم الشرعي قبله من القول بل روم تكرار السؤال فنه ذل يحمل الله ورحمه  
واما المحوادث الواقعة فارحوها الي رواة محدثين انهم حنفى عليكم وانا نجد الله  
ان محبة قول المجتهدين ظاهرة في ترتيب جميع الاثار عليه وقوله عليه السلام انظروا الى  
رجل مكم قد روى حديثا ونظر في حلالنا وحرامنا الحديث فانه شامل للفعل ايضا  
الى غير ذلك من الادلة الفاضية بذلك الخاف من انه لو لم يكن القوي مادة علمية  
لزم لقول بعدم وجوب تحصيل العلم على العمى وهو مخالف لاطلاق الاصاغا  
وتعوض الفاضية بوجوب تحصيل العلم على جميع المكلفين وبلزم من القول  
بحرمان جميع الاحكام المتعلقة بالحاصل عليه كطلاق عساده ونقصه وبموجها  
وهو مما لا اطن احد بلنرمير الا ان يقال بان هذه الامور خارجة بالاجماع و  
التقليد مفسد للتكليف الوجوب المتعلق بتحصيل العلم او يقال بان العمى محتر  
من اول الامر من تحصيل العلم الشرعي من التقليد فلا تفعل وما الجملة فلا يخبر  
الاشكال في هذا المجال في ان التقليد عا لهما لاحكام الشرعية الظاهرة ويكون  
ممنثلا للوامر الوارده في تحصيل العلم وعلمه حجة في حقه فالاصل بقصى بترت  
الاثار المنزلة على العالم عليه وما يدل على ذلك ملاحظه ان المجتهدين يجرى الله  
منه يكون رواة حجة التقليد كما ان الراوى يجرى الله بالاحار الحسنى فكان انما

امارة علمية شرعية كدلت لاول من الامارات العلية وليس ثبب بمقتضى وسوق  
بينهما غير سديد بل وقول ايضا انه كما يكون الرواية لقاعدة عن الراوى وحده شرعية  
للراوى عند وترتيب عليها جميع الامار المنزلة على العلم لوافى كدلت قوى ليجد  
حجة شرعية للتقدم معرفتها الاثار المنزلة على العلم لوافى يكون مقتضاها  
عالمنا بالاحكام الظاهرة سواء كانت محال لواقع ام لا كما هو الحال بالسنن  
سائر الطرق المحمودة المعرفة لاحكام والموصوعات والقول بالاسباب من  
طريقا معرفة الواقع وانما هو واجب على المكلف من حيث هو بطريق لا بد  
على المتصلي انه لا يفتر ان المتصلي المرور عاير بالانفصال غاية لا يكون سديد  
واحتماسها محلا وسائر الطرق المقررة مدقوع من مادل على حجة القوي لا يفسد  
مكونه واجبا من حيث هو بل المستند منها هو امارة معرفة لاحكام شرعية  
كما هو الحال بالنسبة الى سائر الطرق المقررة والحق في كساي دلت عدم تعرض  
الاصحاب للذكر في عداد الادلة لانه ليس بمورد ذلك دليلا على حلال المنسوب كما  
انه لا يباو دلت كون مقتضى احراز حديثا وهو بخون بطريق الاجماع لمقول  
الذى لا ريب في كونه مادة علمية عند العالم بحجبه مع سر وانه حجة شرعية  
ما التقليد ليس من الامارات المعتمدة وانما هو من الامور التي رد الادب من شرع  
في العمل بها ولذا يكون مقتضى محتر من اول الامر من التقليد ومن غيره من الامور  
ورد في فعلها كما لا حشبا يكون مقتضى بصاكا لا حشبا الذي ليس طريقا  
علميا مدقوع من شيا من الادب والتجربة لا يفسد بالمتع من كونه مادة علمية  
لانها وما يختمان في سائر الطرق المقررة والمحتمل كما فيها ان تعارض احزاب عند



في الجزى

٨ جمع مرتجبات مستحق فان المصوم عليه السلام حكمه في الجزى التام للامتنان او  
 المنقص بالمدوى والمحللة والفرقة بين التام والجزى هو لاصول العملية المحمودة  
 غير سد بقاء القول بعدم كون العمل على كماله مستلزما لعدم كون المجتهد  
 العادل لاصول العملية على خصوص الحكم الذي كان متناوفا لاصول  
 البرورة ومعناه عدم حوار رجوع العاقل اليه في خصوص هذا الحكم بل هو مستلزم  
 بل من حوار الحكم وشهادة بمقتضى الاستصحاب بل هو مستلزم للقول سلطان  
 صوم امده مدى يذكر المسائل الشرعية انى فلهذا معاصر المجتهد له بسند ما  
 ليه وكله في غاية السداد كما لا يخفى فانما ذلك اختلاف لا هو لكون في قولنا  
 للجزى وعدمه على قولين او قول والكلام فيه يقع ناز في امكانه عقداً واخرى في  
 وفوقه شرعاً انما مقامات الالزام الاول والحق امكانه كاعلية المعظم بل امر احداً  
 من اصحاب مكره الا انما استظهره بعضهم من كلام الشهيد الثاني في بعض كتبه  
 بدل عن ذلك ملاحظة الواحد والى ما رى ما لعبان ان كثير من اهل العلم  
 يمكنون من تحصيل بعض المسائل دون بعض من طريق استنباط مسائل مجمعة  
 ما حذوف مدركها بعضها بنوف على تحصيل معلمات كثيرة بعدة ولا يكون  
 المجتهد في ذلك على تحصيلها ولا يكون له قوة فريضة او العملية بحيث يقتدر  
 بها على استنباطها وبعضها بنوف على بعض المقدمات التي تكون حاصلتها  
 او تكون فريضة الى المحصول ومن الاجتهاد لا كسائر الصاعات المتعارفة بين  
 الناس لئلا يشكال في قوتها للجزى مع ان يرى ان كثيرا من المجتهدين بنوف  
 في بعض المسائل ولو لم يكن الملكة في مله للجزى لزم القول بعدم صدق المجتهد

في الجزى

عنه

٩ عليه وهو سديد حتى ان عدم امكانه في مكانان لمجوزات بنى في سبيل  
 بمقتضى ان يكون لها ارتباطا بغيرها من غايات فلا يجعل النظر بعدم امتناع سماع  
 ملاحظة نصيبه في كثير من الورد على العومات ولا في ذات كنهه فيكون  
 الملكة باعثة الى بعضها دون بعض وانما سائر محرمات لا يجب بررها في  
 الاستنباط فبعضه الى ما يريد استنباطه يمكن ان يعمل به علمه مدخله  
 فالتام لمجوزات حروف مكان عدم مدخله مكان التام في عدمه وانما  
 وقد يستدل للحوار ايضا بالفاعل في ذكر الشيخ الرئيس وهو ان يقال ان مقتضى  
 في مقتضى الامكان وحمله على الاحتمال مخالف ما هو فيه بغير مدرك من  
 في المقام هو الجزى في الملكة دور الاستنباط كما يدل عليه عبارة في  
 لا يعمل الرع في الثاني والجمع من وفوقه فيه من هو مكاشرة وصحة يمكن ان يقال  
 ما ان الثالث في صحة نظر الجزى مستلزم للجمع من مكان اصل الجزى في عدمه من  
 الاجتهاد هو ما كان صحيحا ولا ريب في صحة منقضة على عدم صحة طلبة منه  
 والجزى الصحيح غير ممكن شرعا لان يقال ما ان الاجتهاد هو استنباط بوسع الادلة  
 وهو اعم من الصحيح والعاقد فلا بنوف تحق الاجتهاد على علمه يجب طلبة في  
 انفس الامر بنوف صحة الاجتهاد على علم المرور وهي مدرج عن حقيقة اجتهاد  
 والارم القول بعدم كون المجتهد المطلق الذي لا يورد حوزة اجتهاد من رتبة  
 حقيقة المجتهد وهو لا يلبس به احد ويورد عليه من قبله لغيره في غير  
 الاجتهاد كما لا يخفى على المنفع في كلمات النور ولا ريب في ان المقصود بان  
 العالم بالاحكام الشرعية بنوف كونه مجتهدا على كونه عالما بها وحصوله العلم

## سفر في

موقف على علم بحجة اجتهاده ونجته طنه في حقه واما المقام الثاني فقد اختلفوا  
فيه على قولين او اقوال وذهبوا عندهم الى القول بالمرح وادعوا الى الجوار  
وذهبوا الى التوقف وقد يستدل للقول الاول بوجوه منها الدور  
بغير موجه او بغير ما ذكره المصنف في الجواب عنه وهو ان صحة اجتهاد  
التجري في الموضع موقوفة على صحة اجتهاده في اصل مسئلة التجري ان التجري في  
اجتهاد حاشا شرعا لا وصحة اجتهاده في مسئلة التجري موقوفة على اجتهاده  
في اجتهاد التجري وهي مسئلة كلية شدرج فيها صحة الاجتهاد في الموضع لا  
في الموضع موقوفة على الاجتهاد في الموضع وبجري الدور والمرور بالنسبة الى الجهد  
مطلق ايضا بان يقال ان علم بحجة اجتهاده في الموضع موقوفة على علم بحجة  
اجتهاده في حقه وهي مسئلة كلية شدرج فيها صحة الاجتهاد في الموضع فكان  
الاجتهاد في الموضع موقوفة على الاجتهاد في الموضع بل بجري الدور المذكور ايضا  
بالنسبة الى المعنى الذي لا يعرف حقيقة شيء من الاجتهاد والتقليد فان  
استناده في ذلك الى التقليد من قبيل توقف الشيء على نفسه ومن هذا القبيل  
ايضا لو دار الامر بين تقليد الا علم والادع بان كان عليه الا علم الادع  
الادع وله وجود بغيره منصبا بها او كان الا علم قائما بوجوه نقد الا علم  
وكان الادع في ذلك بوجوب تقديم الادع وبطائر دسات قد يفر  
الدور المذكور بوجه اخر وهو ان علم التجري بحجة طنه في الموضع موقوفة على  
علمه بكونه مجتهدا له بكونه مجتهدا موقوفة على علمه بحجة طنه وبكبر الجواب  
عن ذلك باحد ما ذكره من ان بعض الاصول وهو المصنف من توقف صحة

سفر في  
الاجتهاد

الاجتهاد

الاجتهاد في الموضع على صحة اجتهاده في مسئلة التجري بل يتوقف على صحة دليلها في  
الواقع ولا يتوقف ولا دور ووضوح على المصنف هو ان المجتهد المطلق بحث عن  
التجري هل هو ان المجتهد في استنباط حكم من دليل وبسند في ذلك لا بد من  
وليس في ذلك حكاية دور او حديث يتوقف شيء على شيء وفيه بطر وناجها  
حكماء بعضهم عن شيئا الهائي في وهو ان التجري المتعارف فيه هو التجري في  
المسائل الشرعية اما التجري في اصول فحاشا عاونا لهما ما ذكره بعضهم وهو انه  
لا ملازمة بين التجري في مسائل الموضع والتجري في اصول فقد لا يكون متفرقا في  
الاصول بان يكون قد دأ على استنباط جميع المسائل في اصوله عرا دنها  
فلا يتوقف العلم بالتجري في الاجتهاد على العلم بالتجري في مسائل كلف وتوهم مذكر  
لجري ذلك بعينه في شأن المطلق ادعوا اجتهاده في المسائل المعقولة بوجوه  
على اجتهاده في جوار الاجتهاد وهو اجتهاده في هذه المسئلة يتوقف على صحة  
اجتهاده في المسائل تكون تلك المسئلة ايضا كغيرها من المسائل في الجواب في  
المقامين امر واحد وهو ما ذكر من الفرق بين مسائل الاصول والموضع وفيه بطر  
ورابعها ان دعوى لزوم الدور في هذا المقام غير مستعملة في حقيقة بذور  
هي توقف الشيء على نفسه وتقدمه على نفسه وتقدمه على غيره وتوقف على صدره وليس  
المسئلة الزبورية من هذا القبيل ليست لادعها بغيره بحجة لطرف خاصة  
والمدارك المقررة معرفة الاحكام الشرعية مختصة بالمجتهد المطلق بل هو مختصة بالنسبة  
الى كل من يستند على استنباط الاحكام الشرعية منها بوجوه التجري ان يستند في  
المسائل الاصولية والشرعية ما فيها من طرق من غير فرق في ذلك من مستند



## في جواب التجري عند

التجري من غير كراهة في كراهة ووجوبها ان يرد بحوار التقلب التجري في  
مضمون مسألة حوار التجري عند من رتبة التجري ان كان محتملا فيجوز عليه  
التقليد المطلق وان كان مقولاً بمجورلة التقليد كدلت والتمهيد من مسألة  
التجري وبين غيرهما من المسائل الاصولية والرعينة مسئلة من تحرف الاجماع  
المركب وهو ما يدل مصداقاً ان حوار التقليد مشروط بعدم كونه لما وسمي  
بعد استغراق وسعه في مسألة التجري عالمها فلا يجوز له التقليد وسادها  
ان دعوى لروم الدورانما يستقيم لولم يكن التجري متمكناً من الاحباط وهو  
متمكن منه والاحباط في حقه يتصور على حق ثلثة منها مراعات ما حصل  
لفظ بآداء الواقع ومنها مراعات لتوافق بين ما ائتمده في مسألة التجري  
بين مؤيد المذهب المطلق لا شكال في انما ان يجيب عليه التقليد في حقه  
من المسئلة والاحتياط مع الجمع بينهما يحصل له القطع بالرائية عن التكليف  
الشرعي ومنها مراعات التوافق بين ما طرأه وبين ما يهتبه المذهب المطلق  
ليكون القطع له بغير رجاء من لدن ادان امره بين الاحد بقوله ورجوعه الى المذهب  
سابق وانما رخص الشبهة على كل من لو تهيى وليس المعصوم ذلك دعوى وجوب  
الاحتياط عن التجري حتى ينقضي استلزامه للفرج بل المعصوم من ذلك هو مع الدور  
وهو مدفع محذور اندواع التوقف المعروف وان قلت مسألة الاحباط ايضا  
من مسائل الخلافية التي يجيب بها التقليد والاحتياط بحوار الاحتياط في مسألة  
نباط موقوف على علمه بحجة جهاده في حقه وعلمه بحجة جهاده موقوف على علمه  
بحوار الاحتياط في مسألة الاحباط كما هو نصيبه الاستدلال لم يوردها الدور عند

فلن

قلت ان حوار الاحتياط يطبق فلا يحتج بها من الاحتياط والتقليد من جهة  
حار حرجي انتم قد انبأنا انه يمكن له الاحتياط ايضا في خصوص من جهة الاستدلال  
هو مراعات لتوافق بين مؤيد المذهب المطلق وبين احب في مسألة الاحتياط  
ليس هذا مسئلة ما توفها الشيء على عهده بعد الاحتياط في غير ما جاء به الاحتياط  
كون حوار الاحتياط في مسألة الاحتياط خارجا عن محل الدعوى الشرعية في  
وعده كما انه ليس ذلك مسئلة من التسلسل وهذا ظاهره في الثاني من الاجراءات  
في دليل الاحتياط بمدام انما لغرض الاحتياط في كثير من الامور والاحتياط  
النساج في ذلك السن والاحتياط في هذا مقام بعد ما ذكرنا كونه الاحتياط  
مستغنيا شرعياً بمجورلة التجري ورجوع في مسألة الاحتياط الى ما ذكرنا في  
بمذور وقد ورد بوجوه الاول ان الاحتياط واجب في هذا مقام بحيث يمانر  
الشريعة بعد ملاحظ كون التجري مخبراً فيجب الاحتياط في الاحتياط ووجهه  
لا يجوز التسامح في مسألة الاحتياط الواجب كما هو حال ما يستلزم الاحتياط  
الوجوبية والثاني ان الاستلزام حوار التسامح في ذلك الطرف وانما بعد سلمه  
بحوار التسامح في ادلة الفرقية وهو بطر دانه لا يستلزم رجوع المذهب  
مشكلة على وجهه في ميات وعقود واحكام ولا ريب في عدم جريان الاحتياط  
في شيء من ذلك لان استدلال الرابع حوار الاحتياط من جهة التسامح  
مستغنيا عن الاحتياطية لوجوه كثيرة وهو من المسائل التي يجب على كل من  
ما لا جهاد او تقليد لا مرجح فاعل التسامح في مسألة الاحتياط والاحتياط ما  
ذكره من مضمون شأن الاحتياط والتقليد والتجريب على كل من يرد

زائد الاحتمال الثقل جميعا ونسبت بالذات المبرور وفيه نظر ما قلنا ان  
 ما ذكر من ادعاء الدور المفروض بالاحتمال غير مطرد وبما لا يمكن ان يبرهن من حيث  
 من الاقسام الثلاثة التي ذكر للاحتياط معاد لدور المذكور بالسبب في وجوده  
 الاحتياط قلنا ان الواجب عسج هو عمل مقتضى الظن المطلق المتعلق بالواقع  
 الظن المتعلق بالطريق مطلقا او بشرط فانه لظن على حساب الاختلاف الواقع بينهم  
 مسئلة محبة احسن فان قلنا ان الحكم بعد استدلاله بسبب العلم بالواقع هو البا  
 على مقتضى حل من فلا بد من القول بوجوب الاحتياط عليه في زمان منتهى لخص  
 الظن بالاحكام او فعبارة ان قلنا ان الواجب على الحكم بعد استدلاله بخصيل الظن  
 بالرائية العقلية او بخصيل الظن بالطريق المفردة او المحمولة من مثل الشارع فلهذا  
 من القول بمرور الاحتياط عليه في ذلك الحال لا بعمل المنجري بالطريق المعبرة بما يحصل  
 معه الظن بالرائية العقلية الشرعية وحبها في حق المنجري ايضا مطوينة في الظروف  
 الاستصحابات نقره ان هذا المنجري قبل حصول الظن له بالحكم الشرعي طبقه الثقل  
 فالاصل هو النقاء وعدم حصول ما يزيله بالبحر له ولا عبرة العمل بطه وقد يفتقر  
 عليه بوجوه الاول ان هذا الاستصحاب معارض استصحاب وجوب العمل بطه اذا  
 كان في السابق مجتهدا او رآه ملكت الاطلاق وبقيت منجربة اما مقتضى نفس  
 المجتهدين المارسين ونصوا وغير ذلك مما يوجب سواء كان كونه مجتهدا مطرد  
 السابق مسوقا لكونه منجريا ايضا ولا بد ان كان من اول الامر مجتهدا مطلقا فاما لا  
 اشكال في خلاف ذلك من ان المجتهدين في سركا يجب عليه على مثل ذلك العمل  
 بما ادعى البه نظره وكان ذلك بفساد وجهه منجريا بملك في زوال وجوب

العمل وعدمه بمقتضى ظاهره والسبب في وقوع المعارض بين الاستصحابين المبرور  
 هو عدم الغاية بالعلم ان بين المبدأين من يبرهن بالان كل من قال بوجوب الثقل  
 على المنجري في غير ما اذا كان مجتهدا مطلقا ثم قال فوجبه قال بوجوب عليه ذلك  
 كذا للاب من اول الامر بل كان عاميا وكل من قال بوجوب الاحتياط عليه راد بركب  
 مجتهدا مطلقا من اول الامر بوجوب الاحتياط عليه اذ كان مجتهدا مطلقا ثم قال  
 فوجبه وما كان هذا الاحتياط ان كان من الاستدلال والمعتبر من امارتهم في  
 المسئلة من الرجوع الى المرجع بظن ترجع ما كان منه منه شجرة من المدعى بين ابي  
 العمل بمقتضى جهاده مطلقا وقد يبرهن عليه او لا باله من حيث الاحتجاج مركب في  
 هذا المقام ونائبنا سألنا عن الاحتجاج المركب على بوجبه فوجوه كنهه فبسه  
 نقل الثقل بناء على كونه بمسألة الاحتجاج لمعول بحسب واحد كمنه ما كان  
 المتكلمين بين التوارم والمردومات في ذلك ولا يملكه كادون على ما يفسره في سائر  
 المقامات اذ الاصل للمعنى غير مثبت لجميع الوازم والمردومات في الشرع من جهة  
 العلم الاجمالي المدعى لا يقتضي تحقق المعارض بين الاصلين المبرورين والاصل  
 ان الاحتجاج المركب المذكور على وجه التسليم تخففه اما يقتضي مثبتا لانه  
 بين المشتبهين المبرورين بحسب الواقع ولا يقتضي تحقق للملازمة بينهما في جميع  
 الاحكام الظاهرة الا ان يقال بان مقتضى الاستصحاب هو ثبوت جميع المراد  
 العاديين في زمان الشك بناء على كونه من الكواشف الثقلية فيجوز عليه جميع  
 الاثار الواقعية الشرعية والعقلية والعادية برفع المعارض بينهما وبوجوب عليه  
 بانه منزه على حجة الاصل المثبت وهي موعود بالشأن الا لزام الرجوع الى المرجع



## في التجري

عند غارص الاصلين غير مستقيم ادلا دليلا على ذلك ومجرد الاحتمال غير كاف في  
هذا المقام فيمكن ان ينظر في انظرها والرجوع الى الطريق بالبرائة العقلية او الى الطريق  
المفرز الى الطريق بالنواقض فان قلنا ان العلم لا يمازى ما حصل في هذا مقام يجب ان يعلم  
المربوب وهو يتردد في الظاهر بين ارجاع الرجوع والرجوع من حيث كونه مرجوحا ليس  
من حيث ان يكون له رتبة في نظام في الطريق بين الغيب والتجربة فمقتضى الاصل هو  
البناء على الاول قلت اول ما يسمع من دعوى التمسك باحد ما بعد ملاحظة كونه مرددا ليس  
بالمرتب وسببه تكبر الحق وانسانا ما كان يحب الى المكمل العمل بالحق كذا يجرى عليه العمل  
بين الحق ويكون في رتبة المقام دثر بين الوعوت المحزنة والتمسك بالحق من ثبوت حجة  
احد ثمان مقام اذ يعترف حجة الاستصحاب بعد المعارض هو مخوف في هذا  
المقام بعد في عدم تخفقه فان قلت ان مقتضى الادلة هو حجة جميع اقسام الاستصحاب  
من غير فرق بين صورت تخلف المعارضة بينها وعدمه ومقتضاها وجوب العمل بكل ما  
وفى كان المستند بها حجة متعاقبا فلا بد من التمسك على مقتضى الامر والافق  
كما هو حال بالنسبة الى سائر الحقوق لفرادة قلت ما ذكره ما يستقيم في الواجبات  
تعبية من مرسى ان القاعدة في الطرف التي تكون مقتضى الوصول الى الواقع  
اد العلم الاحكامي بما بعد مدعاهما سواء مع ما من التمسك باحد ما لعدم التمسك به ليست  
حق العمل في بعض الطريق ولما مع ما عتد للواقع كان ذلك معها وهو في عمل المع  
بازدائه ان الكلام المذكور بعد جازية في الادلة المتعارضة ومقتضاها عدم  
امكان الرجوع الى المرجح مع انما يرى جريان الطريق في الدلائل في جميع الطرق المقررة  
معرفة الاحكام كغير الواحد والطرف المفرط معرفة الموضوعات على الرجوع في

استعارص في المرجح قلت اول ما يسمع من حوار الرجوع في المرجح مدعاهما مع  
المقامات ما بعد رتبة الرجوع الى المرجحات المتفاوتة خصوص  
لا حصار استعارص حسب ما عصبه التصور في الاحكام ثم وثابت بان الرجوع  
في المرجح في استعارص ما يستقيم بما اذا كان الدليل الخاص بحجة احد  
المعارضين معارضا مع الدليل لدر على حجة الاخر فيمكن ان يقال ان معارضة رتبة  
احد ما مع دليل الاخر يرجع بها الى المرجح ومع استعارص مرجع منها في حالة التمسك  
العقلية والشرعية ويجوز ان ينظر في الرجوع الى الاصول العلمية لا سيما كدعوى  
الاشغال ونحوها على حيث استغرت على طريقه صحا اما ان كانا مدعاهما  
عنوان دليل واحد كما لا يستصحب ان لا نسلم حوار الرجوع فيه عند استعارص في المرجح  
لعدم قيام دليل عليه فيمكن ان ينظر في نظام الرجوع الى الاصل والاعتد في اولين اثنين  
ان لا يشترط في الاستصحاب بقاء الموضوع وهو سكونه او حوث العقلية  
ليس منه بل لا بد من تحت عنوان العاين سكونه بقاءه بعد وصوله الى مرتبة اخرى  
الا ان يقال ان الموضوع في هذا المقام ليس هو العاين بل هو عارضا عن كل ما يترتب  
رغبة لاختلاف مع حصول الاختلاف في حيث في جهاد بهنك في عدم الاستصحاب  
لان الاصل عاين ما مع او يقال ان الموضوع في مقام وان كان هو عاين لانه  
يمكن الحكم بقاءه مقتضى الاستصحاب موضوعي فيتمتع عليه جريان الاستصحاب في  
اوپر بانفس من اشتراط بقاء الموضوع في حجة الاستصحاب وسلم انما يقتضيه  
عدم العلم بتغيره في المرجح لا حصار فليس في حجة الاستصحاب في  
معارض مع العوائق لما يقتضيه مقتضى هو اصل على ما صرح به في مدعاهما

وفوق المعارضه بهما لكثرة مقتضى الرجوع الى المرجع وهو في حاسب الادلج انما  
بحرمة التقليد خلاصه لا مخرج للاستصحاب المبرور في هذا المقام سيما انما على الخزل  
باشراط طل في حجة الاستصحاب وتنبه بطلان الاستصحاب المبرور على  
نقد برهان في محل البحث بقصى كون المنجزى مسددا في عنوان العلم  
بحرمة عليه مع الاحكام المتعلقة على العاقل سيما وجوب التقليد عليه ولذا ذكرنا  
ان الاستصحاب المخصص مقدم على العمومات الاجتهادية ثم يجري الاشكال المبرور  
بالسنة الى الاستصحاب الكمي ادى تمكوا به في هذا المقام وهو استصحاب وجوب  
التقليد عليه لان مقتضى هذا الاستصحاب هو نفاء الحكم الذي هو وجوب التقليد  
ومقتضى العمومات المبرورة هو بحرمة دفع المعارضه بهما الا ان يقال ان الاستصحاب  
المبرور احصى بها بحسب المورد فيجب حمل لا عم على الاخصر فيه ان المعارضه انما  
تختلف في هذا المقام بين دليل القاضى بحجة الاستصحاب بين العمومات المبرورة  
والتعارض بهما عموم من وجه فامل اربع ابر معارض مع العمومات المساهمة عن العل  
بعبر العلم اذ لا ريب في عدم صيرورة المنجزى عالمنا محمداً بالتقليد بطلان على حرمة  
العمل بغير العلم وجوب تحصيل العلم فحسبه ما ارتفاع الاستصحاب المبرور وعدم جراه  
في هذا المقام بحسب عليه الاجتهاد وبورده عليه نارة باس ان اريد من ذلك ان التقليد ليس  
عاما بالاحكام الوافعه هو مسلم نك لا يجد نمرقة بعينه وبين المجتهد من هذه الحجة  
د مجتهدا ايضا ليس عام بالاحكام الوافعه وان اريد من ذلك عدم كونه عام بالامكان  
الثامرية هو مدوع بما ذكرناه في المقدمة الثانية واخرى بان ما دل على حرمة العمل  
بعبر العلم وجوب تحصيل العلم مخصص بما دل على جواز التقليد للعلمي فادلت

جواز التقليد بالنسبة الى العامي بحسب الحكم مقامه وثبوتها بالنسبة الى المنجزى ثامو  
فحسبه الاستصحاب الكمي لموضوع من حد من قبل استصحاب المخصص ليدل  
رب في لزوم تقديمه على العمومات الاجتهادية بل يمكن ان يقال بان ما دل على  
العمل بغير العلم بما يقتضي بحرمة ذلك من حيث كونه علما بغير العلم وهو مسلم وعبر انما  
يقول بخوار التقليد للمنجز من حيث قيام ما في شرعية جواره وهي الاستصحاب  
فلا معارضه بهما واقاصم ان ما دل على حجة الطرق الطبية شرعية حاكمه على جواز  
اساهبه عن العمل بغير العلم لان ما دل على اعتبار ذلك لطرف خاص كونه ما ربه سرية  
الواقع يجري عليها جميع الاثار المترتبة على العلم الوافق فافلت ان التعارض بين ما دل  
على حجة الطرق كالاتصاف بحقه وبين ما دل على حرمة العمل بغير العلم عموم من وجه  
اذ تلك الطرفين ربنا بعد القطع بالواقع بينهما فلتان قلت اولا انما حمل لادنة لقا  
بحجة الطرق بفرق على خصوص صورته كونه ما بعينه للعلم بالواقع في غاية البعد  
هو ان مقتضى الجماد انما لم يثبت لانه من قبل حمل المطلق على المراد سادر  
بالصوخالف للجماع كالا يحمي بعد ملاحظة كل انهم وثابا بان تخصيص النواحي  
المبرور ما لادلة القاضية بحجة العرف ادى من العكس لان انكالات التحصيل  
القليد اولى من ارتكاب التخصيص الكثير فاستاسلما التعارض لكنه يقتضى  
الرجوع الى المرجع وهو في حاسب الادلة الدالة على حجة الطرق المقررة الخامس ان  
لاستصحاب المبرور من قبل الشك في افضاء المقتضى لان مقتضى ثبوت جواز  
التقليد للعلمي يعني الدليل القاضى بذلك مردد في هذا المقام بين الاقل والاكثر  
فتمو المنجز مشكوك فيه فيقتصر فيه على الاقل ويرجع في الرائد استصحاب



## في التجري

العدم لا ولي والى صالة العدم المعرف في مثل هذه المقامات والتسري  
 ذلك ان الموضوع متعدد في هذا المقام فلا يثبت الموضوع الثاني بالموضوع  
 الاول ولا دلالة له في ذلك الاستصحاب على ثبوت ذلك وقد بجات من ان  
 الموضوع يدعى هو اعلم بما لا يمكن تسمية بالاستصحاب تجري عليه  
 بل يمكن ان يقال ان لو وصف لم يور غير معترف في موضوع المستصحب لم يور  
 لان الموضوع الذي ثبت عليه حكمه انقلب هو اعلم بما لا يمكن تسمية بالاستصحاب  
 المتعدد من حيث يكون ذلك من قبل التل في المقضي استناد من مقتضى  
 الاستصحاب لم يور هو عدم محبة كل التجري في حقه ومقتضى كادلة القاضية  
 محبة لظرف المحبة هو محبة صدى حقه ساء على فهو بها بالسبب الى التجري فلا  
 مخرج للاستصحاب لم يور في هذا المقام لا اصل على لا يعارض الدليل لاجتهاد  
 ما لان بدليل الاجتهادى حاكم عليه ولا يور عليه او لا يور محض لـ  
 اتابع ن يملك بالاستصحاب في هذا المقام انما يجوز مع عدم قيام دليل  
 اجتهادى على محبة كل التجري في حقه ووجوب العمل عليه والدليل متحقق انما  
 كاسبان بانه نفاى انما من مذكر بعض لان صل وهو ان العدم في ادلة  
 وجوب انقلب هو لا جماع والعقل لا تجري بها الاستصحاب ما الاجماع  
 فلكونه لتب جمع به الى لا حد بالنسبة الذي هو لعامى المشكوك وجوده في التجري  
 ايضا فيكون كالاول مع انه لو قبل ان يقول لا جماع له لا معنى للاستصحاب بجماع  
 كما هو ظاهر اما العقل لان العقل لا يعقل موضوع الاحمال ولا اصل حقه  
 يحتاج الى اعمال لاصل حكم العقل بوجوب انقلب ما هو لا سد باب العلم وبقا

التكليف

التكليف في فتح التكليف بما لا يطاق وكذا انقلب في حق العامى فرب من غيره الى  
 الواقع فينبغي بحكم العقل العمل بطريق القول بان انقلب فرب من غيره الى  
 فينبغي بحكم العقل في حقه كون النعبد فرب من حق التجري من طبعه كالحاصل  
 بعد بدل جملة واستخراج وسعة غير معلوم لولم يعقل بعكس انه في قبضه  
 الادلة القاضية بخوار انقلب غير محض في لاجماع والعقل لا لاطراف  
 الوردية كافية في هذا المقام لان يقال بانه بعد ملاحظة وجوده لا خلاف  
 المزبور التي هي من الادلة الاجتهادية لا مخرج للاستصحاب لم يور في هذا  
 بعد ملاحظة ارتفاع موضوع التل ما حوى بالاستصحاب بمجرده لا  
 المزبور القاضية بخوار انقلب التاسع ان حوار احتجاج التجري لا يور  
 اول الكلام ادلا في من احراز الاستصحاب مقام او في المسائل العنصرية  
 ما يجري فيه ذلك فلا يصح استناده ذلك لا بعد تاس كونه محض في  
 ومعه من المدعى لا حاجة الى الاستناد بالاستصحاب ومعه يجوز لا يور  
 بخوار انقلب ورجوع محاصل الى العالم من ساء اعتناء وحمله من الاطلاقات  
 كاسبان بانه نفاى في بحث انقلب فان حمله من ذلك لا يور في حقه  
 ما العدم في التجري بجماع قوله عليه السلام عليك مذكر ان ادم وهو عليه السلام  
 لبعض صحابة احسن في هذا المحل وانت الناس محمود لك وحملها على خصوص  
 البحث بخصيص من غير محض انقلب من غير مصبه رزق من الحكم بالعدم المذكور  
 وهو حوار انقلب للتجري ايضا وقد يور عليه وجود الاول ان التجري يور  
 ومعه في كادلة ونحصل لظن العنصر ايضا لانه لا حكم الشرع به بل على حق

صحة

## في التجري

٢٢

رجوع المحاصل الى العالم غير شامل بالسبب البه لا ان يقال بان مقرر كونه  
جاملا بمجربة طرية وليس عالما بالاحكام الظاهرة فمما ملأ ان لا دلالة له في  
كاندلي على جوار التقلب كدندل على حجة الطرف المفرقة بالسبب الى من يقتل  
على استنباط الحكم الشرعي مما قد دلح على جوار قبول المخبري على الطرف المفرقة  
ولا معنى للاحتجاج الا هذا الثالث عدم ظهوره في مادل على وجوب التقلب  
لمشاهة عدم شمول الاحتجاج للمقام نظر الى شجاع الخلاف فيه بله فمما لا كثر الى صلا  
واما غير ذلك من الادلة الدالة عليه لوفلا شمولها لذلك وهي بصا طواهر  
لا تعبد القطع وقد بدت عن ياب وفروع الخلاف في المقام اما هو من جهة الباء  
على حجة طرية واما مع البناء على عدم الاعتماد به وعدم حجة فلا ريب في وجوب  
تقليده وسما اصالة لمع من العمل بالظن الثالث من العقل والعمومات الساهبة  
عن الاحكام كذا واستخرج عن طرف المحنة المطلق ما لا جماع فيه في غير تحت  
الاصل الذي لم يتم دليل قطعي على حجة طرية المخبري كقام على حجة طرية التجري كالجهد  
المطلق وقد يجازي عن الالوان العمومات الساهبة عن الاخذ بمقتضى الظن  
ارشاد به لا بها ما ذكره الى ما هو مكره في القول من فتح التدريس بالظن من حيث  
يرط فلا نتم الطوب المعنوية عند العقلاء التي حرت طريقتهم على الاحكام مقتضا  
في مقام الامتثال والتجري ما يقتضيه على الطوب المعنوية في مساحات الاقاط وظن  
الحاصل من خواص الكائنات السبعة والاحكام المتقول وغيرها وذلك كله من الطوب  
العقلانية وليس مشمول للادلة العاصية بالمع وقبر بطر لا بعضها من سوا  
التعدد وليس ارشادها بمقتضى بل يمكن ان يقال بان ما كان استنادا الحكم التجري

مما

من المهي لا ارشاد في القول ما مناع احكامها في محل واحد غير مسلم لتساوي  
عابنه ما يستفاد من الادلة المبرورة اما هو حرمه العمل بالظن من حيث انه طرية المخبري  
اما يعتمد على الطوب المعنوية من حيث فمما الدليل القاطع على اعتبارها وانما  
ان العمل بمقتضى الطرف المفرقة ليس من قبل التعويل على اصل بل ما هو متوكل على  
الدليل القاطع بحجة وهو قطعي الثالث الادلة العاصية على حجة الطرف  
المفرقة حاكمه على الادلة الساهبة عن الاحكام مقتضى الظن بل هي مفسدة لم يولد لها  
كما هو المعاني بها فلا معارضة بينهما سلب وفروع المعارض بينهما نكر لا ريب في  
ارجحية مادل على حجة طرية على التواهي المبرور من وجوه عديدة والعمل بالراجح واثبت  
الراجح ما ذكره بعض المحققين وهو ان الاصل كالمقتضى بالمع من بين الطرفين كدقتي  
المع من التقلب بل هو اولي بالترجيح كونه كاشعا عن الواقع على سبيل ترجيح كذا  
التقلب لا لا بدور مدرك ذلك سببا فيما اذا قضى الظن الحاصل بالمخبري بعلامه  
انهم قارفت اما يقول بوفوع المعارض بين العمومات الساهبة عن التقلب  
وبين العمومات الساهبة عن الاحكام الظن لان العلم الاحكامي حاصل بالدرج للمخبر  
في احكامها بين المبرورين اي وجوب التقلب ووجوب الاحكام بالظن وهذا يعلم  
الاحكامي شاملا على تحقق المعارض بينهما في هذا العلم المقام فلت لا تسلم ان محذور  
العلم الاحكامي من بوفوع المعارض بين الدليلين المبرورين سببا بعد ملاحظة  
عدم تحقق الثاني بين مدلوليها عرفا اذ حرمه التقلب مما يجمع مع حرمه العمل بها  
سببا بعد ملاحظة كون التقلب بصا سدا وقاها لا يعجز في تعال احكامه فلم  
من التقلب ما درجدا فيكون العقل بصا سدا رجحا في العمومات الساهبة عن الاحكام

في



# في المنهج

٢٤

بما لا يعلم ثم يمكن ان يقال بان هذه المسئلة من قبيل دوران الامر بين الحدوث  
 يجب على الحكماء ان يوردوا كتاب ما هو اقل محدودا من الاخر ولا ريب في ان العمل  
 بالظن والى من التعويل على التقليد كما هو مقتضى طريقة العقلاء وفوق المنهج  
 سيما بعد ملاحظة قيام الادلة اللاحقة على محتمل المنهج وفيما به مقام العلم  
 اتمح التائر بمحتمل المنهج بوجوه الاول اطلاق ما دل على المع من التقليد  
 والاسد سبب لعدم العمل العقلانية لا من حوائج في شأن اعتبار القادر على  
 الاستدلال لمكان الضرورة وفيما الامعاء عليه صفي غيره مسدودا تحت ادلة  
 المع وقد ورد عليه بوجوه اخرى ان العمل بالظن على خلاف الاصل اجسا حرج  
 اتمح هذا المطلق انما هو لا صطرا له وفيما الامعاء عليه صفي غيره مسدودا تحت  
 فاعتد المع تأييده من ليس به دل على المع من التقليد ما يشك في التقليد بعد  
 مدحضه كونه حاكما عن قول الامام عليه السلام بحسب طبعها ان تلك الادلة  
 نصيحة من التقليد على العالم ومن كان قادرا على تحصيل العلم فتمولها بالفسد  
 في المنهج غير ثابت بعد ملاحظة حصول الشك في مدارج موضوع المربور  
 عدمه وانما ان ما دل على المع من العمل بالظن يقتضي عدم الاعتداد بمطبه  
 فيسدرج في الجاهل ويشك ما دل على وجوب رجوعه الى العالم وتقريره بحدوث  
 في العمومات المربور معارضة مع جلة من الاخبار انما هي انما هي من التقليد  
 وما دل على وجوب رجوعه الى العالم حاسما ان ما دل على المع من التقليد من  
 طريقتهم عن جوع المحاصل الى العالم حاسما ان ما دل على المع من التقليد من  
 انواعه لا ريب ان يكون باطنا في امور كور في العقول من قبح التدين بمحض

المنهج  
 في التقليد

التقليد

التقليد لان ذلك هو المعاني منها عفا بعد ملاحظة شئها على ما لا يشك  
 عولوا على التقليد في مورد بهم اوله يمكن ذلك من كون في عقولهم لا يستند  
 لذلك ولا ريب في رجوع الرجوع الى اصل المنهج في كل صفة ما استند عليه في  
 العقلاني كل مقام والتقليد في مورد من هذا القبيل فلا يبعد ما دل على حرمه التقليد  
 سادسها ان لا يات السامع عن التقليد ما يدل على حرمه التقليد في امور دينية  
 المعاني منها بعد ملاحظة ورودها في الكفار حيث قلدها ما منهم فلا دلالة فيها  
 على حرمه التقليد في مورد سادسها ان العمومات السامعة عن التقليد على تقدير  
 تسليم دلالتها على العموم التام للردع بمحضه بقوله عليه السلام واما من كان من  
 العلماء الى ان قال فلو علم ان يقلدوه فان هذا الرواية فيه ما يرد على علماء  
 التقليد وحيث يحصل الشك في المنهج يصل هو مدرج في العمومي وفي غيره وهو  
 يستلزم الشك في مدارج كل من العمومات والمخصص فيكون الاحتجاج  
 المربور من قبل المنك بالعمومات والاطلاقات في الشبهات المصدفة  
 وهو غير جائز لان اصله عدم ادراج المرء المشكوك فيه في العموم معارضة  
 مع اصله عدم ادراج في الخاص فيشافطان بعد ملاحظة تحقق العلم اذما  
 انمروض في انهاء المرجح ولا يجمع على ما في مجمع ما في الاول فلا ريب  
 المنهج ايضا انما يعتمد على اصول الخاصة والدارك حصصا في استحقاقها  
 في الشريعة فليس ذلك تعويلا على مطلق اصل الدين بل هو اصل عدم محتمل  
 واما في الثاني فلاش المعاني ما دل على حرمه التقليد هو عدم العلم به في تقدير  
 المحتمل ومن غير ذلك المنهج في هذا المقام ما يتعلق على موضوع التقليد في تحقيق

## في التجري

مختصة واما في الثالث فلا بد من العلم ان المدعى في دعوى الجاهل بعد ملاحقة ما سبها  
 من اربعة اقسام هي: الطعن في الشهادة او في بعض ما لا يسلط احصاء الواهي  
 من اربعة اقسام هي: الجاهل في المسألة او الجاهل في العلم او الجاهل في الحكم او الجاهل في  
 نعت حوار التمسيد للعلماء الصوري لا جماع بمعنى التجري مبدئيا تحت التوازي  
 واما في رابع فلا بد من العلم ان المدعى في دعوى الجاهل كاسبان جاهر ومادكر  
 من التعارض مما لا وجه له وعلى تقدير تحقق التعارض فلا ريب في ان الترجيح في المقام  
 حاسم لادلة القاصية حرمة التمسيد لان الشهادة قائمة على حرمة التمسيد على التجري  
 وهي من نوعي المرجحات واما في الخامس فلو جهل احداهما من جملتين من ذلك الواهي  
 وان كانت ظاهرة في الارشاد الا ان هناك أدلة اخرى ظاهرة في حرمة التمسيد  
 حيث هو مثبت الحكم بها على سبيل العموم التمسيد فلا يصح ان يؤول الى ما هو مكرور عند  
 العقلاء مسلما ودور الامر في هذا المقام بين الارشاد والتمسيد والتسديد لكن لا  
 ريب في ان مقتضى الاصل هو الشأ لان الاصل في الاوامر والواهي الصادرة  
 الشرعية هو وجوب طاعتها وحرمة مخالفتها لان الادلة الاربع فاضلة بوجوب  
 الاطاعة وحرمة المعصية وثانها المنع من كون مجرد ظهورها في الارشاد وانما من  
 دلالتها على حرمة لا بها ح مقيدين لامضاء الطريقة المتعارضة عند العقلاء ومحمد  
 ذلك لا يقتضي تخصيص الواهي المربوزة بالظنون التي استقرت طريقته على وجه  
 الاحد بها بل المناسق معها من غير التجري بلها ولغيرها واما في السادس فان لادلة  
 القاصية بحرمة التمسيد ليست منحصرة في الايات المربوزة بل تدل عليها جملة  
 من العمومات المربوزة في لوسائل بل يمكن ان يقال ان الظاهر ان المنع من الايات

المربوزة هو حرمة التمسيد كونه تظليفا واعتماد على قول الغير وهذا ما مدعى  
 نعم التجري بجميع اقسام التمسيد واما في السابع فلا بد من العلم ان المقام  
 على حجة طه كان التجري بعد استنفاد وسعة مدعى في التجري وهو حصول  
 الشك في المقام عبر مستنبذة الشأ لان الادلة القاصية بحجة الطرف المحصورة  
 وجوب الرجوع الى الكتاب المستنبذة من العينة في التجري كما نعم التجري المطلق  
 لان مقتضاها هو حوار العمل بثلث الطرفين في مستند الامكام مطلقا انصهر  
 يخرج عنها العام الذي لا يقتدر على استنباط الاحكام منها اما لعدم كونه اهلا  
 او تجري جبر عنها بالاجماع فيستغنى عنه مستند جاعث الادلة المدكورة بل يقول باننا  
 فرضنا حصول التمسك للعلم من شهادة كثير من اهل الحق ونحوه على كونه مستند  
 الطريق الشرعية هو هذا الحكم العيني حار له العمل بمقتضاء واحاصل ان المدعى  
 من الادلة هو ان كل من يقتدر على فهم الاحكام من تلك الطريق بالقوة القصدية  
 او بالاستعانة من اهل الحق او ما سببه في وجهه وعلم ما سببه اعمامها حار له  
 القول عليها وتوفيقه بان انصهر ما يقتدر على الادلة هو الطعن في سموم الحكم فتميز  
 ومن المقرر ان الطعن من حيث هو لا يحجب فيه فاعترض في المقام بالادلة لقاطع  
 العائم على حجة الطعن وليس لا الاجماع او الضرورة وهذا لا يقتضي باريد على وجه  
 طي المطلق لا الاجماع ولا ضرورة بالقصة الى غير ستمى وتبينها اما لا نسلم  
 انحصار الدليل في المقام بالاجماع والضرورة بل بل بان لعمومات القاصية  
 بحجة الطرف المضرب والمدارن المحصنة كانه في هذا المقام بعد ملاحقة خبرها  
 بالعينة في التجري فقلت ان العلم لاحمال حاصل بورد المعارضات الكثيرة

الكتاب المستنبذة من العينة في التجري



## في التجري

على الطرق المفترضة وسبيل العلم بانتهاء المعارض بقصد في الغالب والاكتفاء  
بالطبيعي عدم المعارض بما لم يتم على جوانب دليل بحث بعم التجري والاجماع  
الغائث عليه يخص بالمجهول المطلق وهذا التاكيد مستلزم لحصول التاكيد في جهة  
طبي التجري وعدم ظهوره لادلة المفترضة بالعسرة البينة فيدرج في الحاصل فلا بد له  
من الرجوع الى العام ومجرد حصول الطبي بانتهاء المعارض لا يقتضي ارتفاع العلم  
لاحتيان لم يورث ولقد لم يغفل هذا ارتفاع العلم الاحتمالي في شبهة المحصول بمجرد  
حدوثه من معتر كان كالتبعية ومحمود ولا واداهت جماعة من الغفهاء الى امر  
بوقف من منتهى ما سئل احد الا ما ثبت المشبهة من حيث الاجتناب عنهما ايضا محلا  
ما يرد من غير غير الحسن الوافي المعلوم احتمالا لا بد لا يمتح الاجتناب عن الامر  
وتحصل ان جهة الطبي عدم المعارض حق المجهول الحسن اما هو يكون في مقام  
صيرورة فلا يتم التجري الذي يتمكن من التقلب قلت ولا بالاسلم وجود العلم  
الاحتمالي بوجود المعارض بعد تفحص المضومات من غير ما بالنتيجة فبعد حصول  
بانتهاء المعارض يتمكن من التقلب في دفعه بالاصل بغير عذر كاذب الغفلة وانما بالبحر  
من كون التجري متمكنا من التقلب لعدم علمه بغيره والتبعية والتبعية بالعمومات  
بنوفا على جهة الاحتياط في جهة ولوق في هذه المسئلة وكان التجري بعد استمراري  
وسمعي لادلة ينقطع بعدم مطابقة لقنوى الصاد من المجهول المطلق لخاله  
في القنوى المنفصل عن الشرعية فلا يجوز له التقلب في ما لم يتمكن من التقلب بشر  
نفس عليه الاحتياط لادلة واسطة بينهما وانما ما يورث من على الرجوع في هذا المقام  
صواب مقتضى الاحتياط الذي يكتنفه المجهول المطلق هل هو جهة طبي التجري فيما

مقام العلم او عدمه فانقصت المجهول المطلق من بدل العلم من لادلة عدم  
التجري او عدمها كى يجرى بالقنوى في هذه المسئلة وهذا لا يمتح بعد الاجماع  
بذكره وليس بقصود من ذلك كقيمة معرفة التجري محبة طبي في جهة وراعى  
ما من التجري بعد ملاحظة دوران امره بين الاحتياط والتقليد في نفس عليه  
في ذلك على يحصل بعد الطبي بالامتنان وهو ما يحصل بالاحتياط سببا بعد  
قيام الشهادة على حرمه التقليد على التجري فلا عثرة بالعلم الاحتمالي لم يرد من  
المقام وحاشا ان مقتضى لادلة القاصية بحجة صرف الخاصة وحول التبعيات  
في العلم الاحكام من عدم اعتبار العلم الاحتمالي لم يورث بعد ملاحظة من  
للغير من الطرفين وانما ان اختصاصه بالمجهول المطلق يخص من غير مقتضى  
اختصاصها بخصوص المشابهة حيث يرتبطوا من الاوحد فغارة صيرورة  
مما يكبر من احسان لامة الرجوع الى الكتاب والسنة كمرسدين رتب  
الامة الرجوع الى الثقات والى رواياتهم والاحسان لامة مكانة الحديث وكذا  
دلت وسادسا ان من غير ما يحصل له مطع بانتهاء المعارض في مسئلة خاصة  
ولا ريب في العلم الاحتمالي لم يورث لا يقتضي عدم محبة طبي في هذه المسئلة  
مقتضى لادلة القاصية بحجة الطرفين المفترضة هو جهة طبي في جهة من جهة عدم  
المقام ثبت في غيره بالاجماع المركب الثالث حريان الصريحة في اعطاء الاثمة  
عليهم التمسك وما في رجوع الى الروايات الواردة عن لائمة عليهم التمسك بعلو  
عدم صلاح الجمع على جميع روايات اباب فصولا من غيرهم كما هو في على  
الاحاديث كان احكامهم كاشعا عن تقرير الاثمة على علم العلم المقام

## في التجزي

اعادى على اطلاعهم على ذلك وقد ورد عليه أولاً بان مضمون اللف هو حوار  
 الاحد بها من غير ان يجب المحصر على ارضها وتانياً بطهور العرف بين اعضاء  
 الاثمة عليهم السلم وما فارقها وهذه الاعصار اذ لا اشكال في ان كان يحصل للكلم  
 الموجودين في ازمسهم الظن لا طينان بل العلم العادي غالباً بصحة الاحصار  
 المرد من طرف اثبات محاذ ومن الاعضاء فان عاين ما يحصل من الاحصار في  
 في بدسها هو الظن بل وما لا يعبد الظن اصلاً وبغيره لا ريب في ان الامام عليه  
 السلام بالنسبة الى عصم كالمجتهدين بالنسبة الى عواما فكما ان واحد العامي يقول المجتهدين  
 سماعة من غير حاجة الى تفصيله للملكة الاحتماد فكذا الحال بالنسبة الى كثير من  
 موجودين في تلك الاعضاء في حلق من الاحكام وليس ذلك من التجزي في الاحتماد  
 في ثبوت وثبات بان القدر المتفق من السيرة المربوطة هو محبة العرف بالنسبة الى  
 من لا يعلم بوجودها بعرضها اجمالاً لان العلم الاجمالي حادث في امثال دساقدا  
 هذا الموضوع بالسيرة المتخذه في ذلك الزمان اذ بشرط في السيرة عدم احتلال  
 الموضوع المتفق في راسا مع الموضوع المتفق في ارضه المحصوراً باعتبار ما يعبر في  
 حصول الكشف عن السيرة العلم بعدم ورود الردع عن المعصية عليه السلام اما حال  
 وروية كما في انقيام فله يحصل من العلم بغير الامام عليه السلام والتمسك ما حاله عند  
 الرفع في المقام غير سديد بل لا يوجب دليل على اعتناء لاصل المربور بها بعد حلة  
 عدم احرار المقصود في هذا المقام مصافاً الى ان الاصل للمربور بما لا يثبت به تحقق  
 التفرع عن المعصية عليه السلام لان اصل ثبوت وجاساً بان السيرة المربورة كما  
 قامت على العمل بطريق المقررة كذا كانت فائز على حواز التقلب للتجزي فيها المربور في

وسعه في ادلة الدقة على استقلال الاحكام من الادلة ومكاتب حاصلة  
 للشافعيين والموجودين في اعمار المعصومين عليهم السلم ومع ذلك كانوا  
 يعتمدون على القنارى الصادرة عن الثقات كما يكتفون عن الاحصار والادلة  
 على حوار الافناء والعلل بمقتضى القنارى وصف لكل واحد ربيع مشهور  
 ابي خديجة المروزي في العقبه وعبره وبها انظر الى رجل سكم يعلم شيئاً من  
 قضاياما فاحملوه بكنكم فاصباً فان قد جعلتم فاصباً فاصباً كما هو البه وورد  
 الرواية في القضاء لا يجمع من ذلك انها على المدعى للانسان على عدم العرف بين  
 القضاء والافناء كما يصح على تخلفه حائز من المحققين بل صرح جمع منهم بان ثبوت  
 الحكم المربور في القضاء يقتضي بثبوت في الاما وطريق اول وقد يورد على ذلك  
 بالرواية المربورة بوجوه منها ان لا دلالة في الرواية في حجة على التجزي والمذكور  
 فيها خصوص العلم واردة خصوصاً لظن من لفظ العلم بما لا يعصار السيرة  
 صار فوهي مغتودة في هذا المقام ويحذر ونوعاً في الشرعيات لا يقتضي ثبوت  
 الحمل المذكور في المقام واردة معنى الاعم من العلم والظن من لفظ المربور  
 لاستعمال لفظ في المعنى المجعول في الجاري وهو بعد حدثاً وبجائته من وجوه  
 الاول استعمال لفظ العلم بها مع الظن المعنى شائع في نكاح السنة كما لا يخفى  
 على المتبحر فيهما فينصرف اليه عند الاطلاق لان اشروع المربور في سيرة على  
 ذلك من باب عموم الجاري ومن باب المحقق فيكون لفظ العلم في هذا المقام  
 مستعملاً في العلم الشرعي فمعها جعلاً والتشريف ذلك ان لفظ العلم حقيقته  
 في الاعتقاد الحارم وهو اعلم من ان يعلم عطا بفسه لمقتضى الواقع والظاهر



# في التمهيد

الاسكام الطامع بنها لا يعلم ثبوتها في شرعية وافتعال على سبيل الترتيب  
والسلبية او على سبيل لعدرا توافقي وهذا ساطع لما نحن فيه انشأ سببا احكاما  
بالاعتقاد اعدام المطابق للوافقي لا ذلك لكن بقول ما مني ثبوت حوار نقليد التجر  
في خصوص الامور معقولة ثبوت في غيره ما لا يحتاج الى مركب ثلثه معنى ثبوت حوار  
نقليد في الامور معلومة يجب القول بحواره في الامور المستند الى الطول الخاصة  
كما هو فصيحة الادلة الفاصلة بحجتها وادفائها مقام العلم فان مقتضاها هو الحكم  
مرسوم لا تاروا فصيحة عليها ومنها ان الرواية المروية ضعيفة مستند ومجرد  
دعوى مشتهرة لا ينبغي صحتها وحصول الوثوق بصحة مضمونها سببا بعد ما لا بد  
قيام شهرة العظمى على عدم حوار نقليد التجر في مهان هذه الرواية معارضة للثبات  
المعروف في كلام بعض المحول لقاضي بعدم حوار نقليد التجر في مهان ان غاية ما  
يستفاد من الرواية المروية الظن بحجة طس التجر في هذه المسئلة من المسائل  
الاصوبه التي لا يعتمد على الخس فيها وهذا الوجه بظاهره في غاية الوضوح ان الحجة  
من الاحكام الشرعية التي يمكن الرجوع فيها الى مدارك المعينة ومنها ان غاية ما  
يستفاد من الخبر المذكور هو عود قضاء التجر في ولا دلا لثبوتها على حوار اعتاده  
على صفة وقبره ولا مان الرواية فاصحة بحوار الساء على طس في مقام القضاء و  
ثبوت في مقام القضاء بعضي ثبوت في سائر المقامات بالاجماع لركب تسخير  
المسائل لا ولو يروى تأييد بان نفوذ قضائه مستلزم لسودا قضائه اجماع ثبوت  
على عدم القبول بالعصل بينهما ان ثبوت في القضاء بعضي ثبوت في  
الانشاء بالطريق لا ذلك وثبوت حوار انشاء بعضي ثبوت حوار على طس كما هو

المروى

فصيحة الاجماع المركب ومنها ان التمسك بهذه الرواية في ثبات حجة طس  
وفيما هو مقام العلم يستلزم الدور لا كون التجر في عالمنا بشي من عصابة ثبوت  
على حجة طس في حقه والاستدلال على حجة طس التجر في حقه على ثبوت كون  
عالمنا بشي من العصابة به راد ورواها في مهان الرواية المروية معارضة مع  
ظاهره فقولنا عن حجة طس المروية عن اصداره عليه السلام انظر في من كان مكر  
قد روي عنه منادى بطر في حلالنا وحرامنا وعرف احكامنا وارصوا احكامنا فان  
جعلته عليكم كما كان فان الجمع المصداق حجة طس في حواره ان لو يكن براد من سنن  
المعطي فلا اقل من حجة على امر في بان يعرف حجة طس في الاحكام بحيث يطلع  
بها عارفا بالاحكام ويورد عليه او لا بان الرواية المتقدمة عن المطول هذه روا  
ظاهرة في المع بعلم الظاهر على لصق محروا عنصا هذه الرواية مشهورة لا ينبغي  
منفرد بها عليها اما لان الصفة فيه على عده ارادة انما هي من الحجة المعارضة ما  
لان المرجحات الداخلية اقوى من المرجحات الخارجية مستفاد تأييد ما لا بد  
في هذه الرواية على المحصر لان مفهوم الملف ليس بحجة سببا مع عدم ثبوت ذلك  
في حجة السبان الا ان يمسك في هذا المقام بمفهوم التجدد بان يقال رخصنا  
من هذه الرواية هو اعتبار جميع هذه الامور المذكورة في ثبوت حجة طس لا بغير  
نقليد الامع اجماع هذه اشرائطه فنقل المحصر وثالث سلسا ظهوره في  
المحصر ان لا يمكن حمل قوله عليه السلام وعرف احكامنا على كونه شرط في كان المينة  
لا شرط في حوار نقليد وتضعف طس بعد ملاحظة مخالفة بظاهره وانما لم  
لا يمكن حمله على كون نقليد العالم المصنف بهذه الامور من قبل هذا وانما لو اوجب

## في التجري

٣٤ التجري وفيه انما يصح الخلف للظاهر فمسلما باس يمكن حل بؤنة عليه السلام في  
احكامنا على المحقق فبعض المخبر في سادسا بان ظاهر رواية سلم وعرف حكما  
هو ان شرط المعرفة العقلية بجميع الاحكام ومقتضاها خروج المخبر عن الخطأ الذي لم  
يخرج جميع الاحكام معارض العوار لم يورد وهو مخالف للاجماع وقيل ان احكام  
المحقق مخترع في الباقي وساقنا ان هذه الرواية واردة في خصوص الفصاء فلا يتم  
الافناء والاحكام المركب غير متحقق في ذلك بخلاف الرواية المتقدمة فان فصيحة  
الاجماع المركب فصيحة والتعميم ذلك المقام فلا مانع من حوار التمسك بها في ثبات  
حجية اهل التجري في حقه وفيه اشارات حوارا فاشارة بها منفرج على كذا على حوار  
فصاحة فيمنعنا من انفسنا وما ذكره بعض المحققين من ان غاية ما يستفاد من اطلاق  
هذا الخبر هو على وجه لا ينافي اهل التجري في الحكم في المخبر من غير عدم حوار الانساق  
الى العلم من حيث هو ولا يصح اعتماد المخبر عليها ثم لو قام دليل على حجية اهل التجري  
من الاحكام مطلقا لم الاستدلال لا اسر على المعنى لعدم قيام الاجماع عليه كيف ولو لم  
ذلك لكان معصية مستغلة على حوار التجري من غير حاجة الى صحتها الى ذلك ويمكن  
دفعه بان الادلة الفاضلة على حجية الطرق المعشقة والدار الى المحصول ليست مخصصة  
في الاجماع والعموم بل الدعوات الفاضلة بذلك كافية في ثبات المطلوب الخامس  
مكاشفة الحق بن يعقوب الى الحجة عليه السلام وفيها وانما الحوادث الواقعة تفرع رجوعها الى  
روايتهم بشانهم نحن عليكم واما جرح الله فان ظاهر اطلاقها بهم الفصاء والافناء  
وبهم ما لو كانوا قادرين على استنباط جميع الاحكام ولا وقد يورد على الاستدلال  
بها ان لا يبادر بعض المحققين من ادعاءه عليه السلام بالرجوع اليهم في الحوادث الواقعة

شاهد

٣٥ شاهد على كون الرجوع اليهم عالمين او قادرين على استنباط الجميع اذ لا يمكن  
ادعاءهم انهم القادرين على الاستنباط ولا يكون ذلك في شأن المخبرين وبوجه  
باسم يمكن حملته على الجسرات بقا ان ذلك ليس قبل مقابلة الجمع بالجمع فيكون  
المراد منها هو رجوع من الحوادث الواقعة الى الرواية فبعض المخبرين نعم يعتبر في  
دخوله في عنوان الرواية المروية كونه بحيث يصدق عليه الراوي عمره وهو  
يؤلف على الممارسة عندئذ واناسا ما انها اما انفسى بجوار تقليد المخبرين كذا  
بها على حجة طرية في حقه وفيه اشارات حوارا التقليد ثبت فذلك بالظن في الرواية  
وبالاجماع المركب مصافا الى استنباط من الاخبار ان المساط في جواز علمه بطرية  
كونه مدد في العالم شرعا ولا ريب في ان جواز انفسا يؤلف على كونه لما فاد ثبت  
كونه عالما ثبت حجية طرية في حقه وناسا ما انه يمكن حل الرواية المروية على ايجاب  
الرجوع الى روايات الرواة فلا دلالة لها على المدعى فيه ان قوله عليه السلام فارحوا  
شامل للتجري ايضا فيكون اجابا ما موزا الرجوع الى الروايات ولا معنى بالاجتهاد  
الا هذا مقتضى ذلك هو حجة طرية في حقه مصافا الى ان احتمال المروية بعين  
ظاهر الرواية المروية اذ لا بأس بجمع قوله عليه السلام فاهم محققين عليكم واما جرح الله  
السادس في تفسير الامام فاما من كان من الغفهاء صانعا للصحة فظاهر انفسا  
لهواه مطبعا لا موقعا فظاهر ان يفقدون فان ظاهر اطلاقها بهم المخبرين في الجملة بشان  
على قبول المسط الفعلي قد ردد على استنباط حجة واحدة من الاحكام وعمرها من الادلة  
وان جرح عن الساقى آسابع ان جواز التقليد في الاحكام مشروط بعدم كون المكلف  
بجته انفسا حروقة عدم جواز تقليد المجتهدين به ورتبة الاجتهاد مفردة على رتبة

التقليد



## في الجزئي

٢٤  
 القليل من بعض عليه الرجوع الى الادلة المفردة وقصر نظرنا لما قلنا في قولنا  
 سلم ان سرية الامارة مقدمة على سرية القليل بل يقول ما يجب عليه القليل ما  
 الحجة يمكن عالم فلا قل من سادها من هذا . ويمكن توجيه الدليل المذكور بان ما  
 دل على حجة سرية الامارة وقبيلها مقام العلم بنفسه يكون سرية لعل تلك الطرف  
 وسرية الاجتهاد مقدمة على سرية القليل فلا تفصل لنا من في سرية حكم العقل  
 بعد سد ذات العلم وقضاء التكليف هو الرجوع الى الظن كونه الاقرب الى العلم فلا  
 يجوز له القليل بل مع تصحيح المسببة منها فورية عليه السلم عليها انتهاء الاصول  
 وعليكم تصريح بمرجع وجه الدلالة ان نخرج المصريح على الاصول والنوع لا يكون  
 الا على سبيل الظن دد دلالة العمومات على كل حكم من الجزئيات المسدرة فيها لا يكون  
 عام لا على سبيل الظن والعمودون النصيبين ايضا اكثر من التبعيات بما  
 يختلف به الاشارة الى امر المصريح دليل على سرية الاجتهاد ولا ريب ان طلاق  
 هذه الروايات شاملة للجزئي ايضا وقد بورد على الاستدلال بها ما منع من قبولها  
 للترميزات الطبية فلا دلالة لها على المدعى احبته بان فصلة الامر بان نخرج  
 اثبات ما يصرح على الكلام من الاحكام بحسب العرب ومواسم ما يعيد لقطع بالواقع  
 وتوضيح المقام ان نخرج الاحكام على الاصول لما حوذه من اهل العصمة اما ان  
 تكون ثابتا باثبات تلك الاحكام للجزئيات المتأخرة لا بد راجح وللمرئيات التي  
 بنامل في اندراجها تحت اتي من تلك الفوائد وبخوف مدراجها في خصوص بعضها  
 على البحث والخطا واثبات اللواري المنعزة على المراتب ان حوذه عنهم السلام  
 وتحت قد يكون اللزوم يتألف وقد ينعزل الى السبب عند يكون ليس له العقل والقل

القلبي

٢٥  
 او الملقن منها وما وظاهر تلك الاخذ انهم ذلك للجمع وما قد يقال من ان مقتضى  
 الرواية المروية هو حجة الاصول مستندة فيه ما لا يجمع العائس لاحبارا كثيرة  
 الدالة على الرجوع الى المرجحات الطبية عند غرض الاجاب والماتورة فيها شاملة  
 للجزئي ايضا الحادى عشر انه لو لم يجب على الجزئي العمل بالظن لزم ترجيح الرجوع  
 على الراجح وهو باطل فامل سائر عشر ان التكليف ما يعلق في سرية المعصية  
 عليهم السلم بوجوب الرجوع الى الكتاب السنة ما يسنه الى كل من يقتضيه على سبيل  
 الاحكام الشرعية سيما ثبت ايضا في حضا فاعاد الاشارة الى تكليفات سنة  
 ما لا دلالة لتلك ولا رغبته وهذا دليل على عدم احصاء ذلك بالمطلق وتقرير  
 بقول بان ثبوت حجة الطرف المرفق ودعوى العمل بمقتضاها بالنسبة الى الجزئي المطلق  
 يقتضى ثبوتها بالنسبة الى الجزئي بقا عدة الاشارة الى التكليف وتوقفه في ما انتمك  
 بالفاضة المروية بوجوب على حرار الموضوع وهو غير ثابت في المقام وقصر نظر  
 وسندل المختار في بيان بوجوه صعبة اول مصير المعظم . ثانيا . ان اكثر  
 الموارد التي لم يثبت فيها حجة اصل كالمسئلة والصلوة وغيرها يمكن فيها بجملة النص  
 ولم يشترط معرفة شيء رائد عليه فكل الاجتهاد عملا بالاستنباط الثالث ان العمل بالظن  
 في مقام السداد ما لم يعلم من مصحبات العقوب كالا يجمع على من لاحظ سيرة العقل  
 في محاوراتهم ومعاملاتهم فيكون حجة مطلقا الرابع ان شرعية القليل يستلزم  
 شرعية لعل مثل هذا الاجتهاد بالطرف الاول في الخامس ان تكليف الجزئي بالعمل بظنه  
 بوجوب ياداه . لاهتمام بالاثبات بالتكليف فغاية اليه ولا كذلك تكليفه بالقليل الوجه  
 في هذا ان الطباع غيب الى ادراكها وما حصلها فكان الاجتهاد هو المنعش والرجح

١

في مجدي بالنظر

لا بد من ثبوت النفي لبقاء وجوده عن العصبية وكلما كان ذلك مذهباً في أساس  
 ان المنزلة اذ لم يوجبه فعل او حرمة فيحصل لفظ الضرر وقد ثبت ان دفع الضرر  
 المصون واجب فلا يلزم على ما في الجمع فانه لا يخلو من وجوب دفع  
 الضرر بل المنهك بعد تحدد او دفعه انما هو في حكمها وحوار متنازع على منقصي  
 جهاد لا دلالة الى ارباب او غير ذلك من غير لزام لانه ما سبناه من السابحة  
 او دفع المناصرة من غيرها الى جهاد احرار لا على اقل من فضل الجوار مطلقاً  
 وفضل بعض الجوار مطلقاً وفضل بالنسبة من ما اذا فوبق فونه ولا سيما  
 بهر حيث الاول دور الثاني اخرج القائلون ما عوار وجود الاول استصحاب  
 حكم الشايت ما لا جهاد الاول الثاني وجوب ما رتب عليه من الاجتهاد ما في الاول  
 ضرر الى مطلق الوجوب بالظهور وهو العصبية بالبره ووجوب كاشان من غير اخرى  
 جناح اقسام دليل عليه عند ما دل على وجوب فعل الاجتهاد ان الشايت الاول وجوب  
 التمدد بالنسبة الى المخرج الشد يد المخرج اشرع بطور الى شيوخ نكره لو دفع سبها  
 بما هم به البلى فوجوب تكرار الاجتهاد بحسب ما عت على اذ كرار مع جريان السيرة  
 المستمرة على عدم وجوب التكرار ولذا لو شغل من جهة عن المسئلة التي اجتهد فيها مرة  
 عديدة لم يوقف عن الاجتهاد في غيرها الاول الثاني وجوب تجديد النظر من الثبوت  
 التي يعرفها السيرة وتثبت ايها الاجتهاد في قيام دليل عليه دليل لعدم السادة من الاما  
 ما دل على محبة كل من لا دلالة الشرعية ما في نصه ما دل على ذلك هو جوار الرجوع الى  
 كل منها ولا حد ما يدل عليه من غير حاجة الى البحث في اعتبار ما خرج عن ذلك ما اذا  
 كان الرجوع اليه فضل البحث عن الاجتهاد في نظر الى ما دل على وجوب استمرار التوسع في حله

لا بد من معنى غير ذلك نحو وسد رماحت لا بد من المرونة ولا يجب الاجتهاد  
فاساوان رادت القوة اوسى ما لاحظ من نصيب الادلة ويمكن الايراد على جميع  
اما على وجه الاول فوجه احدهما انما انما يجب انما يجب انما يجب انما يجب انما يجب  
لما وقع فيكون ذلك من قبل انما سار في بعد ملاحظة سار في ذلك المرونة  
في مطابقته في هذا المقام بل وقع في عدمه فلا عرفة بالاستصحاب المرونة  
اما التصريح فظاهر في جميع من كونه من قبل انما سار في ذلك انما سار في ذلك  
فانما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
ومطابقته في الواقع في انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
لحقوا في مطابقته لاجتهاد لاول بمقتضى الطرق الظاهرة كان ذلك من قبل انما  
السار في ذلك انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
الطاري لا المنصفي في المقام اما هو الحكم الظاهري الثالث في اول الامر لا انما  
الاولى والثالث لا في ليس رافيه واما يكون سارا اذ جعلنا المنصفي في المقام  
عانة عن المنصفي الواقع في لاجتهاد المطابق لمقتضى الطرق المفردة في الواقع وهو  
لا يقول في ذلك واما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
الاول فلان الاستصحاب هو بقاء ما كان ومن ليس انما انما انما انما انما انما  
المستلزم ليس لا وصفت لا عطفه وهو لا لا يعقل فافاد بعد عرض انما انما انما انما  
هو مشكوك فيه من اصله وابقاؤه في الاصل قاما الثاني فلا الصلة عدم انما  
بعد عدم شمول الادلة العقلية والنقلية للاستصحاب المرونة لوضوح سار لا دلالة

الحسن

۱۱۱



## في جواب محمد بن النضر

العمل على عشرة ولاحتجاب صريح في غيره كقولنا عليه السلام فاعلم على يمين من وثق  
 الخ وطاهر فان احاط من عدم نقض اليقين بالثبوت اليقين المحاصل من النقض  
 دون استبعاد الثبوت دليل احاصل ح الا الثبوت وليس نقض اليقين في شيء واما  
 اليقين الاول فقد علم انما هو من الثبوت المخصوص والتمام الكلام في الثاني  
 محل اخر واما ان الاستصحاب في محل لغيره في صرح في محله في نقض اليقين السابق فاما في  
 جسد الرجوع الى الحالة التي كان عليها قبل حصول اليقين المخصوص فاما من نقض اليقين  
 السابق بغيرها مع استحباب ثبوتها بعد حصول الثبوت في زوالها ووجوب البقاء الامر  
 به على ما كان عليه من قبل ولا يقدح فيه الاعتقاد المتوسط بين المستصحب والاستصحاب  
 معدول عنه ومثاله في الثبوت ولو فرض حوار الاستصحاب المذكور وهذا الاستصحاب  
 سابق عليه في حد ذاته يعني به موضوع المستصحب مع الحكم بانما هو من اصله فلا  
 يفضل استصحابه معه وان قلت ان غايته ما يوجب الاحتمال وجوب التجديد اما كان  
 اطلاقه على ما لم يطلع عليه في الاحتمال السابق وهو مع عدم قيام دليل على معبر  
 الحكم مدعوع بالاصل على ان لو كان مانعاً من الحكم بحري بالعبارة الى الوافعة الاولى مع  
 لا يثبت تكرار النظر اليها بالانصاف قلت ولا اما لا سلم حرمان الاصل المروي في هذا المقام  
 بعد ملاحظة عدم انحصار ثبوت مضاعفة الاحتمال الاول في نقض الطرف الظاهرية  
 ويزن الاصل المشتهر مع ان حرمانه موقوف على احرار النقض هو غير متحقق في هذا المقام  
 وثانياً بان هذا الاصل معارض مع اصله عدم مضاعفة الاحتمال الاول في نقض الطرف  
 الظاهرية فيحكم ببقاءها بعد ملاحظة وجود العلم لاحتمال في المقام واستفاء الرجوع  
 وثالثها المنع من حرمان الاستصحاب ليرد في هذا المقام بعد ملاحظة ثبوت الموضوع

في المقام

في المقام فان المستصحب هو ثبوت الحكم لموضوع بالعبارة الى الوافعة الاولى والمكروه  
 هو ثبوت العبارة الى الوافعة الثانية وقد نفى ان اتحاد الموضوع معبر عن حرمان  
 الاستصحاب لعدم قيام دليل عليه ونازله بان الموضوع في هذا المقام هو الحكم في الحكم  
 المروي بانما هو عليه وهو مقطوع البقاء وحرمان انما هو اصل الموضوع  
 في هذا المقام واشباهه بالاستصحاب فيحرر عليه ثبوتها واربعا بان دعوى بطلان الرجوع  
 في هذا المقام انما يستقيم لو كان استصحاب المخصوص باعتماد الاختلاف في بعض شرائط  
 الاستدلال لا فاع بقاء الدليل الخاص بثبوت الحكم في الوافعة الاولى على الحالة الاولى  
 اعني الحالة المستجيبة للاخره وشرائط الموضوع في المقطوع البقاء وحاشا لهما  
 اشتراط الصلح بقاء الموضوع وتحقق التعبير في المقام عند النقض في العمل كقولنا  
 بان اعتباري في ذلك على امره هو من بقاء الموضوع في هذا المقام اذ لا عبرة بشيء  
 من التبدلات لغيره في استبعاد الاحكام التي غير من الخطايات للقطعة وثالثاً  
 بالنزاع في الموضوع في هذا المقام مقطوع البقاء حتى عند النقض في العمل نظراً ان  
 الموضوع الذي يعنى عليه الحكم المذكور من الامور هو وطن الجهد المخصوص حصول  
 القطع بعبارة ومجرد احتمال بحد الرمي يجمع من بقاء القطع المروي في الغالب في ثبوتها  
 ان ذلك من قبل الثبوت في النقض في الدليل المقتضي لثبوت الحكم من اول الامر مرتبة  
 صلاحية للاستمرار وعدمها وهو ليس بحجة واجبة عندنا بان النقض لثبوت  
 الحكم من اول الامر هو وطن الجهد وهو من الامور المنصبة بالاستمرار بغيره وثالثاً  
 الى تحقق المانع وهو منفي في المقام وتفرغ اخر بقوله بان المستصحب في هذا المقام  
 هو الحكم الظاهري يحتاج في صرحه بل يكوب ذلك من قبل الثبوت في المانع واخر

والقضية في  
 المقام في  
 المقام في  
 المقام في

انقضاء

في المقام

## في تجديد النظر

ما شرعنا من اجراء الاستصحاب في الموضوع الذي تعلق عليه الحكم المذكور وما  
ثبت بقاء الموضوع في هذا المقام كان قضاء الفضي المربوطة بالاستصحاب نافية ما  
ثابت بالشرع من جهة الشك في الفضي أو سلمنا عدم حجته فاما ما سلم بما اذا كان لا  
يصدق عليه صدق الفضي فلا ربط له بما نحن فيه في رفع اليد عن الاحتياط ولا في ما  
المزبور فيقضيه ناره فيعين في الحكم عقائره وقضاؤه في الاستصحاب حاسما في الاستصحاب  
المزبور معارض مع قاعدة الاشتغال وتفريجه لا يربط في ان التكليف بالواقعة الثانية  
وما بعد ما ثابت في نفس الامر قد تفرق حكم العقل ان اشتغال الدنه بغيره يستند  
المراتب البقية وانما يجب بحسبها ما دعا للصحة المحو هو يوقف على تجديد النظر في  
ما ثبت في شرطه شرط ويورد عليه بان الاستصحاب المذكور اصل شرعي وهو مفقود  
على قاعدة الاشتغال التي هي من الاصول العقلية لان الاصل الشرعي هو البراءة لا من  
من قاعدة المبرورة والقيام الاجماع على تفديه بما هو لا الحكم بحرياب قاعدة الاعتقاد  
في جميع موارد الاستصحاب يستلزم القول بغيره الاستصحاب بالعسرة في اكثر موارد  
وسادسها ان الاستصحاب المذكور معارض مع استصحاب الاشتغال وتفريجه ان الحكم  
لوان بالواقعة الثانية وما بعد ما من الوقائع المتجددة قبل تجديد النظر بحصول الشك  
في حصول البرائة عن التكليف الذي اشتعلت ذمته بغير قبل لا سيما ما للعقل المزبور  
فيستصحب بقاءه الى ان يتحقق العلم بالبريل وهو لا يتحقق الا مع الاثبات بغير تجديد النظر  
وقد بطلان الاستصحاب المذكور على تفديه بغيره في هذا المقام مقدم على استصحاب  
الاشتغال لان مقتضاه ثبوت البرائة في المقام والقيام الاجماع على تفديه عليه  
ولكن القول بتفديه الاستصحاب الاشتغال عليه يستلزم المع من جريانه في اكثر موارد

التي يعلم بغيرها محرابه فيها هو مستلزم لتخصيص المورد الذي رد فيه الاحتياط وورد  
في بحث الاستصحاب ما عدا ان التكليف من اوله شرعا ما عدا ان التكليف من فضي الطرف  
المفردة الواقعة والمدار له المحصور المعنوي في الشريعة فمضى علم التكليف بمطابقة قوله  
لفضي الطرف المبرورة جارية النعمان في مقتضاه لان اعتقاده طريق المعينة النوع  
فان حصل له الشك في مطابقته فواء مقتضاهما التمسك بالنعمان عليه ولا يقطع على  
التكليف المتعلق بالعمل في الاصل سقوط التكليف المبرور يوقف على العلم بكون العمل  
مواظفا والشك فيه يستلزم الشك في البرائة ولا يصلح عدمها وانما ما ذكره حكم  
العلامة وهو ان الاستصحاب ما يكون محذورا عن عدم قيام دليل شرعي ولو طرأ عرق  
او اطلاق على خلافه ولذا لا يفرق الاستصحاب بينا من الصواب والاطلاقات وح  
مقولان فقيسة البرائة والاطلاقات في الدلالة على حرية العمل بالحق هو عدم موارد  
البشر العمل من حيث الاحوال والازمان خرج عن المصلح المحقق المطلق ما عدا  
الحاصل عقيب الاحتياط والاعمال بعد الحكم الاول فمما لا اجماع عليه فقيسة تلك الاطلاقات  
هو المع من الاحتياط والحكم نافي بمقتضاه ولا يفتح الخروج عن مقتضاه ما ذكر من الاستصحاب  
ويمكن دفعه بان فقيسة تلك الاطلاقات على جهة الحق من حيث هو مع عدم قيام دليل  
قاطع على جواز الرجوع اليه لوضوح انه مع قيام الدليل عليه يكون انكسار على عدم دون  
النظر في فاضي الاستصحاب بجواز الرجوع اليه كقول المقام ادلا معارضة بغيره وب  
تلك الاطلاقات حيث انها الرند لا على عدم جواز الرجوع الى كل من لم يرد دليل على حجته  
بعد قضاء الدليل بحجة الاستصحاب قضاء الاستصحاب بحجة نظر المذكور لا يكون  
الامكان في المقام على العمل على دليل فاطح الذي ينهي اليه نظر المذكور انتهى كلامه



## في جواب حجة النظر

٤٤ رفع مقامه وتوضيح الحال ان عاينه ما يكر المنافضة من هذا المال هو وقوع لها صنوب  
الادلة العاصية بحجة الاستصحاب من الادلة ما يبين غير العمل بالادلة  
في صنوب عدم دلالة الاستصحاب عليها اذا قام دواعي العمل والقول عليه ولا ريب  
ادلة الاستصحاب بها من وجوه عديدة ذلك ان الاستصحاب يقع من وجوه عديدة  
ولان دلالة الاستصحاب ببعض منها ولان تخصيص دلالة الاستصحاب بحالها  
الاستصحاب على بعض الفروض السادة بل هو مستلزم للتخصيص وادلة الاستصحاب  
وهو بعد ذلك ان تخصيص العوالم لها من غير العمل بالادلة الواردة في  
الاستصحاب اولي من العمل بالادلة فدلالة التخصيص اولي من تركها كقوله تخصيص  
وتمايز في ما ذكرناه ان الاستصحاب المبرور من دليل استصحاب لم يحصل قد نفرد  
به مقدم على دواعي ردها به مع ما قد يقال من ان المعارض في مقام ما لم يثبت  
به من ادلة استصحاب شخصي بين العوالم المبرورة بحجج عليها بل يمكن ان يقال  
ان الادلة عاينه بحجة الاستصحاب ما كثر على ثبوت المبرورة ومعرفة مدلولها  
عرفا ولا ريب في وجوب تقديم مدلولها على دليل محكوم في ناسخها ان دلالة  
القاعدة بوجوب تخصيص العلم واليقين فاصبه بوجوب تحديد الخد في هذا المقام  
مع طه لا يحصل العلم شرعي بحدوث العمل المبرور وجوبها من ملاحظة ما ذكرناه في  
عاشرها ان دلالة من قبل استصحاب الحس لكان قد نفرد في محله من غير فساد  
ومثله عشرها ان الاستصحاب المبرور لا يقضي بكون الوقوع لاشية جامعة للآخر  
واشراط لانه صل ثبوت لا يقضي بثبوت مثل هذه الاثار وقد يثبت بآثاره  
باللزام كون ذلك من الادلة شرعية منبهة على استصحاب المبرور فيكون حكمها

في المقام

في المقام وتارة بالترام خفاء الواسطة في هذا المقام يمكن التمسك بدلائل  
المتبعة في المقام ولو كانت قبل الاصل المتبعت وعرى ذلك لو كان من قبل  
الاصول المتبعت للزم المع من حرامه بالنسبة الى لوفعة الاولى بصا وهو ما لا يثبت  
المحقق في هذا المقام وما على التوجه الثاني من حرمه لا يثبت ما لا يثبت حرمه ما وجب عليه  
من ردها بالمر في الواقع ان التكليف الواقعي لا يعلق بالاختصاص المطبق في كل  
المفردة في نفس الامر وهو غير معتبر في هذا المقام عاينه الامر بغيره يكون معدوما بالنسبة  
الى لوفعة الاولى لان خفاءه مطابقة احكامها لمقتضاها لم يثبت في الواقع وبعد ذلك  
منه محرم وعرضه لاجل المبرور الثاني لما احتسب ما وجب عليه من الاجتهاد بالمر  
الاولي وان التكليف انما يعلق بتخصيص العلم المعنى بالحكم الظاهري للمحقق في المقام  
قائم مقام الواقع في مقام عمل المكلف لكانت بامانة بحجة وعدمها على بناء العقول  
المبرور وعدمه مع حصول التمسك بوجوب لا يمكن الحكم بحجته فالاصول عاينه ان ثبوت  
التكليف بالاجتهاد انما يعلق على التكليف لاجل تطبيق العمل على الطرفين المحقق ولا ريب  
ذلك من اوافقه روى واثباته عليه بتخصيص منقطع بمطابقها لمقتضاها لا يجوز  
الاكتفاء بالثبوت المبرور رابع اية مع قيام احتمال الخد في ما يثبت بآثاره  
بل وتمايز بمحاكمة اجتهاد مقتضى الوقوع بالما يقطع بختاره في ردها روى  
وطا من حجة الاجتهاد مشروطة بتخصص فانه لا يكون حجة عليه في غير  
استثناؤه وانما على وجه التمسك بوجوه الاول من مقتضى عاينه هو وجوب العمل  
في حمله من الوقوع ما لم يثبت من حرج وفي عاينه الحرج لا يقتضي سقوط التكليف من حمله  
بم لوفعه عليه التمسك بطلان المبرور لافقوله وهو مستلزم في المقام وبورده عليه

## في تجديد النظر

بأن قاعدة المبتدئين سنداً ولا جبرها في هذا المقام إلا أن يقال بأن  
اعتماداً لا يصحح عليها في سائر المقامات واشتهارها بينهم هو بسبب اعتمادها  
على يمكن التمسك في المقام بنفسه حكم العقل لما فيه عدم سقوط بعض البسوة  
بجبر نفس المجموع وبورده عليه أو كذا بأن حكم العقل بما يتحقق مما إذا انقضت الأبحاث  
مستنداً ما مورده معتبراً وهو خارج عما نحن فيه لأن المخرج في المقام نوعان فإدعى  
الذي لا شرعاً بارفع المخرج لم يبق مخرجاً للقاء هذه العقلية المزبورة في هذا  
المقام وإنما يابا بالقاء هذه المزبورة من قبل الاستلزام العقلية فما دل على ارتفاع  
المخرج انزعج دليل شرعي على عدم حريانها في مثل المقام الثاني أما القول  
بوجوب التجديد في صورة حصول القطع بعدم محالة الاجتهاد الأول لمقتضى  
الطريق المحاذرة حتى يكون ذلك مستلزماً للمخرج الوعني بل نقول بوجوبه عند قيام  
احتمال المحالة الناشئ من احتمال وجو المعارضة ونحوه ولا ريب في أن الاستلزام  
بوجوب التجديد لا ينظر في خصوص المقام بل هو مستلزم للمخرج كما لا يخفى الثالث  
من جملة صور المسئلة صورة حصول القطع بمحالة الاجتهاد الأول لمقتضى الطريق  
المحاذرة ولا ريب في وجوب التجديد في هذا المقام أما لقيام الإجماع عليه لما دل  
على وجوب الرجوع إلى المخطون الخاصة أولاً لا اعتماداً على ذلك في هذا المقام  
على من غير دليل بل هو قياس محض لا ريب في بطلانها فالنهي المذكور غير مستقيم  
الرابع أنه إن راد من ذلك كون التجديد بالنسبة إلى الموقف الوافق في محل الاستدلال  
مستلزم للمخرج فهو مجموع بينهما بعد الاضطرار من ذلك أكثر المسائل موجودة في  
التجديد في جوابه أن راد من ذلك أن التجديد في جميع المسائل مستلزم للمخرج فهو مستلزم

لجميع

مكرر من رتبة عدم تعلل الكيفية على الجمع في زمان واحد وأما على الوجه  
الرابع فوجوه الأول أن القول من قبل من السيرة المزبورة هو صورة عدم قيام  
احتمال محالة الاجتهاد الأول لمقتضى الطريق المحصور أما عند عرض الاحتمال  
المزبور فلا نسلم قيام السيرة على الاستلزام بوجوب التجديد بل الظاهر أن أكثرهم  
ملتزمون بذلك الثاني أنه لو سلمنا قيام السيرة في هذا المقام فلا نسلم استلزام  
إلى رتبة معصومين عليهم السلام إلا أن يلزم من السيرة المنقضة في عصر واحد  
أيضا محالة الاستدلال لعدة من الأخبار على عدم تحقق نقائصهم على الباطل مما قبل وبذلك  
بأن السيرة المزبورة كما شنع عن قيام دليل معتبر على ثبوت ذلك لأن نقائصهم لا يكون  
الأمرين بل من جهة شرط في جهة القطع بالاستمرار أو يقال بإمكان ثبوت خبره  
بالاستصحاب انتهى فرب لو قلنا بحجبه وقلنا بحجبه أصل لثبوت فإما من وبقيانها  
مستثناة بعد ملاحظة استمرار طريقها الصائبة والناحية وطريقهم على ما ذكر في  
على النحو المعارف من التجديد في هذه الزمان في أصل ثبوتها بحجة السيرة المستمرة  
بمقتضى القطع باضطرار المعصوم على ذلك من جهة أسباب تعادله وهو غير معلوم وما  
المقام الرابع أن جهة السيرة بما تأسس من دلالة النظر وهو موقوف على العلم بعد  
الردع وهو مشكوك في هذا المقام والاكفاء في عصره بالأصل كما نرى بل يمكن  
دعوى ثبوت الردع في هذا المقام فإن كماله دل على وجوب تحصيل العلم واليقين  
وعدم الاكتفاء بالطرق التمهيدية وحرم العمل بالقياس ونحوه من المصالح المرسله  
شاهدة على وجوب التجديد في هذا المقام وبما يطرأ من ناد كرا بطلان وجوب  
عن الوجه الخامس وأما على الوجه السادس فما ذكره حتى لعل من طاب ثرا من علمه

العلم



## في تجديد النظر

من حيث هو مدعى بان فصي ما يدل عليه الاكفاء في الاستدلال بجدة الرجوع  
احتمال الادلة المذكورة من غير حاجة الى البحث عما يارصها وبن ذلك عن  
المتقن من الظاهر في اجماع الاعمال على وجوب البحث عن المعارض على فرض  
استدلال تلك الادلة والاخذ بها وعلى القول بعدم وجوب تجديد النظر  
لا حاجة الى الرجوع الى احد الادلة المذكورة ابدا مصافا الى انه لا يوافق القول  
بجدة نظوت كما ضرت حيث اسرفهم الدليل على جهة كل واحد منها واما على القول  
بجدة مطلقا نظر فانما قام الدليل على الرجوع الى الطرفين بعد ذلك الجهد والاجتهاد  
في تفصيل الادلة لترفع معنى الكلام في اعتناء الاثبات بالاجتهاد المذكور بالنسبة الى  
كل واحدة ان يكتفى باجتهاد واحد بل يجب وليس هناك ما يدل على الثاني لولم يفلت انقضاء  
الوجه الاول في جهة القول بوجوب تجديد النظر من انه يحمل حجة غير اجتهاده بعد  
تجديد نظره كما يغنى في كثير من المسائل النظرية ومع الاحتمال المذكور لا يفي بالنظر  
فلابد تاسيا من استكشاف الحال لدفع هذا الاحتمال واعتصم عليه أولا بالنقض  
بقيام الاحتمال المذكور قبل ان يثبت في الواقعة الاولى ايضا ملوح ما ذكر لزوم تكرار النظر  
بالنسبة اليها ابدا وهو باطل انفا كما نص عليه العضد في هو الظاهر من كلامهم  
وثانيا بالمتنع من كون الاحتمال المذكور ما عاين حصوله نظن وهو ظاهر جدا ويدفع  
الاول بالمنع من قيام اجماع على عدم وجوب تجديد النظر بالنسبة الى الواقعة عند قيام  
الاحتمال المذكور وما يراه من خواص كلامهم من القول بعدم الوجوب بالنسبة اليها  
محمول على الخاب من عدم قيام الاحتمال المذكور بالنسبة الى الواقعة الاولى والاحتمال المذكور  
المذكور ما لا يصح جعله دليلا على ما ذكره الثاني بان الاحتمال المذكور ربما يكون ما عاين

في تجديد النظر

جواب

من حيث هو مدعى بان فصي ما يدل عليه الاكفاء في الاستدلال بجدة الرجوع  
الظاهرية كاف في ثبات وجوب التجديد في هذا المقام حيث عرفت سابقا  
تفصيل الكلام ان حاصله في الرمان السابق ان لا اعتقاداتنا بخلاف العمل او بتجديد  
صحة الاعتقاد من غير ان يتحقق منه العمل منقضاء وعلى الوجهين فاما ان يستند  
اعتقاده الى استنباط المأمورية في تلك الحال فيتحقق حكم كافي حق للمجهدين او  
الموضوع كالمخبر المأمورية فمن المخبر في القضية والمحقق لا يرم عن الماد في حق ذلك  
وما استند ذلك ولا يكون كذلك وعلى تقدير ما ان يكون الشك الحاصل في  
الرمان السابق رافعا لنقض الدليل الذي استند اليه لا اعتقاداتنا وفاسدا لحصول الاحتمال  
في بعض شرائط الاستدلال ولا يكون كذلك على الثاني فاما ان يعلم بقاء الدليل على  
اعتقاده بشرائطه وانما يحمل عند الراي تجديد النظر ولا يعلم وعلى الثاني فاما ان يعلم  
بتجديد الرمان الاجتهاد الثاني ويعلم بعده ان يشك في ذلك ويظن بعده فهداه وجه  
بجمله الحكم باختلافها ما ان يكون الشك حاصلا بعد انقضاء من العمل الواقع على  
حساب الاعتقادات السابق كان يشك بعد انقضاء عن عساة او معاملة او نحوها في  
استجماع الواقع للجزاء والشرائط العشرة وعنده ان يشك معا وانما وجهه  
الى الاعتقاد السابق انما من حيث وفور بعد العمل لا عرفه رواه سندهم من  
احدها عموم ما راد على عدم العرفه بالشك حاصل بعد العمل عللا بان حال العمل اذكر  
والثاني ان احاد الاستصحاب في هذه الدلالة عليه وفيه ما يشك في صحة الفهم  
في حال الاستصحاب هو اليقين بالعمل الواقع وبك لا يرد على كل من وجهين المذكورين  
اما على الاول فبان القدر المسلم من جريان قاعدة الفراغ في مثل المقام انما هو وجوب

## في تجديد النظر

كوتيل الحاصل في الحكم الشرعي انما يتبين من التلث في المصدر في ولائهم جريان هذه  
القاعدة بما لو كان التلث المرتبة ما شتبا من التلث في الحكم وفي الموضوع المستبط  
الشرعي والعرفي فالدليل الربوي انخص المدين باعدم جريان قاعدة الفراغ في الخصم  
المزبورين فلا في الخصم واجب بها سواء كان قبل العمل او بعده فلا يجوز العمل بها عليه  
انما وجوب الخصم المعارض في الخصم المزبورين مطلقا فلا دواعي معولة في بعض الجائر  
ولما دل على عدم الفعرة في تدبير وسؤال من المذكور ان العمل ببعض احكامه ووجوب  
التعليم العلم وتخصيل نفسه وما اشبه ذلك ولا ما علم من التخصيص على الاجمال في التلث  
احكاما بما يخص القواعد والاصول وقد تضمن في مسئلة التلث من المحصول ان العلم  
الاحكامي مانع من جلاء الاصل في ذلك ذلك المحقق في مثال هذه المفاتيح مما يتحقق منه صدق  
العصبة انما هي غير معتد واحتمال كونه معتد ورا فاسد بلا حطة وجو العلم الاجمالي انما  
فانه فاض بوجوب الاحتياط وتخصيل البين بالامثال والاطاعة كما هو مقتضى الالة  
الاربع الفاضلة بوجوب الاطاعة وحرمة العصبة بل الالة الفاضلة بوجوب  
ثلث تلك البض الوافقة الحائصة لمقتضى هذه الطرفين كما هي في ثبات وجوب الاحتياط  
في هذا المقام فان حكم العقل قاعدة وجوب مع الضرر المخوف فاض بوجوب تخصيل  
البرائة البهيمية في هذا المقام واشباهه واجب عن ذلك با ما لا يمنع من وجوب  
العصبة والاجتهاد بالنفس الى الوقوع الا شبه بل يقول بان الحكم المذكور انما كان  
ما موردا للاجتهاد بجامع بشرائط لتخصيل العمل المذكور والموضوع انما مطابق للوجوب  
صححا واما على الوجه الثاني فوجه الاول ان البين الحاصل انما يتعلق بالقد  
المشرك بين الصحيح الفاسد ولا معنى للضيق عليه اذ لا تر العلم به فظاهر مقتضى البين

المعلق

المعلق بالعلم الصحيح الحاصل حال الاستصحاب دلتك في عود من جعل له والناقص اذ  
لا ترة ولو جعل معنى على اساء على صحة عمل المشكوك فيه ولبين على الحاصل في  
السابق لم استعان للفظ الواحد ومعناه المحقق في الجارية لا تلتك في شموله  
المعنى المردود هو المعنى على البين الحاصل بوجوب المقتضى عند التلث في الربا و  
كذلك الحال في قوله عليه السلام ان البين لا يفسد ما شئت ولا بد مع ما شئت وبخودك  
اذ لا معنى لتخصيص البين بالدليل الذي تلتك في صحة وفساده فانه لا اثر له في تفسيد  
الا ان يحمل البين على المعنى السابق وبطل عدم التخصيص مثله على الساء على صحة بخود  
ان معنى المعنى عدم التخصيص هو لاكتفاء ما البين الحاصل عند الحكم بمقتضى التلث في  
الاتزام ما عاده العمل المعلوم من جهة التلث المفروض هو حاصل في كل من المقامين الثاني  
انه يقتضي عدم الفرق بين التلث الحاصل بين عمل وبعده وحيث عتبه ما ان راجعا انما  
وردت في صورة سبق البين على التلث وانما يتصور في المقام في التلث الحاصل بعد  
العمل الثالث من جهة صورة مسئلة صورة حصول التلث في مطابقة راجعة الاول يقتضي  
لفظا لظاهره كما لو تلت بعد الفراغ من العمل انما هي من ظاهر الالة هل هو مطابق  
لمقتضى المقام لا وعليه لو تلت في وجود المعارض عدم فلا ريب في ان مقتضى استحسان  
الاشتغال وعدم مطابقة العمل ما ان يتلوه هو وجوب الاعادة في هذا المقام عا  
الامر بقول يتحقق المعارض بينهما في هذا المقام يرجع في المقام الى قاعدة الاشتغال  
الى مكان المع من ثبوت الصحة في المقام من اول الامر حتى يحكم سفاهة مقتضى الاستصحاب  
المذكور واجب عه بان الاستصحاب المبرور مقدم على استحسان الاشتغال كما مر في  
محله وما ذكر من عدم ثبوت الصحة في المقام من اول الامر مما لا وجه له لان العمل المذكور بما



## في تجديد النظر

٥٠ حصل من هذا نظر المجتهد لما حصل له بعد اليأس من المعارض فيكون واقعاً على الماحور  
الصحيح شرعي فليس صحيحاً في معدود من الشك المذكور من اجتهاد المطلق  
الاولى ان يقال ان لو قلنا ان اليأس من المعارض معني في مثل المقام على سبيل  
الموضوعية فيكون الحكم المستند من اجتهاد المجتهد من احكام الواضحة الثانوية  
انكر لقول بحراب الاستصحاب في هذا المقام لعدم كون الشك المربور سارياً  
في بعض السابق بل يمكن دعوى القطع بصحة بعد ملاحظة مطابقته لمقتضى الامر  
لواقع ما لو قلنا بان الحكم الذي استند عليه المجتهدان واقع في الواقع فهو واقع  
والا فهو ظاهر كان الشك بالاستصحاب المربور في المقام وعدمه مبدئياً على جهة  
الاستصحاب بعد سائر الشك وعدمها اذ ان من حلة صور المسئلة صورة كون  
الشك اللاحق موجباً لروا موضوع الدليل وباعتنا على اختلاف بعض شرط الاستدلال  
وطاهر ان مقتضى الدليل القاضى بوجوب مراعاة شرط المربور هو وجوب تجديد النظر  
وعدم الحكم بسقوط الاعادة بمجرد ذلك واجبت بحراب المربور هو وقوع الاجتهاد  
الاول على نحو ينظر في الشرعية اعياناً مع الشرط المعنوية في صحة وقوع العمل الواقع  
في هذا الحال صحيحاً شرعياً ومجرباً في بعض شروط الاجتهاد المربور بعد العمل لا يقتضي بوجوب  
الاعادة اذ لا يجب عادة العمل الصحيح قد يورده عليه بان الشك اللاحق مستلزم لصحة  
العمل المذكور مرتين في الصحيح والماسك اذ لا تعلم ان الامر الذي يتعلق بعمله هل كان  
من الاوامر الواضحة الخاصة بمقتضى تحقق رتبة المربور او من الاوامر الظاهرية  
الغيب الخاصة بمقتضى الامتناع على الاعادة في الوقت والخصام في خارجها  
على سبيل الغرض عليه واجبت بحراب العمل المربور اما واقع مطابقاً لما شرعي هو مقتضى

الاجرة

الاحر من متناول ومبها ان يكون الاعتقاد الاول حاصل من الاجتهاد ما و  
علم ان كان وضاعاً معني سواء تعلق بالحكم او بالموضوع فاد حصل الاستدلال على  
الماور من سبب التكهيف في معرض الشك بعد ذلك في اجابة الواقع وعدمها  
ولم يكن قسماً بحدوث الاختلال في شيء من شرائط الاستدلال لاجل الفناء عليه  
ان احتمال تجديد الرأي بتجديد النظر في المطالبات ذلك من جهة الاحتياط وفتح التوالد  
العلمية دام طيلة تحقيق اجتهاد الصحيح على حسب ما اقتضاه التكهيف في طائفة الاحكام  
وثبت جواز العمل بمقتضاه وترتب الحكم الظاهري عليه في تلك الحال وانك  
في سقوطه عنه نسباً المدارس مثلاً ووجوب تجديد النظر على كل حال لا يصلح لاول مرة  
عن الثاني على ما هو الحال في استصحاب حكم التقليل بعد موت المقتضى فيهم مصداقاً الى عموم  
مادل على عدم العرف بالشك بعد العمل وتقليله بانه حين العمل ذكره في استنباط وتفتها  
من حلة العمل الواقعة على الاعتقاد الصحيحة وعموم الهوى عن بعض الغير بالشك وتوقفه  
اصالة الصحة فيه واستمرار سيرة الفناء عليه ولزم المخرج في الالتزام بتجديد النظر  
في كل مورد يحتاج فيه الى تجديد فيه لقيام احتمال في طلب ما يرد فيه بالجمع ووجوب  
تجديد النظر على المقتضى لانه حين الانتهاء بحكم الله تعالى من المعلوم بالضرورة حرمة  
الانشاء بغير علم والعمل من غير بصيرة ومير طر سها ان يكون سبب اللاحق موجباً لاول  
موضوع الدليل وباعتنا على اختلاف بعض شروط الاستدلال كما ان كان الدليل من  
الاعتقادات ان كان الحكم مستنداً الى مقتضى اولي وصفه لظن من حيث هو من كماله  
اكثر العالمين بان مقتضى المطلق لا يوجب تجديد النظر في مسألة حرمة الانشاء بالاد  
واعمال على ذلك لقوى الدليل الشك لها من الاعتقاد او مشروطاً بمقتضى زواجر

فِي مَجْلَدٍ آخَرَ

منها ما يكون حاصله الزمان السابق مجزئ الاعتقاد من غير ان يثبت بالعمل ويستند  
الى وجهاد المأمور به كاعتقاد العام بالحكم او اعتقاد المكلف ببعض موضوعات  
الاحكام وهذا يرجع الى ما قبله لوضوح الاعتقاد المذكور انما يدور مدار وجوه  
فاما ان ما ثبت لم يرد من راي عنائه واحتمال ما حكمه بعدد راي موضوعه لا يكره  
في حوزة استحسانه لان حكم آخر يوضع على قيام دليل اخر عليه وانما في الاول الذرور انما  
بالاعتقاد مما لا يفضل البقاء بعده فائتلف ذكر الاصول انما اذا حكم لم يفتى شي ثم عدل  
عنه وجب عليه الاخذ بمقتضى اجتهاده الثاني سواء كان في طعنا ام لا بالحكم ثم ظن خلافه  
او بالعكس او كان محكلا ظن من مسلمين في غفوة او متعفين وسوى كل الحوى مكره  
اوسع بانما حال جهاده الاول والعكس وشاؤنا له في محالين بل خلافه في شيء  
من ذلك وقد صرح جماعة بطعام الاجماع عليه بدل عليه بمصا كل ادل على وجوب الاجتهاد  
على الفاء على الاستنباط وكما دل على وجوب الرجوع الى الظن الخاص في استنباط احكام  
الشريعة وكذا حال الغيبة الى مقلده فيه فانه يجب عليه بعدد راي عن فوائد الاول قوله  
بل خلافه في ذلك قبل الظاهر في اجماع عليه كما يصر عليه في غير واحد من الكتب يدل على  
اصا كل ادل على وجوب تقليد والرجوع الى العلماء فانها فاضلة بوجوب الرجوع الى فوائده  
الثاني في معنى الرجوع الى العامة هو الاحد بمقتضى علمه ولا يرد في راي القوي الاول  
نسب بجملة رايه فكل لا يجوز للمقلد ان يحد بمقتضى فوائده الاول ابتداء كذا لا يجوز ذلك  
البقاء على ذلك بعد تبديل رايه فليس في شريكنا في هذه المجتبية هو اشتراط مصا  
عمل المقلد بمقتضى قنوى المجتبه ومقتضى رايه لا يرد في الاعتقاد المجتبه بمقتضى رايه  
العام في مقتضى فوائده رايه رايه بدل على ذلك بمصا كل ادل على وجوب التعليم والتعلم

20

وحرمة العمل به علم وحرمة العمل بالنسبة إلى ما علم بالضرورة إلى ما علم بالتحقق بقوى  
الأول أو لم يتم دليل على جواز سوى الاستصحاب القطوع مما مرسته بعد لا محالة  
حصول القطع بتبدل الموضوع في هذا المقام وما قد يقال من أن التكليف بالرجوع  
إلى العام والتقليد مما يتعلق على العام من أول الأمر فذلك به ولا يرتضي إلا  
فالتكليف بأسول ثابتاً بمحتاج إلى دليل آخر غير ما دل على وجوب أصل التقليد به  
فلا يخفى ما على القول بأن التقليد عبارة عن العمل بقول الغير فثبت الاحتياط لم يثبت أن  
العمل الذي يصدر منه بعد ذلك غير موافق لقوى المجتهد بعد تحقق عدل المجتهد عن  
الأول وما على القول بكونه عبارة عن الاحتياط بقول الغير فلا يرتضي إلا ما علم بالضرورة  
الأول فلا عبرة به بعد استعانة فكون ذلك بمنزلة رجوع الشاهد عن الشهادة وأما لولا  
عندنا في عدم جواز العمل بمقتضى شهادة غيره فكذلك الحال بالنسبة إلى ما علم من غير عدل أو صل  
بحسب على المعنى علم من قبل رجوعه عن الأمر وجهان بل قولان صريح عامر بوجوبه  
غير واحد منهم إلى عدم ويمكن الاستدلال بالأول بوجوب الأول استلزاماً على المسئلة  
بقوله لا يفتي في الأمر من غير علمه ولو استمر لغير علمه بالحكم من غير دليل الثاني ما ذكره  
وهو انه روي عن ابن مسعود انه كان يقول بأشراط الدخول في عمره الزوجه فلفى اصحاب  
رسول الله صلى الله عليه واله وذكروا فكر هو ارفع من مسعود إلى من فاء بذلك قال سالت  
اصحابي فكر هو الثالث لا دلالة الدلالة على وجوب التعليم وحرمة الكتمان اربع قوله تعالى  
على الير والنقوى بقاء على الأمر للرجوع وان رجوعه انقلد إلى القوي المشابهة وعادة فكون  
الاعانة عليه واجبة كما سألنا في الأمر في هذا المقام من وجوب الاستصحاب فوجب فيه  
الاحتياط لأن العلم الإجمالي حاصل بثبوت التكليف في المقام ومع حصول العلم الإجمالي

234



## في تجل النظر

لا صالة البرائة في هذا المقام السادس ان رجوع المقلد الى القوي الثاني معروف  
 فيجب فيه الدال على وجوب الامر بالمعروف واجتنال اشراط كون العاقل لما يكون المقلد  
 معروفا فلا يحسنه بعلته اذ كان جاهلا مدفوعا بان يتحقق موضوع المعروف لا يتوقف  
 على حصول العلم بان يتحقق مع عدمه ايضا فمشكلة الاطلاقات المزبورة بل وبما يشمله ما دل على وجوب  
 النهي عن المكرباء على ان ذلك الواحد كمشتمل للاطلاقات المزبورة الشائع ان عدم علم  
 المجتهد في هذا المقام يكون في مقام البناء ووقع المقلد في مخالفة الواقع مستند في القو  
 الاول وسكونه عن الاطام فيجب عليه تنبيهه لتلافي في الخطاء وصاروا اخرى نقول بان افعال  
 المكلف انما يباحل الواقع على ما كان وطنا اما كان من جهة فلا بد من تنبيهه وارجاعه الى  
 وجوب علمه قبل علمه بالاحمال لا يفتى بجوارا فاعلم على الراد المفروض كونه حوازمي عليه من جهة  
 محله بالاحمال وكونه معذور من جهة لا يكون هو المكلف بحسب الواقع الا ترى من لا يبال  
 وجوب العلم وكثير من حوزا المسئلة كما ادا شهدا شاهد عند كما كثر ففطن ان الارط  
 حلا وشهد به وكذا الحال فيما اد علم باشتبا في حكمه فقول المجتهد وكذا لو علم المجتهد بشا  
 حكمة الاول شيئا بها بطلان اموال الناس لو تم ما ذكر لم يحسب الاعلام في شيء من الصور المزبورة  
 مع وضوح خلافه نعم لو قلنا بان قو المجتهد من الاحكام الواقعية الثابتة اتجه القول  
 بعدم وجوب الاعلام وفيه اشكال فحتم القول الثاني امور الاول الامس السال عن المعاص  
 لظلال حتم فاشكال الوجوه يمكن فتره نارة بان الوجوب مراد من مستوف بالعدم  
 في ثلث في ثبوته كان يقتضي الاستصحاب وهو وارجى بان اتصال عدم بجوابه حكم الوجوب  
 في هذا مقام وثا الثاني ان يقتضي الاستصحاب هو مجتهد فتوى الاول بالنسبة الى المقلد  
 المزبور بالعلم رجوع المجتهد عنه فمع كون المقلد جاهلا بمقتضى الطريق المعبر عنه يكون

ممنزلة العاقل فلا يحسب على المجتهد فضلا عن غيره اعلامه وروى عن سواد فقلنا في  
 الثاني لزوم الصبي والخرج الشك في بناء على وجوب الاعلام سماع شئت المقلد  
 في السلك الثالث نظام البرائة المستمرة بين العلماء الاعلام تسبوع بخلاف الرابع  
 عدم نعتهم للعلام مضاعفا الى ما في ذلك من سقوط اعناد العامة على اجتهاد  
 المجتهد من وتغلبا عليهم بما يقنون به من احكام الدين ومع ذلك طبع في ذلك الاطلا  
 ترتيب مضرة على المستغنى لا نرى معذرة في الاطلاع على الرجوع واعماله من الصادات  
 والمعاملات محكومة بالصحيح الرابع ان الاعلام موقوف على ركائز الضرر في العالم  
 نظرا الى كثرة المقلدين في الاعضاء والمستأجرين بما يوقفه ذلك على السوء وصرح المال  
 وهو مستلزم للضرر سيما اذا كانوا في السداد المعينة ازان يقال بان الدليل الحق  
 من الملقى ويقال بوجوب ارتكاب الضرر في مثل المقام مفقود فيحصل الواجب في التفر  
 لفصيل العلم وغيره من الواجبات المطلقة كما من ان القوي الاول في صالحه غير  
 بالنسبة الى المقلد لا يقطع رجوع المجتهد عنه الى غيره ولا ريب في انه لا يحسنه على  
 بمقتضى الطريق المعبر الشرعي على من كان عالما بخطائه والزم القول بوجوده مع المجتهد  
 ايضا اذا حصل لغيره القطع بخطاء الطريق الذي سلكه المجتهد المزبور في مقام الاجتهاد  
 والاستنباط وفساده بين لانه مخالفة للسيرة المستمرة وقد عده عدم الدليل بل العكس  
 والاجماع المفقود مضاعفا الى ما دل على حجة الطريق المقررة فاصبر بعدم وجوب الردع  
 في هذا المقام بل الظاهر في اجماع المحققين على عدم وجوب الردع في مثل هذه المقامات  
 وقد يورد على الاول وجوب العدول عنه ما من ادله وجوبه على الثاني بان ما ذكرنا  
 به لو قلنا بوجوب ذلك ولو مع حمله بعلمه به واما ما طابا اختصاصه ما اد علمه بذلك

## في تجل النظر

لا صلة البرائة في هذا المقام لتاسد من ارجوع المقلد الى المعنى الثاني معروف  
 بحيث يرمي لما دل على وجوب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر كونه افعالاً تكون العمل  
 معروف قائلاً بحسب ما فعله اذا كان جاهلاً بمذموم ما يتحقق موضوع المعروف لا يتوقف  
 على حصول العلم بل يتحقق مع عدمه ايضاً فمشكلة الاطلاقات المزبورة بل وبما يشمله ما دل على وجوب  
 النهي عن المنكر سواء على ان ذلك الواجب كونه مشمولاً للاطلاقات المزبورة الشائع ان عدم العلم  
 المجتهد وهذا النظام سكوت في مقام البناء وان وقوع المقلد في عالم الواقع مستند في القو  
 لاول وسكوته عن الاعلام فيحتمل عليه تنبيهه لتلايق في الخطاء وبعبارة اخرى نقول ان افعال  
 المكلف انما يتجلى في الواقع على ما كان وطناً اما كان من جهة فلا بد من تنبيهه وارجاعه عن ذلك  
 وجوار عليه فقل عليه بالحال لا يفتنى جواراً فثابت على الراد المفروض كون حواره محرم عليه من جهة  
 محله بالخال وكونه معذوراً من جهة لا كونه هو المكلف به بحسب الواقع الا ترى من لا مجال له  
 وجوب الاعلام في كثير من موارد المسئلة كما اذا شهد شاهد عدل كما ذكرتم فقل ان الاربع  
 حالات تشهد به وكذا الحال بها اذا علم بالاشياء في حكمها في قول المجتهد وكذا لو علم المجتهد بعضاً  
 حكمة الاول يتما بها بطلان اموال الناس لو تم ما ذكره بحسب الاعلام في شيء من الصور المرفوعة  
 مع وضوح حاله فترى من قولنا بان فتوى المجتهد من الاحكام الواقعية الثانية تنجز الفول  
 بعدم وجوب الاعلام وقبيل اشكال تحت لفظة لتاسد امور الاول الاصل السابق معارض  
 لاطلاق تحت فائز لا وجوب يمكن تفرقة فادوات الوجوب سرحدات مسببة بالعدم  
 في ثلث في ثوبه كان شخصي الاستصحاب غيره واخرى بان يحصل عدم بحسب الحكم الوجوب  
 في هذا المقام وثالث بان يقتضي الاستصحاب هو محتمل لتسوية الاول بالنسبة الى المقلد  
 المزبور ما يعلم بوجوب المجتهد عنه فمع كونه المقلد بما لا يقتضي الطريق المعنى الشرعي يكون

عمر لتسوية العالم ولا يحسب على المجتهد فضلاً عن غيره اعلامه وورد عن سائر علماء الفقه  
 الثاني لردم القبح والخرج التدبير بناء على وجوب الاعلام سماع فثبت المقلد ب  
 في السجلات التالفة طامس لتبعية المستمرة بين العلماء الاعلام تنبوع تحت الاربع  
 عدم فقرتهم للعلام مصاباً الى ما في ذلك من سقوط اعانة العامة على اجتهاد  
 المجتهد من وفقط باعهم عابثون ببر من احكام الدين ومع ذلك فليصرح بذلك ان علماء  
 ترتب معصرة على المستغنى لا من بعد وفيل الاطلاع على الرجوع وانما الامر بالاعداد  
 والاعمال من محكومة بالصحة الرابع ان اعلامه موقوف على ارتكاب الضرر في حال  
 نظر الى كثرة المقلدين في الاعضاء ولا يستأثر بما يوقف في ذلك على السرور والمال  
 وهو مستلزم للضرر سيما اذا كانوا في السداد له مبداء ازان يقال بان الدليل الحق  
 من المتقوى وبغال بوجوب ارتكاب الضرر في مثل المقام مقدرة لتحصيل الواجب في التفر  
 لتحصيل العلم وغيره من الواجبات المطلقة كما من ان المعنى الاول في بصا حجة تنعنه  
 بالنسبة الى المقلد ما لم يطع بوجوب المجتهد عنه الى غيره ولا ريب في انه لا يحسب مع عمل  
 بمقتضى الطريق المعنى الشرعي على من كل ما لم يخطأه والاداء القول بوجود مع المجتهد  
 ايضاً اذا حصل عبر القطع بخطاء الطريق الذي سلكه المجتهد بربور في مقام الاجتهاد  
 والاستنباط وفادته من لاسر محال لتبعية المستمرة وقاعدة عدم الدليل لبل العدة  
 والاجماع المتفق مضاعفاً الى ما دل على حجة الطريق بقرينة فاصبه بعدم وجوب الرجوع  
 في هذا المقام بل الظاهر قيام الاجماع المحصل على عدم وجوب الرجوع في اشياء المقامات  
 وقد يورد على الاول بوجوب اعدول عنه ما من ادلة وجوبه على ان ما ذكرنا  
 بهم لو قلنا بوجوب ذلك ولو مع حملته بعلمه به واما ان قلنا باحتصاصه ما دل علمه بذلك



في النظر  
في الجدل

٥٠ فلا تؤثر على العلم بحاجته المقتضية لذلك المستند وبما أثر على العمل على مجرد التصوي  
دون الرجوع إلى الاحتياط والعلم بذلك ليس عليه حتى يلزم الصريح والخرج وسر بظهر  
الاشكال في الوجه الثالث وفيها ما في صورة العلم بالامر غير واضح فافضى إلى لزوم  
من ملاحظة التبريد عدم وجوب الاعلام على سبيل الاطلاق لعدم وجوبه مع علمه بعل  
المقتضى في الواقع السابق وعلى الرابع ما لم يكن كونه الاعلام موقفا على تحمل الضرر في العالم  
لوسلما تخفى الضرر في غير ذلك كونه قاضيا بالارتفاع التكليف بالنسبة إلى غير المقام  
الذي يتوقف الاعلام على كتاب لقرار بل يخص ذلك بمحصول المورد الذي يكون  
الاعلام فيه مستلزما للضرر بل يكره يقال ما لم يكن تحقق الضرر في مثل المقام الذي  
يكون حرجا لما لا يراه من مقتضى التحصيل الواجب لاطلاق ما هو محال بالنسبة إلى اثر المقام  
لا يراه من مقام الاجماع على وجه شراء الماء للوضوء والساكن للصلاة وما يتوقف عليه الجهاد  
من الارث للجهاد بل وفي سائر الواجبات المقتضية والمشتقة بالشرط كما صنفه في الار  
احكاما استشكله وجوب صرف الماء في هذه الاثبات كما لا يخلو على نفس الضرر والشرع لذلك  
ان يذل المال القليل لاراء المساق والفرائد الاخر وتبريد دفع مصارها بمسيرة المعاصرة بتجديد  
الرجح باصعاف من عتقته وارتكاب الرزق للاستزاح فليس للضرر راعيا بعد ملاحظة  
ذلك حتى يكون سند وجبا تحت القاعدة القاضية بغير الضرر لو كان ذلك ما يظن بالحق  
اسكن المسكن من وجوبه لاراد كتابه مستلزما للرجح المسكن في الشرع وقد يجاب عن الوجه  
المذكور ايضا بان قاعدة الضرر معارض مع الاطلاقات القاضية بثبوت التكليف في  
الستر بهما عموم وجه وجهه وان كان قاعدة الضرر حاكم عليها ومقتضى المدلول على  
وثابا بها ارجح منها من وجوبه عند هذه لاراد الاجماع قاض بتدعيم قاعدة الضرر على غيرها

من الاثر

من الادلة المستندة للتكاليف وثان ثان ثان ثان ثان ثان ثان ثان ثان ثان ثان  
الى صالة البراءة وعلى الخامس ما لم يكن من بقاء الاحتياط الاول على الوجهين بعد  
عدول الجهد عنه وحصول العلم الشرعي بفساده ودبائهم من كل بعض الاعلا  
القول بالتفصيل في المقام من وجوب كونه الجهد في قضاة الاحتياط الاول  
ويجب كونه قاضيا بفساده في الاول ولا يجب لاعلام في الثاني سواء كان المضمون  
مستندا الى ليل قطعي محصور ام لا ومن يجب على التبريد ليراد كذا في الاول  
في كتاب ورسالة ويحذف ذلك بطلان وجهه او يراه في التبريد على الرجوع ولا يراه  
بل فلو كان قبل الاول ويستدل له بما من الادلة القاضية بوجوب الاعلام لاراد  
بين المقام من لزوم من هذه المحبة وقبل بعدم وتعلل للاصل ما من التبريد  
وفي كليهما سطر وقبل بالتفصيل في المقام من صورة حصول العلم ما هم يعتقدون  
على ذلك في مقام العمل وبين غيره فيجب في الاول والثاني وقبل بالتفصيل من  
صورة كون الرجوع الى القطعي من غيرها بحيث لا يخلو وجهه ولا يجب على  
من روى قول الجهد للمعاني علامة لاراد الرجوع لاراد وجهه او قول لا فوجها  
العدم هذا كله فيما لو رجع عن فتواه اما لو شئت في صحة القول الاول فالظاهر بعد  
وجوب الاعلام للاصل والاستصحاب المسيرة المستند وقاعدة المحرقة وقاعدة عدم  
المدلول ليل عدم في الكلام في المقام في الاعمال الواضحة على مقتضى فتواه الاول  
قبل رجوعه عنه وانما هل يحكم بمقتضاها بعد العدول عنها ولا خلت احكامها على  
قولين او قول وسنشرح البحث في المسئلة بوضوح عن مقتضى الاول لا يفسد الامر  
باعثها احوال المكلف على ما ذكرنا في المقام اربعة احكاما لاراد الواقع احكاما

مثل

## في تجلّي العمل

مثل لا مراءى في مع الطهارة المأثرة عند وجوب الماء بل جميع العبادات واجباً  
من هذا القبيل تأييداً الواقعي الاضطراب كما لا مراءى مع السبر عند الاضطراب  
والجزم عن تحصيل الماء ومنه الامر بالحب في الامر المتعلق بالعدايات الاضطرابية  
من الصلوات الاضطرابية والطهارة الاضطرابية وامثال ذلك فانها من  
الاحكام الواقعية الشارعية الواضحة لا من الواقعية الاولية فالله الطاهر في  
نفسه مد إلى الطاهر العقلي مثل الامر الذي يحتمل المحال بالموضوع او بالحكم  
مركب من الاعتقادات الاصلية وموافقة الواقع ومنه الامر الذي يحتمل السابغ للمك  
او الموضوع بعينه المأثورة باعتناء عقله عنه والظاهر ان السابغ يحتمل  
في حكم القطع والى الطاهر شرعي والمراد من كان مستنداً الى دليل شرعي  
كالقصة ونحوها او اصل على كماله في المراتبة والتجبر ونحوها او كاشف لصدق  
كفيل السلم وبدء وسوق المسلمين وما اشبه ذلك فهذه اقسام اربعة اما لو كانت  
الاعمال الواقعية على مقتضى فتواه الاول من قبل القسم الاول اعني كونها مطلقاً  
لنقصي الواقعي الاول فلا خلاف في الاشكال في صحتها بل الادلة الثلثة بل  
الرابعة فاصية بحق الامثال في مثل الغنم وعدم وجوب الاعاد فعملية  
في هذا الحال كما لا يخفى بعد ملاحظة صدق الاطاعة على ذلك وعدم انقضاء  
الامر بالكرار من الزاوية على وجه الواقعي لاخباري يقتضي حكم العقل  
سقوط فعله تاسياً في الوقت وخارجه وذلك لانه لو كان مطلوباً تاسياً فان  
كان حين انقضاء الاول لم يخصص بالحاصل وان كان يطلب آخر ولو كان مستنداً  
من الامر الاول لرجل فله عرض ان الكلام في اجزاء الامر بالنسبة الى نفسه لا

النسبة

بالنسبة الى سائر من ساء بظهوره لا يجب على من قلده فيه العدول عن الله  
اد افرض حصول العلم للظلال المزبور لا بغير العنوى الاول مقتضى الواقع  
ولو كان العنوى الثاني محالاً للاول وكان الاول موافقاً لمقتضى الواقع  
الاول وحب عليه العدول عنه بحسب التكليف لظاهر شرعي كما ينبغي  
تفصيل القول في ذلك في بحث المحظوظة والنسوية اما لو كان ذلك من قبل  
القسم الثاني فالحق فيه ايضا حصول الاجزاء به في الواقع الاضطرابي يقتضي  
الاجزاء بحسب مقتضى الامر في الجهد وغيره من المكلفين بما هو مكلف حال الاضطراب  
من التهم والتجبر ونحوها استحال بناء على مقتضى القسم الاول وهو مقتضى  
واما لو كان ذلك من قبل القسم الثالث اعني الظاهر العقلي فله مراءى في جميع شقوقه  
ان يهدى اجزاء اذ الامر هناك حقيقته بل بما يحتمل المكلف وجب ان يهدى اجزاء  
بما رضى يتصور الكثرة في حرمانه عن الامر الواقعي بدهر واما لو كان ذلك من قبل القسم  
الرابع اعني حكم الظاهر شرعي متعلق بمورد في ظروف الامارات والظروف  
التي لا نصب الواقعي احياناً كما يستحق لبرائته وحده الواحد البتة وقول الحق  
وبدء السلم وسوق المسلمين امثال ذلك مما جعله الشارع مدلولاً قطعيّاً في الموضوع  
الى الحكم الشرعي والى الموضوع الخارجيه بفصل وتوضيح انه لا بد من ملاحظة  
كيفية اعتبار هذه الامور في الشرع وان اعشاره عند شارع في غنم لا طاعة  
الاغتيا د و امر بالعمل مؤثرة بانها تارة يقع على جهة الموضوعية واخرى على جهة الظاهرية  
والمراد بالموضوعية ان يكون مصلحه في امر في الاعمال التي تقع على طوق الامارات  
بالظرفية ان يكون المصلحة في نفس الامر لا في المأمور به بل في العمل بالامارة

ان



## في تجل العمل

من قبل الاول فلا اشكال في عدم وجوب الاعادة لان الامر الواقع يقتضي  
الامراء وان كان من قبل الثاني فغير قولان اقولهما عدم الاجراء لان الامر  
ظاهر لا يقتضي الاجراء المقتضية التمايزان القطع الحاصل لكل من المجهل والمعلوم  
اذ غلق ما صل ويحقق الموضوع او شي من امر او شر او غير ذلك او يعلق بعد  
محقق شي من هذه الامور على شام حدتها ان يكون ما ثبت عشاره على سبيل التبع  
ثابتها ان يكون ذلك على سبيل الطريقة المحضة ثانيا ان يكون القطع طريقا في الموضوع  
كما في مثل قوله عليه السلام كل ماء طاهر حتى يعلم انه قد رما لو كان ذلك من قبل الاول  
كان المكلف المور قد انى به على الوجه المعلوم عنه ولا يحجب الاعادة فصل في انحصار  
ادعاء ملاحظة كونه معتبرا في سبيل الموضوعية يكون التكليف الواقع متعلقا بالامر  
عدم المكلف لا ريب في ان الامر الواقع يقتضي الاجراء بخلاف ما يؤول الى من على هذا الوجه  
فان يقتضي الخامسة بقاء تكليف المربوط الى ان يثبت التبريد اما لو كان ذلك من قبل الثاني  
كان يقتضي الاصل في الاعادة دوران المحنة وعدمها مدار مطابقة العمل للواقع وعدم  
مطابقته مادام في الوقت مع تحقق المطابقة الواقعية بالمرغم دليل على عدم وجوبها وهل  
المعادة يقتضي وجوب انقضاء او ان انقضاءها عدم وجوبه فيه وجهاان ولا فرق في ذلك  
من الطرفين العتق الشرعي اعادته في الابن العبادات والعقود والبقاعات  
الاحكام وكما حال فيما اذا كان من قبل القسم الثالث بل هو ايضا من فرائض القسم الثاني  
بعد ثبوت اعتبار انقضاء العمل على سبيل الطريقة غير وعدم اختلاف في احكام الواقعية  
باختلاف العلم والمجهل لا ريب في دوران التحيز والعشوائية مدار المطابقة الواقعية وعدمها  
واما الكلام فيما اذا دار الامر بين الطريقة والموضوعية والظاهر عدم الاجراء  
نفاذ

لنفاذ الاشتمال واستصحاب بقاء التكليف اصاله عدم حصول المكلف به  
ولا يباريها استصحاب عدم الوجوب لثبات حال المجهل لعدم ثبوت في ذلك  
ايضا بعد ملاحظة قيام احتمال كونه طريقا ولو اريد به استصحاب عدم الوجوب  
كان مقطوعا به حال التمسك من المعلوم عدم جريانه الى ريب ان ريبه غير كل ذلك  
مع الاعراض عن اطلاق الدليل والامهات من وجوب الاشتمال لما تقرر عن وجه  
الاداء ثبت طرق التخصيص عليه ولا ريب ان التخصيص ثابت في غير كون عدم  
بالامارة التي من عمل المكلف بها عونا في عدم الواقع فانه على تقدير بقاء الطريقية  
بفرض عدم الانكفاء اذ انكشف الطر واد اشكك في ذلك فقد سكتا في التخصيص  
نموزان المعتمد على الامارة لربايت الما تقرر عن وجه التحيز لاختلاف فيها وجهين  
به عمل بالاطلاق هذا كله في الاعادة واما انقضاءه فلما يكون بالامر الاول كما  
ذهب اليه في ذلك فالكلام فيه ما عرفت وان قل بان الامر الثاني صبه وجهاان  
بل قولان والظاهر انشاؤها على صدق التوث وعدمها ان قلنا ما رعباه عن  
الما تقرر وعدم وجوده في الخارج كان مثل الاعادة بهاد كراه ولو كان عبارة عن وجه  
مصلحة الما تقرر عن بقاء المكلف بالمرغم من حكمه بالامراء اذ انقضاء الامارة حيثما  
يسمى الى انقضاء زمان التكليف لم يكن خطأ ووجوبه من كان المكلف عليه  
في عدم اقداره على الاشتمال بالما تقرر ما يراى من انذاره من مصلحة الواقع والاك  
في نصب تلك الامارة فصلا للمرض من المكلف ولو ثبت في تحقق صوت في الوقت  
وعدمه لظاهر عدم وجوب انقضاء الاصله لثبوتها واستصحاب عدم ثبوت التكليف  
واستصحاب بقاء التكليف الثالث في ثبوت تها مسمى لفظ هذا المقام ساء على معنا

## في تجديد العمل

من كون القضاء بالامر يجدد بالذو الجواب لثبات الامر الاول بناء على هذا التقيد  
مقتد بهاء الوقت فيبقى معتبر بل قد بين ما كان التمسك باصله عند الموت  
في المقام لان الموت من الامور العدمية فالاصل عدمه وقبره نظر لان الموت عدو  
من قبيل ثبوت العدم والملكية فلا يثبت شيء منهما بالاصل بينهما بعد ملاحظة  
كون الاصل المزبور من الاصول الثبوتية فلا يثبت الحكم الشرعي المنبثق على الموت  
على ذلك لان اصله عدم الموت معارضة مع اصله عدم الانيب بالماور في  
الوقت فيضا اطلاق مرجع في المقام الى الصلة السريضة والقول بان مقتضى ثبوت  
القضاء ثابت في المقام والمنازع شكوك فالاصل عدمه فبالوجه المقتضى الثالث  
فقد بين ان مقتضى اعادة التفرع ما حاشا من الاصوليين وهي ان الاحكام الوضعية  
راجعة الى الاحكام التكليفية وليست محققة لجعل الاستقلال في موحدة العادة الصالحة  
من كل من المجتهد والمقلد قبل تحدد رايه واكتشاف حالها لمقتضى الواقع فلا يوجب  
الاعادة اذ كان في الوقت ولا قضاء اذ كان في خارج الوقت بل يخرج ذلك بالنسبة  
الى مطلق جاهل بالموضوع مطلقا او احكاما اذ كان قاصرا ويوصف ذلك ان الحكم التكليفي  
منه بالنسبة الى الجاهل بل هو مختص بالعالم كما هو الظاهر من كل اثار الاصوليين والظاهر  
حيث صرحوا بكون النكاح بعد الشرعية مشروط بامور اربعة وعندها العلم والقدرة  
ولارب في عدم كون الجاهل القاصر بالماور قادرا بالامتناع من ان مقتضى الحكم التكليفي  
انتهائها ان مقتضى الحكم الوضعي الذي هو البطلان في المقام بانتهائه مجرد الاخلال بالشرط  
او عدمه او ارتكاب ما منعه لا يقتضي مستثني من الاعمال الواقعة منه في حال الجهل بوجوب  
على ذلك الاصل الاجراء والشرط والموضع ان يكون علمه بالمرتب ليس قاطع على انما

ذلك

ذلك في الواقع وقبره بطر من وجوه اما في الاول فلاق ما ذكر من كون الاحكام التكليفية  
مشروطة بالعلم ان ريد من كون نيجر ما مشروطا بالعلم بمعنى ان ترتب العقاب  
على حالها لا يتحقق في حال الجهل فهو مستقيم لكنه لا يقتضي انتهاء الاحكام الوضعية  
عند انقضاء وان اراد من ذلك كون تعلق الاحكام التكليفية بالواقع على الحكم  
مشروطا بالعلم فهو غير مستقيم كما سيجي تفصيل القول في بيانها في بحث اخطائهم والنتيجة  
ان الله تعالى انما انبأ ملائكة انكم كون ثبوت الحكم الوضعي تابعا لثبوت الحكم التكليفي  
بل هو ايضا محمول مستقل ولذا اخبر كثير من المتصورين ببيان الاحكام الوضعية  
من غير فرض الحكم التكليفي وانما انبأ ملائكة ما ذكره في الاستقلال والنتيجة ان كان  
اراد صياح ابواب الصفة فيرسل كنفها فبار الاجماع على عدم اشتراط ثبوت الحكم  
الوضعي بثبوت الحكم التكليفي ما راعا فلاق المناس في الادلة الواردة في بيان الحكم  
الوضعي هو ثبوتها جميعا في عرض واحد لان الحكم الوضعي تابع للحكم التكليفي بحيث  
ينتهي عند استنفاده فمجرد عرض المنع من ثبوت الثاني لا يقتضي انتهاء الاول فاذ كان  
مقتضى كل اثار الاصحاب اخلال فيصوص الواردة في ابواب الصفة وما خاسا فلاق  
عامة ما يقتضيه الكلام المرئوي هو كون الحكم الوضعي منفردا على الحكم التكليفي بحيث  
استعداد ثمر من الخطابات للقطعة ويجوز ثبوت ذلك لا يقتضي انتهاء البطلان في  
مثل المقام اذ غاية الامر التمسك في البطلان وعدمه فبرجع في المقام الى مقتضى  
التمسك الاولية المقتضية ان ريد من ثبوتها بان مقتضى الكلام الذي ذكره جماعة  
من الاصوليين وهو ان المصلحة الباعثة على جعل الطرف المقتضية غالبية على مصلحة  
الواقع وانما مطلوبه في غنها لا للوضوح في الواقع وان المصلحة الداعية على جعلها ثابتة

في الخط



في مقامات متصلة

مع المصلحة المتحققة في نفس الاحكام الواقعة فيكون العمل بذلك مقصودا  
في عرض الواقع هو عدم وجوب شيء من الاعادة والعضا فيها لو كانت الاعادة  
الشائعة الواقعة على مقتضى الطرق المقررة كالاجتهاد والتقليد وغيرها  
انكشف خلاف بعد ذلك ولا يبعد ثبوت مطلوبية العمل بذلك الطريق يكون الحكم  
المستفاد منها التلبي في عرض الواقع فيكون مأمورا بالامر الواقع وقد تقرر ان الامر  
الواقعي يقتضي الاجراء في موضع الحال ان يصبها الطريق الذي لا يبعد العلم بصحة على نحو  
الاقرار ان يكون الموقوف فيه خيرا الكشف عن الواقع والوصول اليه من غير ان يكون  
هناك مصلحة وحكمة سوى ذلك التلبي ان يكون الموقوف الكشف عن الواقع مع  
ذلك لا يمتنع على الطريق الاطاعة والافتقار الى ما يكون ذلك حيث يكون  
المصالح الواقعة منها ما يقتضي تحملا او الكفا مع التحمل للصعوبة ومع ذلك  
الاستثنا ان يكون تعاملا بها لا التزام به من حيث انه هو الواقع بمعنى ترتيبه لا تارة  
المنزلة على الواقع شيئا على مصلحة يتبدل بها ما يثبت من مصلحة الواقع  
مع ان يكون لذلك الطريق تاتري على فعل من حيث هو وانما المصلحة  
في ترتيب احكام الواقع عليه ما لم يكن خلافه واذا انكشف خلافه كان في  
الوقت ان الاعادة في ما في خارجها كان التمسك على مصلحة فوات  
الواجب انما عليه ان يكتب بالعلل بالطريق المقرر ولو فرغ على مجرد ترك الامر  
لزم دليله من مقتضى الواقع بمصلحة الحكم الظاهر سقوط الوجوب في تقدير  
على جوبه في حكمه ان كان العمل بالطريق المأمور به على مصلحة يحصل في  
عرض الواقع ان تساوي مصلحة الواقع من جميع الوجوه لو ترجح عليه يكون فيها  
تلازم

تلك الامانة ما تعاملا من مصلحة الحكم لو تقرر في هذه الحكم الواقعة مع ما في حقها ان  
يجازيها في حقيقة معينة وجوب مقتضى ذلك الحكم لا يسر هذا في الحاضر  
ان يكون الحكم في الواقع هو العمل بالظن لو علم انه الحكم من الطريق بحيث يكون  
في نفس الامر حكم سوى هذا الحكم التلبي او يكون الحكم الواقع في حق كل كلف  
مطابقا لما يصل اليه من الطريق على حسب فهمه ولا يمكن منه ان يبعد التلبي  
لا يكون في حق الجاهل مع قطع النظر عن وجوده وعدمه حكمه فيكون الاحكام  
الواقعية مختصة الواقع بالعلمين الجاهل الاحكام لتوضيح الحال ولو قلنا ان ذلك  
ويشترط ان القوة وعدمها في المقام هذا من طريق الواقع وقد تقرر  
كل من يفتقد والمضاد الامانة في المقام بعد انكشف خلافه وكذا الحال ان قلنا انما بعد  
ملاحظة ثبوت كون الموقوف بها الكشف عن الواقع لا يعقل القول بقوله العمل  
الاجتهاد بعد انكشف هذا الاستحسان لعل على عدم مناعة العمل المبرور ان يفتي  
الامر ليس بعد مجرد الامر الظاهر لا يقتضي الاجراء او قلنا انما يمكن ان يقال  
بان مقتضى القاعدة هو سقوط الاعادة انما في مثل ان تمام نظر الى العمل  
بالطريق مما يتبادر ان يفتي من مصلحة الواقع فيكون امرا مقتضى الطريق مطلقا  
في عرض الواقع وقاضيا بخصوص الامانة في هذا الاعادة في مقتضى التحقيق  
الامر الواقع في ذلك المقام فيكون مقتضى مقتضى الامانة في هذا المقام  
فصل عن الفصل في هذا الحال ان قلنا بالاربع بل القول بالضرورة على هذا  
التقدير ان من ما يبعد ولو لم يرد ذلك الحكم بالصحة هو ما لو قلنا ان ثبوت  
الخامس لكثرة باطله في هذا الحظ كونه مستلزما للتصحيح كما ينبغي مقتضى مقتضى

في جواب المجاد

والاصحاحات الاموال التلثة الاجرة وهو من عدم قيام دليل على ثبوت شيء منها  
واما فقد استغنينا من الادلة الفاضلة بحجة الطرف المقربة هو كون  
المكلف معذوراً في العمل بمقتضاها وخرج فان كانت مطابقاً لمقتضى الحكم الواقع  
لزم القول بصحتها والادلة لا تثبت بها الا القلة الذي ينتج عنه انكشاف الخلاف  
في حصول لقطع او الطعن المعتبر بمقتضى الواقع وجب على المكلف المبرور  
الاعادة فاذا كان في الوقت والفضاء ادا كان في خارج الوقت المفضل الجامعة  
فان الحكم الذي يستنبطه المجتهد بعد استغراق وسعته في الادلة وحصولها ليس  
عن المعارضة هل من الاحكام الواقعية الثانوية فلو ان المجتهد بما اعتقده من الاحكام  
في مقام الامتثال وعمل المفضل بمقتضاه ثم انكشف لما بعد العمل كونه مخالفاً لمقتضى  
الحكم الواقعي الاول لا يجب عليها الاعادة والفضل او امر من الاحكام الظاهرة  
الغريبة المحضه فمما انكشف الخلاف يجب عليها الاعادة والفضل وجان بل فلو ان  
افهمنا اننا فانه القدر الذي يستعاد من الادلة الفاضلة بحجة الطرف المقربة محتملة  
كانت وممكنة فان غايته بان يقتضي هذه الادلة هو كون المكلف مكلفاً بالعمل بمقتضاها  
وان الحكم المستفاد منها ثابت بحسب طائفة الشريعة ما لم يكتشف خلافه فاد انكشف خلافه  
ارتفع العذر فيسمى الامر الاول فاضياً بوجوب الاعادة في خصوص النكاح وتاميد  
على ذلك ملاحظة الحال في الاحكام الفاضلة بعدم اختلاف الاحكام الواقعية بامتنان  
المكلفين فان مقتضاها عدم اختلافها باختلاف الطرق لان هذا الاختلاف في  
كان متحققاً يستلزم تحقق ذلك الاختلاف فاستغناء الاول فاض بامتنان الثاني  
وتاميد على ما ذكرناه انه لا ريب في ثبوت الاحكام الواقعية الاولية وان كانت مخالفة

لمقتضى

لمقتضى الطرف المقربة والادلة النصورية هو ما طرأ وثبت الواقعي لا فرق ما بين  
الواقعي الثانوي في هذا المقام اذ القول باجتماعهما في موضوع واحد بالنسبة الى  
مكلف واحد مستلزم لاجتماع المقتضين وهو محال ويحتمل اختلاف المقتضى  
على فرض تسليم تخلفه لا يقتضي ارتفاع النافض في هذا المقام ولا فرق بين ان كان  
من الطرق المقربة لمعرفه طرق الاحكام المقربة لمعرفه الموضوعات وقد يستدل  
للقول الاول بوجوه الاول ان القول بعكس الاعمال المحال لمقتضى الواقعي الواقع هو  
لمقتضى الطرف المقربة عن الشارع مستلزم لثبوت دونه اكثر المكلفين بكثير من الاحكام  
الكليمة والوصية بل من ذلك كونهم يوم القيمة في زمرة من يمكن بمثلها  
الشريعة وعدم دخولهم في زمرة المصلين ايضاً يستلزم من جهة ان الاما  
عليه السلام كان يحكم من الشارع مقام الفضا بمقتضى الظاهر فذلك كان يحكم بمقتضى التبعة  
مخصوصاً بل بما يستلزم ذلك من قوله عليه السلام نعم بحكم الظاهر والله ولي الترتيب ولا ريب  
في ان التبعة ومحوها من الطرق المقربة قد تطابق الواقع وقد نكحنا طوائف من الاحكام لتمام  
مها من الاحكام الواقعية الثانوية لم القول بكون حكم الامام عليه السلام عاماً لمقتضى الواقع  
وهو من الاوصية الا ان يقال بان الحكم الصادر عن الامام عليه السلام في مثل هذا  
من قبيل الحكم الصادر عن مقام التبعة فكان مصلحة التبعة فاضلة بموازنها  
مع كونها مخالفاً لمقتضى الواقع كذا قول بان مصلحة الفاضلة بمقتضى الطرق واشترط  
الامام عليه السلام مع غيره من المكلفين في الاحكام الظاهرة فاضلة بموازنها  
الحكم الظاهري المبرور في مثل المقام ولذا صرح جماعة من اصحابنا بان المعصية عليه السلام  
ليس كلياً في هذه المقامات بالليل بمقتضى العلم الذي هو من خواص الامانة والعصمة

لهم



والاعيان على الدنيا

٧. بل هو مكلف بما وثبت بالاشارة او بانزال المكلف بحسب ظاهر الشريعة وقد بصر  
عليه بان ما ذكره كالف النصوص بعد ما من الادلة الفاضلة بثبوت العصية عن  
الخطا بالنسبة الى المعصية عليهم السلام وعدم صدور التهور عنهم فكيف يعقل  
القول بتقدمهم في طهارتهم الحكم الخالف لواقع محذور مطابقة لنقص الطريق المقرر  
من الله ومختر فيهم الدليل القاطع على جوارحهم في مقام التوبة لا يفتى في ثبوتها  
غيرها واجبت بالامتناع من كون ذلك منافيا للصحة وتما يفتى في جواز العمل بغيره  
من جهة اشترائه لا يثبت عليهم السلام مع سائر الامم في انكالبها بظاهرهم وعدم انحصار  
عصا الاحكام بهم كابدل عليه لادلة الفاضلة بالاشارة المكلفين في انكالبهم شرعية  
والاحكام الدينية ومختر ثبوت انحصارهم بغيره صلى الله عليه واله في عدة من الواضع  
كأن جوارحه ومختر ثبوت انحصارهم بغيره صلى الله عليه واله في عدة من الواضع  
حملته من الاخبار هو اشترائه لا يثبت عليهم السلام مع غيرهم من المكلفين في انكالبهم  
الظاهرية ولا يثبت ثبوت العصية لا يثبت عليهم السلام انكالبها بظاهرهم فوطاة  
بالطريق المقررة او العلم كاصل من الطريق العادية وليست دائمة مدار علم الامانة فانه  
يستفاد من عدة من الاحكام ان امام عليه السلام ما كان وما يكون كما ورد انحصارها  
الموجو في الصحيحين كما مله وعلمهم انهم ما كان وما يكون ومع ذلك نعلم بان الاما  
عليه السلام ما كان يحكمهم بالناس بنفسه علم الامانة بل ما كان يحكمهم باظهارهم ما كان  
بامر المعروف ونهى عن المنكر اذا حصل له العلم بموضوعها لثبوتها من الاسباب  
الظاهرة المصداق للعلم وبقيام طريق شرعي من مبني او نحوها على نحو شي منها  
بل كان يعاشر مع المنافقين بمختر اخبارهم بلا سلا وعدم ظهور آثار الكفر منهم كان

يعامل

يعامل معهم معاملة المسلمين في جميع الاحكام ما يظهر منهم من ثبوت كفر او ارتداد  
فلو كان مكلفا بالعمل بنفسه علم الامانة في مثال هذه المقامات لو حث عليه الحكم  
بكفرهم والاجتناب عنهم فعدم صدورهم دليل على عدم وجوبه عليهم وانكالبها  
امر على القول بان العلم بجميع الامور موجود عند الامام عليه السلام كما صرح به جمع من  
الامامية على عدم اشترائه القول بعدم كونه مكلفا بالعمل به اذا لم يحصل لعدم خبره من  
الطريق الشرعية او انه لا يثبت وعنه - بل يقول يكون محكم الاستعداد من الطريق المقررة  
من الاحكام والاشارة ما يثبت ما شاء على من ان العلم بجميع الامور ليس موجو  
عند الامام عليه السلام صلا بل ما يكون دست بحيث يوشاه العلم فلا راد اشكال في  
في هذا المقام صلا من انحصارهم في امور معصية عند الله تعالى ومنه يظهر التفرقة بين  
القول بان علم الامام عليه السلام مقتضوه بان يكون كونه حصوريا وحاصلا في فاصل  
اصل اشكاله كونه ياتر سادات من كونه الامام عليه السلام معصوه وكونه مكلفا  
بالعمل بنفسه الطريق الشرعية التي قد يوافق الواقع وقد شاعرا بان يقال ان الاما  
عليه السلام وان كان مكلفا - لئلا يبدل ليعرف المنة والنداء بمقتضى القول  
بان اشد ذلك انما احصيه ان الله تعالى عصمهم من خطاياهم وادنى زيادة الحكم بمصداق  
من قوله تعالى لا يفتى فيهم ونوع محظوظ بالنسبة اليهم ومختر مكلفا بغيره في الواقع  
بوجوده فيمكن ان يقال ما اشتركت امام عليه السلام في التوبة بغيره بغيره في الحكم  
ودليل على انه يحمل اسير وحذر عنه - في صلا من اشكال الزوايا بان يقال  
فرق ظاهر من اعتماد الامام عليه السلام على طريقه في مقام انحصارهم ومن اعتماد  
عليه السلام عليها في اشارة المقامات كانه لا يفتى في انحصارهم من انحصارهم في العمل

الفرق

## في الاعادة عليها

١٠٠ بالطرق في المقام الاول ثبات بحسب الواقع يكون الحكم المستعاد من اليقينة  
في مقام انقضاء من الاجكام الواقعية والتكليف متعلق على الطريق في خصوص  
المقام بخلاف مسائل المقامات فانه يمكن ان يقال بعد وقوع الخطأ من الاما على غير  
فيما مل ينعى جميع اعاد المطالبات المقضى الواقع اذ لا يجب عليه العمل فيها بالطريق المحال  
لواقع في مقام امثال تلك اليقينة المستعينة فانه لا يمتنع على الطريق كالصلوة والجمعة  
والجوع ونحوها فانه يلزم بانه لا يمتنع من الصلوة والخبر بها مع الشرط والجزاء الواسع  
وتجوز امكان مخالفة الطريق لا يقتضي بوقوع العمل العاصي منهم في الخارج اذ لا  
يلزم بينهما والمصلحة لا تملو عن امثال الثاني جعل تلك الطرق المقررة لا بد من  
يكون مستنداً على المصلحة الواقعية وهذه المصلحة فاضلة بغيره بغير الواقع بالعلم  
فان العمل الواقعي انقضاء ما هو مقتضى الامر الواقعي المبرور فيقيد الاجزاء وفيما ما يمتنع من كون  
الامر المذكور في مقام انقضاء الاجزاء في مثل المقام اذ الصحيح هو ما اجتمعت فيه الاجزاء  
والشرائط الواقعية وهذا المعنى غير مستحق في هذا المقام مع ان الامر الواقعي المبرور  
يقضي الصحة في مثل المقام مع عدم انكشاف الخلاف اذ بعد حصول الامكان  
بطلت الامر الواقعي الامر الظاهري بل يكشف عن كونه ظاهرياً من قول الامر  
الثالث ان المصلحة الفاضلة بحسب الطرق المقررة والمدارك المخصوصة غالباً على الصلوة  
المتخلفة في حمل الاحكام الواقعية وتدارك منها الصالح العاشر المتخلفة في الاحكام  
او واقعية اذ لو لم يكن كذلك فلا وجه حملها بطريقاً عند مخالفتها المقضى الواقع  
ما لم يعلم المكلف بالمخالفة فلا يرب في حصول الامتثال بمجرد العمل بها وعدم وجوب  
الاعادة وهذا المقام لو لم يكن كذلك لكان مصلحاً حتى يقتضي بقاء التكليف الواقعي

في

بعد انكشاف الخلاف في بطلانها وجوب اعادة مثل المقام ولعل من شأنه ان لا ينقسم  
المصلحة في جعل الطرق المبرورة من حيث هي من شأنها من قبل اعداد المكلف اذ وقع  
في الامر بالمخالفة الواقع ومجرد ذلك لا يقتضي ثبوت الصحة وتحقق الاطاعة ولا ثبات  
في هذا المقام الرابع ان المصلحة من الطرق المقررة هي ان الاحكام المستعانة منها تامة  
في الواقع بعد مقتضى حملها على ان مد اليقينة تامة في الواقع الاول فغير حملها على  
الاحكام الثابتة منها واقعية ثابته وهذا الامر الواقعي ايضا فاضل عن حصول الاجزاء في مثلها  
ويجوز عليها ان جعلها على الواقع الثاني ايضا على ان لا يلاحظ استلزامه لنفسه في  
فرضه في الكلام في سبيل الصلوة المقام فقول امره ارجع اليه من قوله الاول حمل الفعل  
بعضه في الاعمال المضادة من قبل الرجوع وان كانت واقعية فمقتضى القوي لا وجه  
قام الدليل على صحته او ان مقتضى الاصل القاعدة هو الصحة وعدم وجوب الاعادة بل  
دليل على وجوبها غير وجهان والدي في نصيبه الطريق الاول كانه من جملة الاصول  
والقواعد والمستند بهما واحد هو الاصول المقررة كاستصحاب التكليف فاعاد الاعادة  
واصلت عند حصول المأمور على وجهه نحو ذلك ثانياً الاطلاقات الفاضلة بثبوت اجزاء  
والموانع فان مقتضى الاطلاقات المبرورة هو ثبوت الامور المبرورة في الواقع بطل عمل مجزئ  
الاحلال يثبت من الاجزاء والشرائط والاثبات شيء من الموانع سواء كان مقتضى الطريق  
الشرعي الظاهري صحة ولا يكون كذلك في خصوص تلك الاطلاقات بصحة الصلوة  
في محل السماع فيخصص من غير اختصاص هو غير جاز ثانياً ان ما دل على صحة القوي الثاني  
فاضل بوجوب ثبوت الامر عليه من ثابته وجوب الاعادة اذ كان العمل السابق مخالفاً  
لقتضاها لان القوي الثاني فاضل عن العمل المبرور في اعادته ويبرر بغيره لا يبرر في ان

مقتضى





# في الاعادة

٧٠ صحتها لا تأبى ان قاعدة العوارض مع الاطلاقات الفاضلة لثبوت النكاح  
 الشرعية فانها فاضلة بوجوبها في مثل المقام والادلة الفاضلة بوجوب النكاح  
 بالطرف المرفوع والتعارض بين المقامين موقوف بصرفها فطابق برجع في المقام الى قطع الاستغناء  
 ويمكن دحضها بقاعدة يخرج ما كثر على العوارض بوجوبها بل يصرف لمدلولها كما يظهر من ملاحظته  
 وبان تعدل الادلة الشرعية للنكاح لثبوتها على القاعدة المرفوعة يستلزم ان تكون القاعدة  
 المرفوعة لغوا فلا بدح من تقديم هذه القاعدة عليها سيما بعد ملاحظة قيام الاجماع العملي بقضائها  
 عليها في سائر مقامات مضامنا الى ان قاعدة يخرج ما كثر منها من وجوه عدلها وما يدل على تقديم  
 هذه القاعدة على سائر الادلة ملاحظة بعض الاختصاصات التي تمتثل في الامام عليه السلام في سقوط  
 بعض النكاح ايضا لا بد من الترتيب الفاضل باستغناء المحرقة فان احتجاجا على التسليم بها في ذلك المقام  
 دليل على لزوم تقديمها على سائر الادلة في سائر المقامات فيقال ان اما على التاثير في اركان  
 ارتفاع الوثوق بقوى الجتهدين لو قبل بقص الاثار والاولى بها اما في الاصل لا بد من حسناته  
 لا غير من عدنا واما ثانيا فلا بد انما يكون الامر كذلك اذا كثر ابتلاء المقلدين بالرجوع في التوجه  
 المأمور بها والافليس بمحرر الرجوع في بعض الاوقات وفي بعض المسائل مما يقتضي ذلك اما  
 على الرابع فبان ولو تارة الامارة الثانية على الاولى بما لا شك في ثبوتها ضرورة ان التكليف  
 بالعمل بالثانية يخرج في هذا المقام ولذا وجب عليه العمل على الاولى بحسب ترتيب جميع الانا  
 المختص بالثانية ومنها وجوب الاعادة في هذا المقام واما على سائر ما بان مقتضى الوجوه  
 الثلاثة القليلة هو ما اثر الاجتهاد الثاني في الاعمال لتاثيره وتاثيره في الثاني من فبان الحكم  
 المستبعد من الاجتهاد الاول حكم ظاهر في ثبوت الامارة الثانية التي هي مستند للاختصاص الثاني  
 على الاول لزم القول بوجوب الاعادة لقوله على الامر الاول الفاضل بثبوت التكليف وتاثيره في

فوق

فوق المقام الاولين المرفوعين بما مر من ادلة ما عني تاسر من ان ثبوتها حاصل في ٧١  
 من اثباتها بحسبها والمعهود فلا يستحق القاعدة المرفوعة فيها واما على التاسع فبان الاختصاص في  
 دليل على ثبوت الاول لا بد من العمل على ثبوت الثاني أصلا فلا يستحق الاصل في الصحة في  
 هذا المقام لا سيما بمسألة الاصل العمل على ثبوت الثاني دليل الفاضل بوجوب العمل على الاخذ بها  
 الثاني من سائر ما ظهر من كلام بعض المحققين القول بالتعصّل في هذا المقام من مالوكا لا سيما  
 الثاني كما شاعا قطعنا عن ثبوت الاجتهاد الاول من كونه كاشفا قطعا من فساد ما عداه في ان  
 لا ان الامر خطا فمما لا يقتضي الاجراء في حصول العلم بفساد العمل الاول حيث عليه اعادته اذ  
 كان في الوقت الفضا الذي كان في مخرج لا يوجب الاعادة في الثاني لعدم حصول المصحة في العمل  
 الاول الواقع على مقتضى الامارة الاولى بعد ملاحظة قيام الدليل على ثبوت الاول في زمان  
 الاول والثاني في الزمان الثاني لا سيما بعد ملاحظة ثبوت ترجيح الامارة الثانية على الاولى  
 اذ كان الثانية فاضلة بوجوبها في الاول كذلك الاول بضا كاست وحيثه بضا سائيه  
 لو بين في الزمان الثاني ثبوت الاختصاص الاول حصل له القطع بان ما عداه من رتبة في زمان  
 الاول كما ان مقتضى العرف كان القول بوجوب الاعادة في هذا المقام من هذا ايضا ملحقا  
 حصل له القطع بمحالة الاول لمقتضى الواقع والحاصل في الامر في المسئلة من مالوكا لا سيما  
 الثاني كما شاعا قطعنا عن ثبوت الاجتهاد الاول من مالوكا فاضلا بوجوب الاختصاص في بعض  
 الشرائط المتعلقة بالاجتهاد الاول لا سيما من التقدير من المرفوعين بكون العمل في رفع على  
 مقتضى الاختصاص الاول من الامر الظاهر في هذا الامر على امر في اسئلوه المكلف  
 المرفوع اما ان لم يكن كذلك كما لو كان في مخرج في طرفة عند تحقق الاختصاص هو احد الدليلين في  
 على مقتضى ثبوت مقتضى الاختصاص الثاني عند رجوعه الى دليل العارض مع الدليل الاول في ثبوتها

بدر



في الايمان

انما هي عليه لاعاده في هذا المقام لان الاحتياط لا يقتضي معاملة الاول والمقتضى في  
 بل انما هو تمييز رجوع المقلد عن التقليد الاول بعد العمل به تقليد غير معقول مع وقوع المعاني  
 من حكمها فاشترط في هذه المقتضى من الاعمال بحججها بمقتضى التقليد الاول  
 ويعمل الثاني في خصوص الاعمال لانه وبجمل في المقابلة بصفة الجمع نظر الى ما فيها  
 مقتضى طريق مقتضى الثاني بالسبب ما يحسنه ويمكن ان يراد على ما ذكر من  
 اما اوله فان العلم الاجمالي يقتضي الاحتياط في الواقع فافرض ان مقتضى الاحتياط  
 كما هو مقتضى القاعدة المقررة فاذ قصي الاحتياط من الادلة على صحة الاحتياط  
 التاويل اعمال مقتضى الاحتياط في مقتضى الاحتياط في مقتضى الاحتياط في مقتضى الاحتياط  
 بدو في مقتضى الاحتياط في مقتضى الاحتياط في مقتضى الاحتياط في مقتضى الاحتياط  
 لان مقتضى الاحتياط في مقتضى الاحتياط في مقتضى الاحتياط في مقتضى الاحتياط  
 المقام ان مقتضى الاحتياط في مقتضى الاحتياط في مقتضى الاحتياط في مقتضى الاحتياط  
 تحت الاحتياط في مقتضى الاحتياط في مقتضى الاحتياط في مقتضى الاحتياط  
 كل ما يرد في مقتضى الاحتياط في مقتضى الاحتياط في مقتضى الاحتياط في مقتضى الاحتياط  
 بمقتضى الاحتياط في مقتضى الاحتياط في مقتضى الاحتياط في مقتضى الاحتياط  
 على مقتضى الاحتياط في مقتضى الاحتياط في مقتضى الاحتياط في مقتضى الاحتياط  
 الاحتياط في مقتضى الاحتياط في مقتضى الاحتياط في مقتضى الاحتياط  
 غير مقتضى الاحتياط في مقتضى الاحتياط في مقتضى الاحتياط في مقتضى الاحتياط  
 بلزوم الساع على الارح عند مقتضى الاحتياط في مقتضى الاحتياط في مقتضى الاحتياط  
 في مقتضى الاحتياط في مقتضى الاحتياط في مقتضى الاحتياط في مقتضى الاحتياط  
 شريها

شعنا الا ان يقال ان الاحتياط في مقتضى الاحتياط في مقتضى الاحتياط في مقتضى الاحتياط  
 بالعلم بمقتضى الاحتياط في مقتضى الاحتياط في مقتضى الاحتياط في مقتضى الاحتياط  
 بان الاحتياط في مقتضى الاحتياط في مقتضى الاحتياط في مقتضى الاحتياط  
 حجة الاحتياط في مقتضى الاحتياط في مقتضى الاحتياط في مقتضى الاحتياط  
 الساتر والاحتياط في مقتضى الاحتياط في مقتضى الاحتياط في مقتضى الاحتياط  
 خصوصاً في مقتضى الاحتياط في مقتضى الاحتياط في مقتضى الاحتياط في مقتضى الاحتياط  
 فاما الاحتياط في مقتضى الاحتياط في مقتضى الاحتياط في مقتضى الاحتياط  
 ولا فرق في مقتضى الاحتياط في مقتضى الاحتياط في مقتضى الاحتياط في مقتضى الاحتياط  
 في مقتضى الاحتياط في مقتضى الاحتياط في مقتضى الاحتياط في مقتضى الاحتياط  
 ولا على مقتضى الاحتياط في مقتضى الاحتياط في مقتضى الاحتياط في مقتضى الاحتياط  
 بحيث لا يكون مقتضى الاحتياط في مقتضى الاحتياط في مقتضى الاحتياط في مقتضى الاحتياط  
 مع مقتضى الاحتياط في مقتضى الاحتياط في مقتضى الاحتياط في مقتضى الاحتياط  
 بالاحتياط في مقتضى الاحتياط في مقتضى الاحتياط في مقتضى الاحتياط  
 الامانة في مقتضى الاحتياط في مقتضى الاحتياط في مقتضى الاحتياط في مقتضى الاحتياط  
 مما لا يقتضي الاحتياط في مقتضى الاحتياط في مقتضى الاحتياط في مقتضى الاحتياط  
 اليه والاحتياط في مقتضى الاحتياط في مقتضى الاحتياط في مقتضى الاحتياط  
 احتياط في مقتضى الاحتياط في مقتضى الاحتياط في مقتضى الاحتياط  
 قد يعبر عنه تقليد من مقتضى الاحتياط في مقتضى الاحتياط في مقتضى الاحتياط  
 بف الايمان في مقتضى الاحتياط في مقتضى الاحتياط في مقتضى الاحتياط في مقتضى الاحتياط

## في الاعادة

الواقعة على النحو المذكور فيجب عليه الاعادة والقضاء فيما ثبت فيه القضاء بالوقت قبل  
عدم وجوب الاعادة وانصاه نظرا الى فصله الامر بالاجزاء وعدم تكليفه بغيره او  
ابدا حتى اذا انقضى بدل وسهم في فهم المسئلة وعرض عليه ما عرفت من كون تكليفه  
بما دعى اليه من شرط امره بالبراد من رادنا بالظن الامن حيث كونه كاشعا عن الواقع وصلاح  
البر والصلح المبرور من طلب شرعا من حيث انه واقع الامن حيث ذاته ولوع مع الحاضر الواقع  
فلا اكاره للثمن قبل اكتشاف الخلاف محكما في الشرع بانه الواقع كان مجريا بعد اكتشاف  
المخاض لا يمكن الحكم بادام الواقع لمحت عليه الاعادة اذا كان في الوقت القضاء ان كان  
في حاضره ثابت وجوبه فصار بعد ما نرى قد يستكمل في وجوب القضاء في هذا المكان  
مقتضى الى عدم ثبوت ما لا يلازم ذلك الشك في ثبوت الامر الجديد بالنسبة اليه بعد ملاحظة  
الشك في صدق الثبوت عليه بهذا الحال مع ان اصله عدم الثبوت فاضطررنا الى القواعد  
نفسه عدم وجوب فصار فلا يصدق في الثبوت عليه التمسك باستصحاب الاستغناء في مثل  
المقام في غير محله لا نرى ثبوت في ضعف طامرس ملاحظة ما نرى اما العقود والابتعاثات  
الواقعة على منقضى الاجتهاد الاول فاما ان يكون صادرة عن المجتهد المبرور من قبله  
وعلى الاول فاما ان ينضم اليها حكم الحاكم لا اما على الاول فنقدت من جملة من الاصولين  
عدم نقضه ويمكن الاستدلال به بوجهين احدهما انه قد اعتضد القنوى بالحكم ونقضى به  
فلا يجوز نقضه بمجرد القنوى الثاني وانما ان جواز نقض الحكم بمجرد تغيير الاجتهاد حاله  
المصلحة التي نصب القضاء لاحلها فان المفهوم من ذلك هو حفظ النظام وذلك منسلك  
للمرجع والمرج واعترض على الاول بان حكم الحاكم تابع لحكم النبي نفسه لا مشروع له حكم  
النبي عند الانعزال من مجتهد حكم القاضي غيره فلا يجعل حكم القاضي بالبراد حلالا

او الحكم

او بالعكس فتح فاقا في ذلك في معصية حكم القاضي في عدمه الا ان يقال ان حكم القاضي في  
من الاحكام الواقعية الثانوية او بفناء ان العمومات للقاضي بعدم حوار نقض حكمه شاملة  
بالسنة في صورة عدم حصول الخطع معناه ان ذلك اذا ثبت عدم حوار نقضه في هذه الصورة  
ثبت في غيرها بالاجماع المركب ويقال بان القنوى الاول يعارض مع الثاني مرجع وفقا  
الى المرجح وهو جانب القنوى الاول اعتضاده بالحكم ثم لو حصل الخطع بمخالفة القنوى  
الاول لمقتضى الواقع فالمنهج هو القنوى الثاني الاعمال الواقعة للزوايا على ان الامر لا يقتضي  
لا يقتضي الاجراء وعلى الثاني ما نرى من نصه في وجهه استحقاق لا يقتضي عليه الشك  
واما على الثاني فانه يقتضي الاصول والقاعدة هو مطلق كما هو ظاهر من كل وجه  
الا اذا كان مما ثبت معدور به الجاهل فيها كما في الزنا وان الجاهل معدور به في الحكم  
الوصفي التكليفي جميعا بحكم صحة الزنا الصادر من حال الجهل كما صرح به لجهلاء  
في محله لكان للجهل الدال على جرحه عن القواعد يفتى به وسد رجائنا في هذه  
ما لفتا ولا فرق فيما ذكرناه من الامور الصادرة عن المجتهد وبين الامور الصادرة عن  
المقلد والوجه في بطلان ما سبق بانه فالتكليف في المجتهد هل هو موجب لاجل حاله او  
المقتضى حقه من خلافه ليعلم ان اول محل التراجع في هذا المقام هل هو مختص بالاحكام  
التكليفية او بغيرها والوضع في وجهه وجها وفلان اقول انما الثاني يدل على جواز  
الاصوليين في غير محل التراجع حيث يحلون محل الشرع هو الامتثال الشرعي ولا ريب في  
شمولها بالسنة الى احكام الوصية ثم ان محل التراجع في هذا المقام هل هو مختص بالاحكام  
السنة الى المجتهد او يتم التراجع بالسنة الى المقلد ايضا فيكون الثاني يكون المجتهد  
محبسا فاما ان يكون المقلد ايضا محبسا به وجهنا والذي يظهر من طو معناه ونجده

في المحل  
المتعلق





في الخطأ والنصب

٨٥ من غير اختلاف المجتهدين فيكون الحكم الواقعي الاول منعقة والاختصاص بكشف عن  
الحكم الواقعي المطابق لنقص الاجتهاد المزبور من اول الامر فلا توقف لادور وتاليا  
بالنقص بالنصب ثابت بالنسبة الى الاحكام الظاهرية سواء على مدعي الفاتل  
بالخطأ فكما ان الحكم الظاهري وهذا المقام نابع لقوى المجتهد ولا يتحقق قبله  
ولا توقف لادور في هذا المقام كذلك يقول ان الفاتل بالنصب ملحق بالاحكام  
الواقعية ناعز لا راء المجتهد مما ذكر من لزوم الدور غير مستقيم وتاليا في هذا  
ان تعلق الخطأ بالثبوت للاحكام الشرعية والكاليل للثبوت مشروطة بالشرط  
الذي هو الاختصاص بالناظر من راء صدور الخطأ فلا توقف لادور وتاليا في هذا  
ان الفاتل بالنصب لا ينعى توقفه لكاليل الواقعية على الاجتهاد بل انما يقول بان ثبوتها  
على المكلف توقف على نكته من الاجتهاد الذي يصير مطابقا بعد صدور ذلك الخطأ  
فلا ضرورة لاسماع ان لادم النصوب منعقة الحكم والاصل عدمه وقد تمت  
جماعتهم من الاصوليين واعتصر عليهم بعض الاصوليين بان العرفيين يفتقرون على ان  
جعل ما ظنه المجتهد حكما له ولغيره اما الكلام في اثباته لغيره فالخطأ بغيره  
المستوفى بغيره فان اصله لا يظن بغيره بغيره يقول ان الفاتل بالنصب ينعى ما ظنه  
المجتهد هو حكم الواقعي بالنسبة اليه والفاتل بالخطأ يقول ان ما ظنه هو حكم  
الظاهري بالنسبة اليه ولا يثبت شي منهما بالاصل الزور الثاني شيوخ خطبة الاختصاص  
بعضهم بعضا من غير يكره التاسع ان القولين في المسئلة ان كانا واحدا لادور  
انخطا وان كانا دليلين فاما ان يرجع احدهما او يفسا وبما ان يرجع احدهما فليس  
ويكون الاخر خطأ اد لا يجوز العمل المرجوح وان شأوا باننا فظا وكان الحكم هو الوقف

التجربة

٨٥ او التجربة فكما في التعبير بخطبتهن اخرج به بعض الاصوليين وفيه نظر لان الخطأ بغيره  
بالنصب ينعى ان المصلحة الكامنة الواقعية انما قضت بالاختلاف الاحكام  
الواقعية باختلاف راء المجتهدين ويستقيم ان يقال ان فكل واحد من المجتهدين  
مستند الى دليل شرعي ومجرد تحقق الخطأ في النظر لا ينعى بغيره الخطأ في احكام  
الواقعية والدليل المقام بناء على القول بالنصب ومن المجتهد ومنه في مقام بناء  
ان الامعاء استغنى عن شيوخ المناظرة ولا ينعى راء فائدة لا ينعى الصواب عن خطا  
ونصب الجميع بما في ذلك كما في غير المجتهد طال طر مطلوب من وحد ذلك المطلوب  
فهو مصيب من خطأ وهو محطى ذكره بعضهم ولا يخفى ما في اثباته لادور في  
تعدد مدليل الادلة وتعدد طوول المجتهدين والضرورة في ثباته كونه في  
حصول الادلة للفظية دون الادلة اللفظية الا ان يثبت في ثامه بالامعاء المركب  
اخرج به بعض الاصوليين وفيه نظر لان تعدد مدليل الادلة لغير الوارد النصوب واما  
هو مستلزم لتعدد طوول المجتهدين والضرورة في ثباته كونه في ثباته  
النصب في الاحكام الظاهرية الثالث عشر اختلف الفاضل بان كل حكم من الاحكام  
حتى ارش الحديث موجود في الحقيقة التي طولها مستقود راء في هذه الاراء موجود  
عند المحققين على التسليم فان هذه الاختصاصات من غير الحكم الواقعي كانا فعند واحد  
ولا يختلف باختلاف الادلة الرابع عشر في اليوم اختلف لكم بهكم من نصيب  
المختلفة باموال الذين قد كلفت في ان احكام الحقوق من ان مراتب هذه  
لو كانت باقية لاداء المجتهدين لم يفرق بين اكمال الذين في ان مراتب هذه  
الكرية مضاعفا الى الامعاء الفاضل في ذلك الخامس عشر في بعض الفاضل في بعض



في التفسير

عده طرأ الى ان ارسكا الشاء من المصالح والعيال والواجبة لا تحل له بحسب ما في التفسير  
 دفع الضرر وحل النفع للدار من على الكل قبل امره من نهيها تاجره وانما اشارت الى  
 المحسوس من حليته فسادا في زمان الوجوه والاعشار ايرادها ما عدا حشوات المكلفين من حيث  
 كدب منها انما هو من حليته لا بد ودمارها الا الاثو العسر لا مرتبة بل يدانها على ما في الآية  
 كما مر من التفسير في حاشي الفعالت الا ان حليته المكلفين واللاخفة لا دعا في ادمع انما في ذلك كله  
 في حشواته وعمره لا يدخلها في التفسير في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته  
 وغيره ايضا من النصف الا ان حليته المكلفين في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته  
 اظها استباها وطلما ان كلما حكم به العقل ليس مستلزما لثبوت الحكم الشرعي الموافق على طيفه  
 في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته  
 الاستصحابات في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته  
 برطان في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته  
 فاعلم من حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته  
 اهل التكليف في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته  
 في الثاني بالاجماع المركب في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته  
 مشركه من حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته  
 الاعلى في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته  
 بقا ما فيها من حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته  
 فلا يبعد عليها في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته  
 اليهم من حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته

فان ثبت

فان ثبت لا شئ له وبطلان التصويب في المقام ثبت في سائر الاحكام في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته  
 التاسع عشر ما دل على عدم الثاني ان في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته  
 ذلك الا انما في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته  
 بعدم القول بالعرف في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته  
 ان وافق اجتهاد مقتضى الواقع فهو مصيب فطعا وان حاله لم يكن مطلقا بالواقع  
 في هذا الحال لان العلم بشرط في ثبوت التكليف في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته  
 بالنسبة اليه كان الحكم الذي منبسطه مقتضى اجتهاده ثابتا بالنسبة اليه بحسب مقتضى  
 ادواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته  
 والجواز غير ما سأل الله تعالى في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته  
 الثاني لو فرض ليس شرطا ما علم بان حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته  
 فلا نصيب في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته  
 ولما كان المقتضى منها هو الحكم الذي يستلزمها انما في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته  
 الا هو ليس عليه ما اذا لم يسمع من حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته  
 المستفتاهما بحسب طائفة الشريعة في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته  
 العلم بمقتضى الشرع في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته  
 الموصل الى حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته  
 فلا يبعد ثبوتها في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته  
 بطلان الحشوات في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته  
 لان هذه الطوائف حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته

في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته في حشواته

## في القبول والتصويب

من المبرور ان خص المدعى ان لا يكون ظن المجتهد مستندا الى الطرف المقررة بل يكون مستندا الى دعم المطالبة الا ان يقال بان اعتقادنا بالمطالبة ايضا طريق عقلي لثبوت حكم وان لم يصادف في الواقع دليل التصويب ايضا بعد ملاحظة ظهورها في مطالبة الحكم الواقع لمقتضى الاحتياط للمزبور ومنه ان الامر الواقع قد تعلق بالعمل بمقتضى الطرف المقررة يكون الاحكام المستفادة منها انما هي في الواقع لان الامر الواقع المبرور يجرى العام الشامل لجميع افراد موالاته في الاحكام المستفادة من الطرف المزبور من افراد ذلك الحاد المتضمن في الواقع لزواله في كل من عمل بمقتضاها مصحبا في الواقع وهذا عين التصويب في نظر ذلك انكم كونا الامر الواقع التعلق بالعمل بمقتضى الطرف فاضبا بمطالبة مدالبها المقضية الواقع ان يمكن ان يكون ذلك عذرا واقعا لرفع الموازنة والعقاب مع ان ما ذكرنا لمقتضى معنى لطيفة التناوب فيها وقد يورث عليه ان مجرد ثبوت كونه ذلك عذرا واقعا كاف في اثبات التصويب في هذا العام لان تحقق العذر والمزبور فاضا بارتفاع التكليف الواقع حال تحقق العذر والمفروض حصوله في المقام فيكون ذلك بمنزلة العذر والحاصل انهم اعني فقهاء المال فكلما ان الواجبات العاقل من قبل الموضوعين المتعديين كذلك العالم بالواقع والعامل بمقتضى طريق الحال الواقع من قبل الموضوعين المتعديين وهذا عين التصويب القوي بان ذلك مستلزم لتعدد الحكم الواقع بعد ما تكلمنا وهذا مستلزم للتناقض مدعوع باننا نقول بثبوت التكليف بالعمل بالطرف الشرعي على تقدير الجهل بالواقع وظاهر ان ثبوت التكليفين المتناقضين مع اختلاف مرتبة ما غير مستلزم للتناقض في الواقع الى ان هذا التناقض غير جار على مذهب المخطئة ايضا لان الحكم المستفاد من المحال بالشرعية عدمه من الاحكام الظاهرة العددية وهي ثابتة على من التكليف على تقدير حصول

المجهد

الجهل بالواقع فكما ان القول بثبوت الاحكام الظاهرة في مرتبة التناوب وثبوت الاحكام الوافقة لا يثبت في مرتبة الاول غير مستلزم للتناقض من جهة اختلاف مرتبتها كذلك القول بثبوت الاحكام الوافقة لا يثبت وثبوت الاحكام الوافقة التناوب غير مستلزم للتناقض بمجرد ملاحظة اختلاف مرتبتها كما يمكن ان يقال بان الطرف الظاهرية الحاخمة للواقع عددية محصورة والراية بها ان المكلف ليس معايبا مع العمل بها وليس ذلك حكما حقيقيا حتى يكون مستلزما للتناقض ثابتا مشاعرا عقلا ومنها ما اشخ به جعلها ثلثين بالتصويب وهو ان لو كان حكم في الواقع وتعلق من المجتهد بظن مزبور فلو انما ان يجب العمل بمقتضى جهاد الاول يجوز وكلاهما باطل اما الاول فلا يترتب له ان يكون العمل بجهاد كما تعالى واجتاد يترتب بملاحظة ظن الواقع واما الثاني فلا يترتب له انما ان المسلم عند الفرقين وجوب العمل بالاجتهاد المجتهدين فيجب ان لا يكون هذا الحكم بل يكون الحكم نائما بالمطالبة المجتهدين يمكن بوجه آخر وهو ان يقال بعد تعلق من المجتهد بظن الحكم الواقع بان يزدل الحكم الواقع فيلزم الشك واللامر والاشك بالاجتماع حكمين متضادين في حقه وكلا الامرين باطل في الحق عنده ظاهر مما يتبادرنا بقا في محض التعلق بالعادات والعاملات من ان القول بثبوت الاحكام الوافقة والظاهرية حقا ليس مستلزما للتناقض من حيث ان كل من التصرف فاجده بوجوب اطاعة المجتهد وعدم حواصن مخالفة وطاعة مقتضى الامر باطاعتهم على سبيل الاطلاق يستدعي كون الحكم الذي هو المجتهد مطاعا لمقتضى الواقع وبغيره هو قول بان مقتضى الاخبار المتأخنة بان علوم الانبياء موجبة على المجتهدين كقولهم عليه السلام العباد ورثة الانبياء وانهم لا يورثون دونهما ولا يسياروا وانما يورثون العلم وهو ظاهر علوم العلماء لمقتضى علوم الانبياء ومقتضى ذلك هو مطابقة علوم المجتهدين ايضا للواقع



## في القول بالتصويب

وهذا من النصوص الساجية بضعها ذكره في كتابها من جملة النواع المتفرقة عنها  
معاً لا بد من كون التكليف شرطاً لوجود الطريق فيبقى عندئذ لا ريب  
في أن المجتهد المحطى العبر الفضر غير ممكن من الوصول إلى الواقع لعدم قيام ضرب من مصل  
البرر عند ذلك الحكم الوافي في العسر البير من جهة انقضاء الطريق في الوصول البير لزم  
يكون الحكم الذي استصغرنا بقاء النسبة إلى الواقع والآن لم يخرج المجتهد المحطى عن  
المكلفين وهو محال في الضرر وفيه ان مفضي الخلف اما هو صلب الطريق وهو حاصل  
مجرد وجود العصور عليه التزم ونحوه عدم تمكن المكلفين من الرجوع البير بسبب بقاء النسبة  
عن سواه اختياراً من المكلفين لا يقضي ما انقضاء التكليف الوافي في مضمون ما ليس بالآتي  
دليل من خبره عليهم لان القدر المستفاد من ذلك في المقام بغيره انما هو مجرد الجعل  
والتصديق على الطريق فهو غير واجب عليه تعالى لان ما لم يقض اختياراً للناسب للعبارة  
التي في صلب المصلحة بثبوتها في تلك الكلام ما يقع في مقامين احدهما النص في صلب  
الدين والآخر في التصويب في موضع الدين اما المقام الاول فلهذا رخص الاصوليين في ان  
التصويب والمراد منها ما قام الدليل القطعي بركان هو الغفل عليه كونه انما يقع في وجهه كما هو  
مراد من اخرج النقطيات عن الفضر لا ما يرفع طيرة البير فطعن وار حصل بغير دفعه بل بغيره كما  
ما حذر عن هذا النوع على انه يؤول إلى المصيب وبها واحد المحطى في كل ما كان في حال  
من حوله يدين ذلك الاطلاق المسلمين على جوب في كل الكفار واهل من اهل النار من غير  
بين فنام الكفار هذا لا يكون الامع لانهم والنقص في خروج المقام اسر لولا ما يكون  
وجوده صرح في كل من كل من لم يكن مؤسراً يكون مفسراً ففما كما في مسير جماعة من  
احكامنا من كماله تعالى في الدين طاهر واهل الهدى هم مسلموا وخلق في الدنيا القاصية ملو

الكثرة

الكثرة في سائر ما ذكره لعامل مذكور عن مستفهم وان قد انوحو على اهل الفاضل في غير  
المسلمين عدم احصاءهم بالمقتصرين بغيره وجماع بل قولان والظاهر انما هو على  
الظاهر انما هو مقتضاه الواقع ومن يمكن من انشا على ذلك الامتثال وبما هو في بعض  
القول بغيره فاعلم انهم اعانوا من اقسام النصوص ما مقدم انشا على اخصر في  
المرجع فالوجه المتصور في اقسام احدها ان يكون الحكم نابعاً عن جهة ما لا يكون  
في الواقع حكم اصلاً وهو التصويب في الواقع لا وبقية ما هي بما فيها وهذا هو الذي ينبغي  
الثابت بطلان ما لا يجمع التناقض ان يكون الحكم الشرعي موجوداً بدون الاختصاص لانه  
بعد اجتهاد المجتهد في خلافه في الواقع لا في الاختصاص لانه لو كان الشرع مطلقاً لم يكن  
عالمه على مصلحة الواقع فيكون الاجتهاد معبراً بمصلحة الواقع والقرين بين الوجهين مع  
الطريق واحد في الحكم الوافي فهو لا حكم بدون الاجتهاد اصلاً في الواقع فطعن في ذلك  
يمكن ان يقال في الاول ان المجتهد فافهم بالحكم او كان من عدم شيء يتعلق به وصفان على  
انشا وهذا بصرف النصوص انما بطلان ما لا يجمع انشا ان لا يكون حكمه كما  
مدار احسن لا الاجتهاد موصوفاً للواقع لكن يكون لاختصاصها موجباً لحدوث عوان يكون  
لذلك انوار حكم بمعنى الشارع قد كلف باهل عبودية الامارات للاختصاص بغيره  
كأنه قال في عند مؤداه هو الواقع مثلاً صلوة الجمعة في زمان البعثة حرام في الواقع وادون  
على وجهه اما في طيرة مثل جبر العاد لم يحصل فماله عوان هو قصد من العاد ومعمل  
الامر عبودية واحسان فعبادتها فبشرية ايضا عانت لاجماع الرابع ان يكون وجوب العمل  
مؤدود في الامارات لا يكون للاختصاص موجباً لحدوث عوان معتبراً بوجه من اهل الامارات  
على المصادقة مع الواقع لا يحرم اصل العمل على طيرة واجبا او فعباً اسبيلاً في بغيره

## في القول بالصوب

١٢ العباد من باب التلطف فالمصلحة امامها في اصل العمل والطريقة لا يكون فانظر  
على مصلحة العمل الواقع لئلا يلزم نفوذها بدون ما يندرك به فقول الحكم الواقعي ليس لاصل  
مدخلية الاجتهاد في العنوان بل بغير التمهيد وهذا ايضا مما لا يجمع الفاضل جلال  
التصويب الخامس يقال ان الشارع لم يجعل شيئا الا الواقع ولم يكلف شيئا الا الاجتهاد  
لان مدخلية الواقع لا يؤثر في اصله ولا حكم ظاهره ايضا عاين الامران الشارع حال  
الامر في العمل يؤدي الامارات بما هو المتداول عند العرب في مقام الامثال ولم يصرح في  
امعان الحكمين اصلا ويجعل طريقا حتى يحصله ايضا بل على سبيل طريفة العرف في  
مقام العلم ينطبق عليه التأكيد ذكر بعض الاصوليين من اصحابنا حيث قال بعد ذكر  
الوجوه المذكورة وهذه التلخيصات في كل ما يحتمل في الادلة الاجتهادية اتفاق الامة  
هو من بين الموارد بان يقال ان الطرق العقلية كالعلم وتعمل المركب والحق عند السلف  
بابها فانفق فيها هو الاجتهاد لعدم تعقل العمل قصد وده فيها واما الطرق الشرعية فالظاهر  
كونها من قبيل الرابع من غير ان يكون الاحكام والوضوعات والدليل عليه هو الاجتماع على  
حسن الاحتياط او لو لم يكن الواقع مطلوباً لما كان له حسن ومنه يتضح ما في كلام ابن  
من مع امكان التعبد بالطرق لا يستلزم منه تحصيل الحرمة وتحريم الحلال بمراد في جوابه ليس هو  
المذكور وبما على من الرأى الشارع ان يقال ان الحكم الواقعي الذي يراد به الروح الدائم  
على تلبية المرسلين صلى الله عليه واله واحد لا يختلف باختلاف الزمان والمكان فيكون الحكم  
الذي يستنبطه المجتهد من الاحكام الواقعية الشارعية واختاره بعض الفقهاء من اصحابنا وهو  
ضعيف وجهه ضعفه من الثامن ان يقال ان الحكم الواقعي لا ينفك عن اختلاف المجتهد  
وكذا الحكم الواقعي الشارعي فاصلا لا يختلف باختلاف الزمان والمكان فيكون الحكم

الثاني

الثاني يختلف باختلاف الطرق الشرعية والشرعية من هذا ومن انظر ظاهره وهو ان الحكم  
الشارع ان يقال ان الاحكام الكلية لا يختلف باختلاف الحكمين بل هو واحد لاصنافها  
من اصنافها واختلافها من اختلافها لكن الاحكام الجزئية المترتبة على الموضوعات الشخصية تختلف  
باختلاف احوال الحكمين الحاصل ما ظهر من ثبوت موضوعه ما يفرق عن الموضوعات  
الاحكام الجزئية موضوعها ووضوح المقام ان الموضوعات ان يكون متغيرا كما في مقامات  
المستحبات لشرعية كالصلوة والصيام ونحو غيرها او عينا وعلى التقديرين ان  
يكون مدروس من الموضوعات المستنبطة من قبل الموضوعات الضرورية وعلى كل حال ان كان  
العلم لما هو في الموضوع لم يوجب فيه على سبيل الطريقة فيكون ان الفرقان في موضوعه  
للصوب في الاحكام الكلية لان الاحكام الجزئية تابعة للاحكام الكلية وان كان العلم بما هو  
في سبيل الموضوعات والفروق في الصوب في تخلفات العالم والجاهل في المقام بمسألة الموضوع  
المتغير من كماله والخاصة بالعلم بان يقال ان المقاصع والجاهل بمسألة الموضوع في التلخيص  
كالسافر والخاصة العام والخاص والمالك والضيقة والمأكل والمجوز والمكروه وغير ذلك  
من الموارد وكل فاطم مكلف بالعمل بمقتضى قطع في الواقع فيكون المقطوع به هو الواقع  
اما الجاهل فهو ليس مكلفا بالواقع اذ هو ثابت بالنسبة الى العالم بل ما هو مكلف في الواقع  
بالعمل بمقتضى الطرق المفترضة فيكون الحكم المستند بها من الاحكام الواقعية الاولى والثانية  
بالنسبة اليه مادام كون محله باقيا مادام انما انشأ التكليف الواقعي بالنسبة اليه بحيث  
مع العمل بمقتضى المقطوع به ويكون المقطوع به حقا واضحا بالنسبة اليه وما لا يعلم الغايب  
لا يمكن من الوصول الى الواقع ولا الى الطرق المفترضة الشارع فهو ليس مكلفا في موضوعه  
الحاصل المقصود من عالم ثبوت التكليف الواقعي ثابت عليه على غير ما عاين الامر في

جمله



## في القول بالنسب

١٠٠ جاء هذا بالكلمة يجب عليه بحصول العلم الشرعي فمذنب لا يشال الولد على سبيل  
الاطلاق كما هو مقتضى الأدلة المتقدمة للكاتب الواضحة فان هذه الاطلاقات عاملة  
بالنسبة اليه مصافا الى الادلة التي ذكرها في الاربع الفاضلة بوجوب العلم عند تحقق الاشتغال  
بمع الحق انه يجوز له العمل بمقتضى الاحباط مع التمسك من لا يضر مظلوم عفا وشرعا وكيف كان  
هذا فخلعوا في صحة النسب المعنى المذكور وعده على قولين او قولين قبل فحتمه ولعله  
القولين كمالا في صحتهم حيث هو ما اشترط العلم في التكليف فانه حاشا ان يفتقر  
عده في العلم واسد اعصم ان يصرح بعض المحققين بذهاب حرج الاطلاقات في قول  
المروور وان علم ليس شرطا في تحقق التكليف الواضحة على الكلف ما يوضح تحريها وشر  
استحقاق الغناص على ما علمنا من العلم والتكليف الواضحة مشتركة بين العالم والجاهل  
وليس العار والجاهل من قبل الموضوعين المتعددين وبذلك لا استدلال للقول بخلق التكليف  
لشأن الواضحة على الجاهل بوجوب احدها الاطلاقات في العمومات الفاضلة بثبوت التكليف  
الشرعية فانها نعم عالم والجاهل جميعا لان الاعاظ موضوعات للعالم والواضحة وليست  
موضوعات للعالم والعلوم ولا منصرفة اليها كما لا يخفى كذا الحال بالنسبة الى العمومات في الاطلاقات  
الفاضلة بثبوت الاحكام الوضعية فانها ايضا عاملة بالفسر اليها وليست منصرفة الى موضوع  
الامور والعلوم وتوضيح الحال في الدليل القاطع بثبوت الحكم المتكلم في الوضعية ان يكون  
كالنصوص والاحكامات المفوترة وانما ان يكون لشاكا لاجماع وعلى الاوقات ان يكون عارفا  
او مطلقا وانه في جبرائيل او يكون محلا او وارثا في جبرائيل احكاما لو كان ذلك من  
قبل العمومات الاطلاقات في جبرائيل او في جبرائيل ما لا يخفى عدم امكان اختصاصه بموضوع العلوم بل  
بعم العالم والجاهل جميعا ما لا يخفى فانه مقتضى على اختصاص الحكم بالعالم والجاهل بالنسبة

الاشارة

الاشارة العلية واما دلالة كذا في الخبر لا يقتضي عليه على ان يكون مقتضى خبره  
البرائتة واستصحابا على ثبوت التكليف من حيث مقتضى الخبر في الدليل المذكور من حيث  
من مقتضى ما يفسر ظهوره في اجماع عليه كما يظهر من مقتضى الخبر في كلمات لا يحسن  
والفقهاء فانه يشكك من ذلك في اجماع على اطلاق النسب المذكور من حيث  
ان القول يكون مما هو قبل الموضوعين المتعددين من مقتضى النسب المذكور من حيث  
الاجماع على المحكمة المستفظة او الموازنة على اطلاق النسب في الاحكام والاشارة  
او كذا في الدليل المذكور من مقتضى اجماع المروور بما يقتضي خلافه من حيث  
المجتهدين ولا يقتضي اطلاق القول بثبوت النسبة الى سائر المكلفين وانما يقتضي  
قام الاجماع على اطلاقه على من هو مقتضى الغام انما يخفى لو لم يكن كل من ادعى عارفا  
مقتضى الواقع وهو ما لا يلزم من ثبوت ان العالم مكلف بالواقع والجاهل ليس مكلفا به  
واين هذا من ذلك وانما انما هي الاحكامات الفاضلة بعد كونها مقتضى كلامه وان  
الاجماع على اطلاق النسبة بالاشارة العلم والقدرة والعقل والمواع في الحديث فبني  
مختصرا في ادلة الفاضلة بثبوت التكليف بالنسبة الى العالم والجاهل جميعا كما لا يخفى في  
المقام ان الجاهل الفاضل بالحكم على اقسام الاول المجتهدين المحققين للحكم الواقعي لا يفتقر  
الاجماع على ثبوت الخطأ في هذا المقام وثبوت الحكم الواقعي الثاني على الخطأ في النسبة  
البرائتة والجاهل المركب الذي يكون مقتضى الامتناع الواقعي كما لو كان مقتضى وجود  
القيام في التصرف مطلقا من وجوب الاشياء بصلوة الفريضة حال الاحتمال في  
بعض المحققين وهذا يقتضي النسب الذي قدم اجماعا على اطلاقه ولا يعمل ان يكون مقتضى  
فاصلا بقتل الحكم الواقعي بالنسبة اليه كما في صورة الجرح من الجاهل بل الاجماع فاصلا بالحكم الواقعي

مشهد

في رد القول بالتقصير

٩٤ مثله مبني على غير فلا يمكن ان يقال ان العالم بوجوده مكلف بالصلوة فثاني  
 الجاهل بوجوده مكلف بالصلوة من غير طام اذا الحكم الواقع الذي نزل به الزرع اذ ليس واحد  
 ولا يحدده باحدا فهما باعقاب العلم والجهل والادب بحسب الفصاء بعد انكشاف الخلاف  
 لان وجوب الفصاء منقطع على فوات الفصل في الوقت فينتفي عن فواته وهذا محال  
 للاصاح والقدور عليه بوجهين احدهما ان يقال اننا نلتزم بان يجمع الحكم التكليفي في المقام  
 ان وجوب الفصاء منقطع بالنسبة الى الجاهل وانما ثبت عليه حرمة الفصاء وهذا مقتضى وجوب  
 اذ كان في الوقت والفصاء ان كان في خارج بعد انكشاف الخلاف هذا ليس مستلزما للحكم  
 الواقع لا في النسبة اليه بل في قولنا ان شرط العلم في التكليف كشرائط سائر شرائطه  
 يكون الحكم الواقع لا في شرطه بل في وجوده وفيها العلم والقدر على الانسان ان يابها  
 ان ما ذكر من ان القول بعدم كون الفصاء مكلفا مستلزما لعدم وجوب الفصاء عليه بعد انكشاف  
 الخلاف مما لا وجه له لان مجرد وجود مقتضى اعي الحريته الواقعية كافية في وجوب الفصاء  
 كما ان التام مكلف بانقضاء مع امر لم يكن مكلفا واقعا في الوقت الثالث الجاهل بالناصر  
 الذي يكون مستصفا في العروج اعني العاقل لغير المقتضى الى احتمال ثبوت التكليف في  
 الشرعي فالعقل المحققين لا ريب انه لو قلنا بان القسم الثاني من القسمين المربوبين اعي  
 الجاهل المركب مكلف بالواقع فلا يثبت القول بثبوت التكليف الواقع الثاني على الجاهل  
 ايضا لا شرا فيهما في الجهل ومجرد اعتقاد الجلال لا يقتضي ثبوت التعريف من المقاب  
 المربوبين بل الحكم بثبوت التكليف الواقع هو اولي من الحكم بثبوتها في العلم رتبة  
 المتقدمة الفاضلة باشراك التكليف بالنسبة الى الجميع وانما ان التكليف الواقع  
 لو كان مشروطا بالعلم لم يتدور لان حصول العلم ايضا مشروط بوجوه التكليف اذ ثبت ان

يكون

٩٥ يكون التكليف مسوقا ما علم وانما في اطل والمقدم مثله فيمكن الاثر اعطيه ثانيا لثبوت  
 كون العلم من قبل الشوط المتأخر كما ان الاجازة في المقتضى شرط متأخر لظهوره لا يحد  
 وثا رتبة بان امكان العلم شرط في ثبوت التكليف ليس العلم شرط في مقتضيه فيثبت من الم  
 ان الجاهل غير المتكبر من تحصيل العلم ليس مكلفا بالواقع من غير فرق في ذلك بين الجاهل  
 البسيط والمركب اخرى ما حصول العلم ليس مشروطا بكون التكليف مسوقا عليه بل انما  
 يتوقف على تحققه ووجوبه سابقا عليه فلا يوقف الادب بل يقول بان العلم بالتكليف لا ي  
 رتبة يحصل قبل ان يعلق الخطا به كما هو حال بالنسبة الى الواجبات المشروطة اذ علم المكلف  
 قبل زمان وجوبها انما انصرفت حصة عليه في الزمان لا في التدبير بل هو لا يكون كونه كمال  
 الفاضل مكلفا بالواقع وجوه منها ان الجاهل الفاضل غير متكبر من لا يثبت بالامور  
 فلا يكون مكلفا شرعا اما لتفري فواضع وانما انكر ما انفق عليه كما في اصحابنا  
 ولان معنى التكليف الشيء هو استدعاء حصوله لمكلف لا بفعل فاعلم القصد بوجوب  
 ما لا يمكن وقوعه مع علم الامر والصور الواردة في الكتاب لتسنة الفاضل بعدم تعلل  
 التكليف بما لا يطابق وقد يوجب عليه ناره بالجمع من كونه عارفا اذ القدرة والعجز لا يور  
 التي لا تدور مدار العلم والجهل ناره بالجمع من كون طلب الحال محال لا فيسحا اذ ما يكون  
 مشتملا على مصلحة واقعية كحكمه اطراد الاحكام وغيرها نعم انما يقتضي ان رتبة الحال  
 محال والتعليق بالارادة من هاتين الجهتين يقال ان امرا لا يرجع العلم بانفسه شرطه  
 حسبما حقت حديثا على ان يطلب ثراه وانما هو الوالد العاقل دام طوله العالي واخرى ان  
 الصور الفاضلة بشرط التكليف بالقدرة معارضة الادلة الفاضلة بشرط ان  
 المكلفين في الاحكام والفرج في جاب فاعلة الاشر فيجب عليها علمها بالواقع



في الحاصل الفاضل

٩٨ عريان ما دل على شرط القدرة حاكم عليها ومقتضى الملوها عرفا بل هي احضرها بحسب  
 حملها على رده القدرة ومنها ان الحاصل الفاضل غير متمكن من قصد الامتثال وقد يفر  
 ان تمكن المكلف من قصد الامتثال والطاعة شرط في تحقق التكليف عليه لتوقف الامتثال  
 على الشعور والالتفات الى التكليف بركابه لا رغبة على سبيل الاحمال او العلة في احد  
 الاركاب ما عدا من القصد في امتثاله وقد يوجب عليه ما لا يملك كونه قصد الامتثال  
 معتبرا في صحة التكليف الشرعية الا في العبادات المشروطة بقصد الغرض في الدليل الربوي  
 احضرها المذموم في ان الفاضل المتشائم الامر هو وجوب الامتنان بالماورى بقصد  
 الامتثال والطاعة كما يظهر ذلك من ملاحظة العرف مصافا الى ان العمل الثاني اذا لم يكن  
 صادرا من قصد الامتثال لم يصدق عليه انه يمثل للمامور به وقد ثبت بالعقل والفكر  
 ان الطاعة واجبة على المكلف الا ان يأتى احد القصد في مهنة المامور به بسبب التدور  
 ومنها ان مواجهة الخطايا الحاصل الفاضل في عفاها بل هو مستمير في نظر العفلاء  
 لا ترفع وعبث فيمنع صدور روع الحكم وفيه ان حكمه الاطرد وغيره فان ضيقه بعد  
 كونه لغوا ثم لو فرضنا تعلق على حصول الحاصل الفاضل كان مستمرا وفيه هو خلاف  
 المأمور ومنها ان الواجب يستحق تاركه الذم والعقاب في الجملة ولا ريب في انهاء الذم  
 العقاب في هذا المقام بل لا دلالة الا بعينه فاضلها ماقتها بالتسبب الى الفاضل مبيد  
 التكليفات بغيرها كما هو مقتضى انهاء المأمور بانتهاء اللزم وان حصرها بغيره لا يملك  
 كونه للتمتع في مفهوم الواجب شرعا ولا عرفا ضرورة تحقق الوجوب بدونه نعم انما  
 بعينه للشرع في غير الواجب على المكلف في رتب العقاب على مخالفة وهو امر اخر لا يبطله  
 بما هو فيه ومنها ان التكليف لا يتعلق بالماورى بل بالان لا لفظا موضوعا للمعاني المحلولة

اولاها

اولاها مصروفه اليها وصعق طاهر ومنها ان تكليفه يوقف على تمام التحريم لا بد  
 التمسك بل لا رغبة فاضلها شرط ذلك في ثبوت التكليف والارباب في التحريم فانه  
 حق الحاصل الفاضل غير متمكن من الامتثال فلا يكون مكلفا بشيء من التكليفات عنه  
 وفيه نظر ومنها الايات الاختصاص الوارفة في صالته البرهنة فان مفسدا ما هو من  
 الشرع عن العمل بطلانها من التكليف لظاهرها في حقها ونفسها ما سبب بعد  
 من غير بعد وهو غير جابر وقد يصر عليه وهو واحد هال الاطلاق في المأمور به ما يصدق  
 مع الادلة المتقدمة الفاضلة ما شئت المكلفين في الاحكام الواضحة وهو فوري في ذلك  
 المأمور به وهو شرط عليه ان لا يخلو فان لم يورث حاكم عليها الحكمه ساير ذلك منه الشرط  
 عليها فانه لم يخلو الحدان ما دل على شرط القدرة والموقع والعقل معارض مع رادته  
 الفاضلة ما شئت المكلفين في التكليفات بوقفه مصافا الى ان ادلة البرهنة احضرها  
 بحسب حمل العام على الخاص أيها ان الاوقات المزمومة بمقتضى الادعاء القائم على  
 بطلان التصويب في ان يرد المذكور اخيرا المذموم كمن ياترنا انها ان عابرة بانفسه  
 الاطلاقات المزمومة هو مع الواحد والعفوات حملها على نفع الموضوع مع حتمها  
 على نفع الواحد اقرب من سائر المحارات الى المعنى الحقيقي فتعين حملها عليه عابرة الامر  
 شأوى المحارات في هذا المقام منصرف بجملة وبما عداها حملها على مع التكليفات العفوات  
 والا تارة المزمومة عليها جميعا فربما الى المعنى الحقيقي فتعين الحمل عليه فان ثبت تعلق  
 المزمور بعينه بنظم بعد ملاحظة وجوب الاعادة والقضاء بعد كشأن بخلاف ذلك لا  
 ان الاعادة ليس مترشقا على ذلك لانها المشكولة به لا تمنع على الاسر لا في الفاضل  
 بثبوت التكليف من قبل الاسر بعد تحقق عدم حصول الامتثال في هذا المقام بحسب القول

٩٩

## في بيان الفاضل

١- بوجوب الاعادة تجسيدا للاشتغال واما القضاء فان قلنا بانها لا تكرر الا في الكلام في  
ثبوت المقام والا فان قلنا بخلافه صدق لقوت مجرد المقضي فلما اشبهت الاجماع على  
مجرد تحقق المقضي لومع عدم صدق الموت عليه فلا كلام ايضا في ثبوت والا فالحكم  
بثبوت في هذا المقام غير مستقيم وثانيا نزلنا ما دل على وجوب القضاء في هذا المقام ليس  
فاجبا لعدم امكان حمل الاطلاقات المزبورة على ما ذكرنا غاية الامر فنقول بان الدليل المزبور  
مختص للاطلاقات المزبورة راسها ما ذكره بعض الافاضل هو ان الشهادة المحققة بالموت  
الفائز على كون الجاهل مكلفا بالتكاليف الواقعة فربما على عدم صحة حمل الاطلاقات  
المزبورة على من فعل التكليف بغير ان يكون له الشهادة وانما افهموا من احوالهم في الواقع  
والعقوبات حملوها على غير هذه فربما معتبرة في ثبوت هذا الحمل في وجه الاحكام الواجبة في  
معدورية الجاهل الفاضل بانه لا يبنى عليه فان هي التمس على سبيل الاطلاق طاهر  
في الاعادة والقضاء عليه في افعالها مستلزم لانقضاء الامر لا في ذلك بل في سبيل  
الاعادة مع ثبوت الامر مع ان مقتضى الحكم بعدم رتبة الجاهل على سبيل الاطلاق هو  
عدم كونه مكلفا بالواقع ضرورة ارتفاع التكليف عند تحقق العذر وبصرف رتبة  
ان الحكم بكون الجاهل الفاضل المستضعف في غير مكلفا على سبيل الاطلاق غير مستقيم  
الا ان يكون الاجماع قائما على كونه مكلفا بالتكاليف الواقعة في الحاد من عشرين بقران  
العامة وعبروا عن التماس في سبيل الموضوعين المتعديين كالمساواة والخاصة  
العامة والقاعدة ونحو ذلك فيختلف الحكم باختلافها فانما هو مكلف بالتكاليف  
ملا غير فرق في ذلك بين اقسام العدم وله اختلاف في بعض العامة من مع بعضها  
انفسنا اذ هم يخلو في العامة فانه ليس مكلفا بالاحكام الواقعة التامة في حقها

بل بما هو مكلف فعلا اذ في بعض اقسامه من ان الواقع التامة على العامة  
وفي صنف ذلك وعدم رجحان بل قولان ابو حنيفة في سائر ما هو مكلف في الاحكام  
فتملكه الامانة المتفق عليها الفاضل بعدم كون الجاهل الفاضل مكلفا بالواقع مصافا  
الى عموم قوله صلى الله عليه واله رفع عن النبي التهور والفساد والوهم لاني فاعده في ذلك  
في التكليفات خلافا لاجماعنا المتفق على جلال التصويب في جميع مقامات ثبوتها  
بان الجاهل الفاضل مكلف بالتكاليف الواقعة فلا يميز لقوت ثبوتها في مقام ثبوتها  
الناسي ايضا اذ المراد بالجاهل الفاضل هو من لم يكن عالما بالتكليف صلا وبان من يجهل  
بالتكليف في غير هذه السبب او يجهل في الدلالة الفاضل بكون الجاهل مكلفا في الدلالة  
الى الناس في التصويب بما عساه يذوقه وانما قلنا بعدم كون الجاهل الفاضل مكلفا في الدلالة  
القول بعدم كون الناسي ايضا مكلفا بالواقع لاننا نساها فيهما وبلغنا فيهما انما  
ثم ان الناسي في اقسام احدها ان يكون المكلف هو الذي يجهل بما هو مكلف به في الدلالة  
في مقام الاجتهاد ولا ريب في جلال التصويب في هذا المقام بل هو موضع وقا في كونه  
من جماع كمال التصويب واطلاقات الاجماع المتفق في الباب ثانيا ان يكون المكلف  
هو المحرم او الشرط او نحوها من الاحكام الوضعية او الوضعية في سبيل الاطلاق  
الضرورة ولا ريب في امكان التصويب في المقام محققا وانما سئل في محققه ضرورة  
وتوضيح المقام انه لو كان الجرم او الشرط او نحوها من امور العلية المعتبرة كالمسألة في حكمة  
من المقامات فلا ريب في امكان القول بالتصويب فيها وان كان من الامور الوضعية والقول  
بتحقق التصويب فيها يمنع حسما من سببها وان كان من اقسامها صفة فلا بد ان يكون  
المكلف هو المكلف الواقعي هذا محل نزاع في المسألة التي ذكرنا في الجاهل الفاضل



في الجاهل الفاجر

٤٢ حتى يحصل العلم بالواقع او كان قادرا على امتثال التكليف الواقع يكون مكلفا بالواقع والافضل  
مكلف بالعمل بمقتضى الطرق المقررة والجملة المعبر عنها في مقام الاجتهاد والاستنباط وهذا  
ايضا مستلزم للتصويب الذي قام الاجماع على بطلانه حسب ما مر سابقا ثم انظر القوم بين  
القول بالخطئة وبين القول بالتصويب في مواضع منها ان بناء على القول بالتصويب يجوز للجهد  
الذي يكون معقولا غير مسمى ان يامر المجتهد الذي يكون معقولا لا باحتمال بتركها كذا التامر  
على ذلك اذا كان بالقاعا فلا فائدة لانه بعد البناء على التصويب كل ان تركها كانت باحتمال التنبه  
الى الفاعل ان كان جازما على الامر اما بناء على الخطئة فالمتجه عدم جواز ذلك لان ذلك غير  
على الصبح وهو في غير ذلك بل هو عائد على الامر الواقع نعم اذا كان ذلك من المحرمات التي لا يرضى  
بوقوعها في الخارج مع قطع النظر عن حدودها من خصوص المكلف به او من مكلف خاص كمثل  
المؤمن ونحوه ما يكون محرم من حيث انما امر على المفسد الذائبة فلا يفتقر الى ان يكون ممنوعا  
المؤمنين ومنها ان بناء على القول بالتصويب يجب على المكلف تنبيه العاقل الجاهل بل لا يترك  
ذلك راجعا اصلا الى عدم دليل معتبر وجوبه من غير ذلك بين الواجب والمحرمات  
وعلى القول بالخطئة كان مقتضى القاعدة وجوبه او رجائه لا يفتقر الى ان يكون معقولا  
مع استغفال العقل بحسنه ومنها انه لو اجتهد في تنقيح القبلة وعينها باحتماله في جهة صلى  
ثم انكشف لخطئه فظهر لعل القول بالخطئة يجب عليه الاعادة ان كان ذلك في الوقت والفضا  
في خارجة وعلى القول بالتصويب لا يجب عليه شيء منها ذكره الشهيد في المحكي عن عهده وقد  
يشكل فيه لاحد انهما ان يقال ان التكليف بوجه القبلة من شرائط العلية والعلم  
معبر فيه على سبيل الموضوع فلا يجب عليه شيء منهما حتى على مذهب الخطئة ولشأن ان يقال ان  
الامر المتعلق بالصلوة المزبور يترتب له الامر الواقع المتعلق بالصلوة الواجبة لانه لا امر شرعي  
بمقتضى

بمقتضى الاجراء فلا يجب على المكلف اعادتها بعد انكشف الخلاف الثالث ان يقال ان وجوب  
الاعادة في هذا المقام غير ثابت لعدم قيام دليل فمقتضى الاصل عدم وجوبها وفي الكل ينظر  
والرابع ما ذكره بعض الاساطين هو ان القضاء والاعادة لا يثبتان الا بامر جديد لا يقو بها  
لا بد على كون ما وقع خلاف الواقع صوابا بل لا يكون السقوط لعدم الدليل بعد الوقت الاول  
ان الاجزاء ما كان حكم الله الظاهر في حقه حال عدم الكشف لاعادة لانه لا بد على الخطئة  
عدمها على التصويب اذ لا منافاة لكون الخطاء في القبلة موجبا للقضاء مع كون الصلوة مع  
الخطاء فيها صوابا ومنها انه لو فرض اوصى اذ في قبلة تلك من العبادات او المعاملات ثم تبدل  
وايه وانكشف له فقام الى غير ذلك الحال فعلى القول بالتصويب يجب عليه الاعادة وعلى القول  
بالخطئة كان مقتضى الاصل القاعدة وجوب ذلك فانها انما على القول بالخطئة لا يجوز الافادة  
اختلفت هذه الامور والمأمور في شيء من اجزاء الصلوة مع علم المأمور بان صلوة الامام مخالفة  
لمقتضى فتوى علماء موكان يرى احدهما وجوب التوبة دون الاخر وعلى التصويب صحح ومنها انه يجوز  
على التصويب على مجتهد انقاذ حكم مجتهد آخر مخالفا له في الرأي خصوص هذا المقام وعلى الخطئة لا يجوز  
ومنها انه لو فرض في شيء من العبادات او المعاملات حال كونه معقولا فسادا او شكافا  
صحته وفساده ثم انكشف له بعد ذلك مطابقا لمقتضى الواقع فعلى القول بالتصويب  
كان ذلك فاسدا لان حكم الله تعالى عندهم تابع لقنونه لا يجهل فلا حكم عند  
عدم القنونة على القول بالخطئة كان مقتضى القاعدة صحته  
ذلك لان الامر الواقع بمقتضى الاجراء حرره مقتضا  
وهو كما ينبغي انكشف عنه مقتضى ما في جليلنا  
امورنا خير من اجتهاد والظاهر على الظاهر









